التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2024 - 2025

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025–2024

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2024–2025

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2026م – 1447هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-069-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

د. أديب زيادة

أ. د. سامي العريان

أ. معين الطاهر

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

د. رائد محمد حلّس

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. سامح محمد سنجر

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عاطف إسحق الجولاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي*

مقدمة

اتّسم الموقف العربي الرسمي في عمومه تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عقب عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والذي استمر طوال سنتَي 2024–2025 بالضعف؛ وذلك بامتناع الدول العربية عن فعل ما يوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، واستمرارها بتزويد "إسرائيل" باحتياجات اقتصادية أساسية لها، ومشاركتها النشطة في حمايتها من أيّ هجمات جوية تستهدفها.[1] وعلى الرغم من ظهور مواقف عربية صريحة بالانحياز للموقف الفلسطيني، إلا أنّ ذلك اقتصر على الانحياز الخطابي دون تحويله إلى فعل ملموس على أرض الواقع.[2] غير أنّ البيئات المؤيّدة للمقاومة في لبنان واليمن والعراق دعمت غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، مع تجنّب توسيع المعركة إلى معركة إقليمية كبيرة.[3] أما الشعوب العربية فكان تفاعلها محدوداً؛ إذ لم يشهد الشارع العربي ذلك الزخم الذي اعتاد عليه في مواجهات سابقة مع الاحتلال الإسرائيلي (في ظلّ أجواء رسمية سعت للتضييق، وخفض أسقف التفاعل لمستويات متدنية)، على الرغم من أنّ هذه الحرب تعدّ الأكثر دموية وشمولية في تاريخ الصراع.[4]

يناقش هذا الفصل المواقف العربية تجاه قضية فلسطين، ويستعرض مواقف جامعة الدول العربية، ويركّز على دول الطوق مصر والأردن وسورية ولبنان؛ ويناقش بشكل عام مواقف دول المشرق والمغرب العربي الأخرى، كما يناقش المواقف الشعبية في الدول العربية.

أولاً: موقف جامعة الدول العربية والقمة العربية:

1. الموقف من عمليّة التسوية السلميّة للقضيّة الفلسطينيّة، ومن مشروع المقاومة:

أكّدت جامعة الدول العربية، خلال قممها الخمسة التي عُقدت خلال السنتين التي يغطيهما التقرير، سواء العادية منها، في القمة الـ 33 في البحرين في 2024/5/16، وفي القمة الـ 34 في بغداد في 2025/5/17، أم غير العادية المشتركة مع منظمة التعاون الإسلامي في الرياض في 2024/11/11، وفي القاهرة في 2025/3/4، وفي الدوحة 2025/9/15، على موقفها الثابت في الدعوة

* قام الأستاذ سامح سنجر بكتابة هذا الفصل، ما عدا البند المتعلق بمصر، والذي قامت بكتابته فاطمة حسّان عيتاني، الباحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، تشمل تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة بإقامة دولته متواصلة الأراضي بقطاع غزة والضفة الغربية، ووفقاً لخطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها شرقي القدس.[5] كذلك طالبت الجامعة العربية مجلسَ الأمن بالاستجابة للإجماع الدولي، الذي عبرّ عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 2024/5/10، والقاضي بأنّ دولة فلسطين مؤهّلة للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وذلك من خلال إصدار قرار يمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها.[6]

وفيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة، عقب عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، أكّدت جامعة الدول العربية، في البيانات الصادرة عن قممها المنعقدة خلال فترة السنتين 2024–2025، على إدانة استمرار جريمة العدوان الإسرائيلي وجريمة الإبادة الجماعية ضدّ الشعب الفلسطيني، وإخضاع الشعب الفلسطيني للمجاعة والحصار القاتل، والتدمير الممنهج للبنى التحتية في قطاع غزة.[7] كما دانت الجامعة "إسرائيل" "لرفضها الانصياع إلى قرار مجلس الأمن 2728 (2024) الذي يُطالب، ضمن أمور أخرى، بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، وقرارَي مجلس الأمن 2712 (2023)، و2720 (2023)، اللذين طالبا، ضمن أمور أخرى، بالسماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة بشكل موسّع وآمن ودون عوائق"، وكذلك رفضها الالتزام بالتدابير المؤقّتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية يومَي 2024/1/26 و2024/3/28، وألزمت "إسرائيل" باتّباعها، لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين، وتدفّق المساعدات الإغاثية والطبية إلى كامل قطاع غزة.[8]

وركّزت الجامعة العربية على عددٍ من المطالب لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين، وفي مقدّمتها وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وتمثّلت هذه المطالب في: دعوة مجلس الأمن لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يضمن امتثال "إسرائيل" لوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية.[9] وكأنّ الجامعة تُقرّ بأنّ مجلس الأمن هو وحده من يمكنه إجبار "إسرائيل" على وقف الحرب في غزة، وهي بذلك تحاول إلقاء أي مسؤولية تقع على عاتقها في وقف الحرب، إضافة إلى أنّها تتغاضى عن صعوبة، وربما استحالة، صدور قرار في مجلس الأمن ضدّ "إسرائيل" في ظلّ استخدام الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو). كما شملت المطالب حثَّ محكمة العدل الدولية على الإسراع في الفصل في دعوى الإبادة الجماعية ضدّ "إسرائيل"، وكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وفرض إدخال قوافل المساعدات الإنسانية.[10] وطالبت الجامعة الدولَ، التي ما زالت تُقدّم أو تُصدّر الأسلحة إلى "إسرائيل" بوقف ذلك، وحثّت الدول التي يشارك مواطنون منها في جيش الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه بحقّ الشعب الفلسطيني، على اتخاذ ما يلزم

من إجراءات قانونية لمحاسبتهم ومنعهم من الاستمرار في ذلك.[11] ودعت الجامعة كذلك إلى أن تقوم جميع الدول العربية بمراجعة علاقاتها الديبلوماسية والاقتصادية مع "إسرائيل"،[12] غير أنّ أيّاً من الدول العربية لم يلتزم بتنفيذ هذه الدعوة.

وعقب الدعوات المتكرّرة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر والأردن،[13] اعتمد رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، في 2025/2/22، "وثيقة برلمانية عربية" لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ورفض "مخططات التهجير والضم"، ومواجهة مخططات "تصفية القضية الفلسطينية".[14] وفي 2025/3/4، اعتمد البيان الختامي لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة غير العادية، في القاهرة، الخطّة المقدمة من جمهورية مصر العربية بشأن التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة باعتبارها خطة عربية جامعة.[15] وتركّز الخطة على إعمار غزة دون تهجير الفلسطينيين.[16]

فيما رحّبت الجامعة العربية بخطة "السلام" لإنهاء الحرب في غزة، التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2025/9/29، وجرى التوقيع عليها خلال "قمة السلام" الدولية، التي عُقدت في شرم الشيخ في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، برعاية مصرية – أمريكية، وبمشاركة قطرية وتركية، واعتمدها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2803 الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. وجاء هذا الترحيب مدفوعاً بكون الخطة تُمثّل نقطة انطلاق أساسية لوقف نزيف الدم الفلسطيني، وضمان تدفّق المساعدات الإنسانية دون عوائق، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من غزة، وفتح مسار لتجسيد "حلّ الدولتين"،[17] إضافة إلى تضمّنها بنوداً واضحة، من بينها رفض تهجير الفلسطينيين، ورفض ضمّ الضفة الغربية المحتلة. غير أنّ هذا الترحيب لم يمنع وجود تحفّظات على الخطة، أكّد عليها الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي، في مقابلة تلفزيونية، في 2025/10/7، والتي تتمثّل في مسائل الانسحابات الإسرائيلية، وجدولها الزمني، ودور بعض الشخصيات الدولية. حيث شدّد زكي على رفض فكرة "أن تتولىّ شخصيات أجنبية مثل توني بلير إدارة الوضع في غزة"، مؤكداً أنّ "الفلسطينيين يجب أن يحكموا أنفسهم، وليس أن يُستورد لهم من يحكمهم". كما أوضح أنّ "الفراغ الذي سيخلّفه الانسحاب الإسرائيلي يتطلّب تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية لتولّي مسؤولياتها".[18]

2. الموقف من التطبيع:

أكّدت جامعة الدول العربية، في جميع قراراتها وبياناتها، على التمسّك بـ"مبادرة السلام العربية" لسنة 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها الموقف العربي التوافقي الموحّد وأساس أيّ جهود لإحياء "السلام" في الشرق الأوسط. وقد نصّت المبادرة على أنّ الشرط المُسبق لـ"السلام" مع "إسرائيل" وتطبيع العلاقات معها يتمثّل في إنهاء احتلالها لجميع

الأراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، ومزارع شبعا، وتلال كفر شوبا، وخراج بلدة الماري اللبنانية المحتلة، وتجسيد استقلال دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها شرقي القدس، إضافةً إلى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقّه في تقرير المصير، وحقّ العودة، والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحلّ قضيتهم بشكل عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948.[19] ويلاحظ هنا، أنّ قرارات الجامعة لم تُحدّد طبيعة الإجراءات التي يُمكن اتخاذها في حال مخالفة أيّ دولة عربية لهذا القرار العربي الموحّد من خلال التطبيع مع "إسرائيل"، إذ لم تنص الجامعة، على سبيل المثال، على إمكان تعليق أو سحب عضوية الدولة المخالِفة من جامعة الدول العربية، في حال خروجها عن هذا الإجماع.

وفي هذا السياق، أجاب أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في مقابلة مع صحيفة "إل باييس El País" الإسبانية، نُشرت في 2025/5/29، عن سؤال حول سبب عدم إقدام الدول العربية التي تربطها علاقات ديبلوماسية بـ"إسرائيل" على قطع هذه العلاقات، قائلاً: "إنّ قطع العلاقات ليس سياسة حكيمة عندما يتعلّق الأمر بالتفاوض مع الأطراف، تحاول مصر وقطر أيضاً (التي لا تعترف رسمياً بإسرائيل) التوسّط لوقف إطلاق النار في غزة، الأمر الذي يتطلّب التواصل مع كِلا الجانبين، بما في ذلك إسرائيل". وأضاف: "بدون علاقات دبلوماسية وتواصل، سيكون من المستحيل الحصول على أي شيء من إسرائيل".[20]

3. الصراع الداخلي والمصالحة:

أعادت جامعة الدول العربية، في جميع قراراتها وبياناتها، التأكيد على دعمها رؤية الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول أهمية تحقيق الوحدة الوطنية، على قاعدة الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني وبرنامجها السياسي، والتزاماتها الدولية، وفق مبدأ النظام الواحد، والقانون الواحد، والسلاح الشرعي الواحد، وتمكين حكومة دولة فلسطين من تولّي مسؤوليات الحكم في قطاع غزة، في إطار الوحدة السياسية والجغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967.[21]

كما أكّدت الجامعة العربية على دعمها الجهود المتواصلة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، وتمكين الحكومة الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها وواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تشكيل الآليات والأجهزة المختلفة، والتوافق على لجنة للإسناد المجتمعي في قطاع غزة، تُشكَّل بمرسوم صادر عن رئيس دولة فلسطين.[22]

ورحّبت الجامعة بالقرار الفلسطيني القاضي بتشكيل لجنة لإدارة قطاع غزة تحت مظلّة الحكومة الفلسطينية، التي تتشكّل من كفاءات من أبناء القطاع (ستكون لجنة مستقلة مكونة من

تكنوقراط وشخصيات غير فصائلية)، لفترة انتقالية مدّتها ستة أشهر، تمهيداً لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من العودة الكاملة إلى قطاع غزة، تجسيداً للوحدة السياسية والجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. كما ثمّنت الطرح المقدّم من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية لتأهيل وتدريب كوادر الشرطة الفلسطينية، بما يضمن قدرتها على أداء مهامها في حفظ الأمن في قطاع غزة على الوجه الأكمل.[23]

4. الموقف من الضفة الغربية والقدس:

دعت الجامعة العربية المجتمع الدولي لتنفيذ جميع مضامين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 2024/7/19 نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة آثاره، ودفع التعويضات عن أضراره، في أسرع وقت ممكن. كما رحّبت الجامعة بالقرار الصادر عن الجمعية العامة في 2024/9/18، الذي اعتمد مخرجات الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي. وطالبت الجامعة مجلس الأمن والمجتمع الدولي اتخاذ القرارات اللازمة، وبما في ذلك فرض العقوبات، لوقف الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية اللا شرعية في الضفة الغربية المحتلة التي تقوِّض حلّ الدولتين.[24] وفي هذا السياق، دانت الجامعة العربية مصادقة الكنيست الإسرائيلي، في 2025/10/22، على مشروعَي قانونَين يهدفان إلى فرض ما يسمى بـ"السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، وعلى المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية غير القانونية"، ورأت أنّ تلك الخطوة تعدّ انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية.[25]

كما دانت الجامعة الأعمال الإرهابية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضدّ المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والتي تتصاعد بصورة منظّمة بدعم وتسليح من حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحماية قواتها. ودعت إلى محاسبة المستوطنين على الجرائم التي يرتكبونها بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته، وتصنيف المستوطنين الإسرائيليين والحركات اليهودية الاستيطانية كمجموعات وتنظيمات إرهابية، وإلى مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[26]

وقد عاودت الجامعة العربية التأكيد على أنّ شرقي القدس هي عاصمة دولة فلسطين، ودانت المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً. كما دانت الجامعة تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي المنهج على مدينة القدس المحتلة، من خلال تكثيف سياسة قتل المدنيين، وهدم المنازل، والتهجير القسري للمواطنين في أحياء وبلدات مدينة القدس المحتلة، وكذلك تصاعد المخططات والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في المدينة على نحو غير مسبوق. ولمواجهة هذه السياسات الإسرائيلية،

دعت الجامعة العربية إلى اتخاذ عدة إجراءات، تتمثّل في: استصدار قرار من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتأكيد على تسمية المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف كمترادفين لمعنى واحد، والتأكيد على أنّ المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، والتأكيد على أنّ إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية، هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة شؤون المسجد الاقصى المبارك، وصيانته، وتنظيم الدخول إليه، وليس لـ"إسرائيل" اتخاذ أي إجراء يمنع المسلمين من أداء فرائضهم فيه.[27]

ورفضت الجامعة أيّ قرار أحادي من شأنه خرقُ المكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، بما يشمل افتتاح أي مكاتب أو بعثات ديبلوماسية في المدينة، بما في ذلك قرار الولايات المتحدة الأمريكية السابق الاعترافَ بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل سفارتها إليها، وقرارات هندوراس وكوسوفو والتشيك بفتحهم بعثات ديبلوماسية لها في مدينة القدس الشريف. وطالبت الجامعة المجتمع الدولي بالضغط على "إسرائيل" من أجل عدم عرقلة إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية المحتلة. كما دعت جميع الدول والمنظمات والصناديق العربية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير الدعم والتمويل اللازمَين لإنقاذ المدينة المقدسة، وتعزيز صمود أهلها ومؤسساتها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد المدينة وتهجير أهلها.[28]

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

أ. علاقة مصر مع الأطراف الفلسطينية:

ارتبطت العلاقة المصرية مع الأطراف الفلسطينية خلال الحرب على قطاع غزة وما تلاها بمحاولة الجمع بين دعم الشرعية الفلسطينية الرسمية والحفاظ على قنوات اتصال عمليّة مع مختلف الفاعلين على الأرض، في إطار رؤية مصرية تسعى إلى إعادة تنظيم النظام السياسي الفلسطيني تمهيداً لمرحلة ما بعد الحرب. وفي هذا السياق، أكّدت القاهرة بصورة متكرّرة أنّ السلطة الفلسطينية الجهة الشرعيّة المخوّلة بإدارة الأراضي الفلسطينية، وربطت أيّ ترتيبات مستقبليّة لقطاع غزة بعودتها إلى القطاع وتوحيد الضفة الغربية وغزة تحت مظلّة سياسية وأمنية واحدة، مع التشديد على حصر السلاح بيد أجهزة الدولة الفلسطينية، وعدم منح أيّ دور

لحركة حماس أو غيرها من الفصائل في حكم القطاع، وضرورة أن تقوم جميع الفصائل المسلّحة بتسليم سلاحها إلى السلطة الشرعيّة.[29]

وعزّزت مصر حضورها كراعٍ للحوار الفلسطيني – الفلسطيني، إذ استضافت جولات متعدّدة من المباحثات بين حركتَي فتح وحماس ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال سنتَي 2024–2025 بهدف معالجة الانقسام القائم منذ سنة 2007 وترتيب البيت الداخلي، بما في ذلك الدفع نحو تشكيل لجان انتقالية لإدارة ملفات المعابر والإغاثة والخدمات، والعمل على إنشاء لجنة إسناد مجتمعي لمعالجة الأوضاع الإنسانية في غزة.[30]

فقد استضافت القاهرة عدّة جولات من المفاوضات بين حركتَي فتح وحماس في الثلث الأخير من سنة 2024، وفي 2024/12/4 وافقت الحركتان على مسودة اتفاق لتشكيل "لجنة الإسناد المجتمعي" لتوليّ إدارة قطاع غزة بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية؛ وهي صيغة جاءت استناداً إلى اقتراح مصري. غير أنّ فتح عادت لرفض الصّيغة بعد أربعة أيام؛ وقام وفد من منظمة التحرير وحركة فتح في الشهر التالي بإبلاغ مصر رسمياً برفض هذه الصّيغة أو أيّ صيغة تشارك فيها حماس في الحكم.[31]

كما استقبلت القاهرة، في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، وفوداً رفيعة المستوى من القيادة الفلسطينية، بينها وفد برئاسة نائب الرئيس الفلسطيني حسين الشيخ، في إطار التنسيق السياسي والأمني لإعادة ترتيب المرحلة المقبلة، وتعزيز وحدة الصف الفلسطيني.[32] وفي السياق نفسه، التقى وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، في 2026/2/10، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح وأمين سرّ منظمة التحرير الفلسطينية عزام الأحمد في القاهرة، حيث أكّد استمرار التشاور والتنسيق بشأن تطورات الأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية، وحرص مصر على منع تجدّد التصعيد وضمان تدفّق المساعدات الإنسانية، بما يعكس استمرار انخراطها المباشر مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.[33]

وفي الإطار العملي المتصل بمرحلة "اليوم التالي"، أعلنت مصر بدء تدريب آلاف العناصر من الشرطة الفلسطينية في معسكرات مصرية، بالتعاون مع الأردن، تمهيداً لنشرهم في قطاع غزة لسدّ الفراغ الأمني القائم، بما يعكس توجّهاً مصرياً لإعادة بناء البنية الأمنيّة للقطاع تحت إشراف السلطة الفلسطينية.[34]

وفي المقابل، اتّسم موقف القاهرة من حركة حماس بنهج براجماتي مزدوج؛ إذ عبّرت تصريحات رسمية، في 2024/2/17، عن رؤية نقدية ترى الحركة خارج "الشرعيّة الرسميّة" الفلسطينيّة، مع التأكيد على ضرورة محاسبة الأطراف التي أسهمت في تمكينها مالياً وسياسياً داخل قطاع غزة، واعتبار أنّ تمويلها يُمثّل عاملاً رئيسياً في تعميق الانقسام الفلسطيني. غير

أنّ مصر، حافظت، في الوقت نفسه، على قنوات اتصال معها بحكم دورها الفعلي داخل القطاع وضرورات الوساطة في ملفات التهدئة وتبادل الأسرى.[35]

ب. المقاربة المصرية للحرب على قطاع غزة: من الوساطة إلى ترتيبات ما بعد الحرب:

شَهِدَت الجهود المصرية لإنهاء الحرب على قطاع غزة خلال سنتَي 2024–2025 مساراً مُركّباً جمع بين الوساطة التفاوضية، والتحرّك السياسي الإقليمي والدولي، والانخراط القانوني أمام الهيئات الدولية، في إطار سعي القاهرة إلى تثبيت وقف إطلاق النار ومنع توسّع الصراع وإعادة إدماج المسار السياسي. فبعد تعثرّ اتفاق الهدنة الأول في 2023/11/30، دخلت مصر، بالشراكة مع قطر والولايات المتحدة، في مسار تفاوضي مكثّف شمل اجتماعات باريس الأولى والثانية في كانون الثاني/ يناير 2024 وشباط/ فبراير 2024، بهدف بلورة إطار لصفقة تبادل أسرى، ووقف الحرب، والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، والسماح بعودة النازحين، والبدء في إعادة الإعمار. غير أنّ الاجتماع الأول لم يُفضِ إلى اتفاق نهائي بسبب تباينات جوهرية بين الطرفين، فيما خَلُصَ الاجتماع الثاني إلى اتفاق مبدئي على إطار عام لصفقة تبادل، إلى جانب طرح مسار يهدف إلى تهدئة الأوضاع في قطاع غزة بشكل مرحلي. وانتهت الجولتان الأساسيّتان من المفاوضات على أساس ما عُرِف بـ"وثيقة مبادئ باريس" دون تحقيق المرحلة الأولى من الوثيقة المؤلّفة من ثلاث مراحل.[36]

وبالتوازي، استضافت القاهرة في شباط/ فبراير 2024 جولة مفاوضات غير مباشرة، بين وفود إسرائيلية وحركة حماس، شملت اجتماعاً رفيع المستوى في 2024/2/13، ضمّ مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين وقطريين، لبحث مسارَي التهدئة وتبادل الأسرى، غير أنّ الخلاف حول شروط تبادل الأسرى حال دون تحقيق اختراق.[37] ومع تصاعد الحديث عن عمليّة عسكريّة واسعة في رفح، أصدرت القاهرة تحذيرات في شباط/ فبراير 2024 من تداعيات اجتياح المدينة، ولوّحت بإمكانيّة تعليق "معاهدة السلام" إذا أقدمت "إسرائيل" على تنفيذ العمليّة.[38]

كما استضافت القاهرة في آذار/ مارس 2024 اجتماعاً عربياً لبحث هدنة إنسانية، بمشاركة السلطة الفلسطينية.[39] وشاركت في 2024/4/8 في تحرّك ثلاثي مع فرنسا والأردن للدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن جميع الرهائن،[40] قبل أن تُعلن في 2024/5/12 عزمها التدخل رسمياً لدعم الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية ضدّ "إسرائيل"، بما عكس توسّع الدور المصري نحو المسار القانوني الدولي.[41] وفي الشهر ذاته، نفت مصر الاتهامات التي وجّهها لها موقع سي أن أن الأمريكي بشأن تحريف وثائق التفاوض، مؤكّدة أنّ محاولات التشكيك والإساءة لدور الوساطة المصري لن يؤدي إلّا إلى مزيد من تعقيد الأوضاع داخل قطاع غزة والمنطقة بأسرها، كما لوَّحت بإعادة النظر فيه إذا استمرت محاولات التشكيك.[42]

وتكثّفت جهود الوساطة أواخر سنة 2024 ومطلع سنة 2025، إلى أن دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 2025/1/19 بوساطة مصرية – قطرية ودعم أمريكي، متضمّناً تبادل الأسرى، والانسحاب الإسرائيلي، وإدخال المساعدات، والبدء في إعادة الإعمار.[43] غير أنّ امتناع "إسرائيل" عن الانتقال إلى المرحلة الثانية واستئنافها عملياتها العسكرية في 2025/3/18،[44] أعاد الأزمة إلى نقطة الصفر، ما دفع القاهرة إلى مواصلة جهودها لاحتواء التصعيد، حيث قدَّمت في 2025/3/18 مقترحاً جديداً لوقف إطلاق النار في غزة في أعقاب انهيار الاتفاق. وجاء الطرح المصري بصيغة توفيقية وسيطة، تضمّن وقفاً لإطلاق النار في غزة، واستئناف فتح معبر رفح أمام خروج المصابين من القطاع، وإدخال المساعدات الإغاثية والإنسانية، مقابل إطلاق المقاومة عدداً من الأسرى الإسرائيليين المصابين وجثامين لأسرى من مزدوجي الجنسية، على أن يتم التوافق على الأعداد النهائية بعد قبول الطرفين بالمقترح ذي الصبغة الإنسانية، تمهيداً لاستعادة حالة الهدوء والعودة إلى مفاوضات استئناف وقف إطلاق النار.[45]

وفي هذا السياق، أفادت مصادر أمنية في 2025/3/27، بأنّ القاهرة تلقّت مؤشرات إيجابية من الجانب الإسرائيلي بشأن مقترحها الذي وافقت عليه حماس، وتوجّه وفد أمني مصري إلى الدوحة لمناقشة آليات التنفيذ، في ظلّ مساعٍ لإطلاق التهدئة قبل عيد الفطر.[46] غير أنّ الجانب الإسرائيلي لم يمضِ في تنفيذ المقترح، ما حال دون استكمال مساره وأبقى العمليات العسكريّة مستمرّة.

وواصلت مصر تحرّكاتها خلال الأشهر اللاحقة، إلى أن أعلنت مع قطر في آب/ أغسطس 2025 مقترحاً جديداً يتضمّن مساراً للوصول إلى اتفاق شامل لإنهاء الحرب، مع وقف مؤقّت للعمليات العسكرية لمدة ستين يوماً، يجري خلاله تبادل عدد من الأسرى الفلسطينيين مقابل عدد من الرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة. وقد أعلنت حركة حماس موافقتها على المقترح، في حين لم يصدر ردّ رسمي من الجانب الإسرائيلي،[47] ما أبقى المبادرة في إطار الجهود المستمرة لإعادة تثبيت التهدئة والتوصّل إلى اتفاق أشمل لوقف الحرب.

وفي هذا السياق، انطلقت مفاوضات شرم الشيخ في 2025/10/6 برعاية مصرية – قطرية – أمريكية، في محاولة لبلورة تفاهمات أوسع لوقف الحرب، ضمن خطّة طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب،[48] والتي أُعلنت رسمياً في 2025/10/9، متضمّنة وقفاً فورياً لإطلاق النار.[49] وتلقّت مصر إشادة من ترامب بدورها في دفع مسار المفاوضات إلى الأمام.[50] كما استضافت القاهرة في 2025/10/13 "قمة شرم الشيخ للسلام" برئاسة مشتركة للرئيسَيْن المصري عبد الفتاح السيسي والأمريكي دونالد ترامب، وبمشاركة دولية واسعة بهدف تثبيت التهدئة وإطلاق مسار إعادة الإعمار.[51]

وعلى المستوى العربي، استضافت مصر القمة العربية غير العادية "قمّة فلسطين" في 2025/3/4، عقب حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رغبته في السيطرة على قطاع غزة، وتهجير سكانه إلى دول مجاورة، وركّزت القمّة على رفض مشاريع التهجير وتقديم خطة لإعادة إعمار قطاع غزة.[52]

وفي إطار ترتيبات "اليوم التالي"، أكّدت القاهرة جملة من المبادئ، أبرزها وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض التعامل مع قطاع غزة بمعزل عن الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، وضمان بقاء السكان الفلسطينيين فيه، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدّمتها حقّه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.[53] كما طرحت تصوّرات لإدارة انتقالية غير فصائلية، تقوم على تشكيل لجنة تكنوقراط تتولّى إدارة القطاع، بالتوازي مع إعادة تأهيل عناصر الشرطة الفلسطينية وإعادة نشرهم، وتدريب آلاف العناصر الجدد بالتنسيق مع شركاء إقليميين، بما يهدف إلى إعادة بناء البنية الأمنية تحت مظلّة السلطة الفلسطينية،[54] مع التشديد على أنّ الفلسطينيين هم من سيحكمون القطاع، ورفض أي صيغة لإدارته من قِبل دولة أجنبية.[55]

كما قدّمت القاهرة، في شباط/ فبراير 2025، تصوّراً لإعادة الإعمار يضمن بقاء السكان داخل القطاع، ويقوم على إنشاء مناطق آمنة مؤقّتة وإعادة تأهيل البنية التحتية بالتعاون مع شركات دوليّة، في مواجهة أيّ مقترحات تنطوي على تهجير الفلسطينيين.[56]

كما شدّدت القاهرة، عبر رئيس وزرائها مصطفى مدبولي، خلال اجتماع دولي في نيويورك، دعا له الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron بشأن "اليوم التالي ودعم الاستقرار في غزة"، بمقر منظمة الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، في 2025/9/24، على أنّ نجاح ترتيبات "اليوم التالي" يتوقّف على عدم التعامل مع القطاع بمعزل عن مسبّبات وجذور الصراع، وعدم اقتصار ذلك على المقاربات الأمنيّة، بل ربطها بمسار وآليات واضحة لتجسيد الدولة الفلسطينية، وأن يتم التعاطي مع غزة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.[57]

وعلى المستوى الأمني والسياسي، شدّدت مصر على ضرورة توفير ضمانات دوليّة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وربط أي ترتيبات أمنية بإطار سياسي واضح يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية، مع انفتاح مشروط على إمكانية وجود بعثة دوليّة لدعم المرحلة الانتقالية على الأرض، على أن يتم تحديد مهامها من قِبل مجلس الأمن،[58] مُحذِّرة من تكليف أيّ قوّة دوليّة بنزع سلاح الفصائل لما قد يفضي إليه من صدامات مسلّحة.[59] كما رفضت القاهرة مقترحاً

إسرائيليّاً لتولّيها إدارة قطاع غزة لفترة انتقالية تمتدّ لـ 15 عاماً، وذلك في إطار خطة اليوم التالي للحرب، مقابل شطب ديونها الخارجية،[60] وأكّدت تمسّكها بدور وكالة الأونروا ورفض استبدالها بأي بديل، معتبرة أنّ استهداف الوكالة يشكّل تقويضاً لدور المنظمات الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني.[61]

وعلى الصعيد الإنساني، تبنّت مصر خطاباً رسمياً في سنة 2024، يؤكّد عدم مسؤوليتها عن تعطيل إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، مشدّدة على أنّ المعبر من الجانب المصري ظلّ مفتوحاً، وأنّ العوائق الأساسيّة ترتبط بالظروف الأمنية والعمليات العسكرية الإسرائيليّة وسيطرة القوات الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني. وجاء هذا الموقف في سياق الردّ على اتهامات إسرائيليّة متكرّرة حمّلت القاهرة مسؤولية القيود المفروضة على تدفّق المساعدات،[62] حيث أكّدت وزارة الخارجية المصرية، في 2024/5/14، أنّ المسؤولية القانونية عن الوضع الإنساني في القطاع تقع على عاتق "إسرائيل".[63]

وقد أعلنت مصر أرقاماً تفصيلية حول حجم القوافل الإنسانية التي جرى تجهيزها أو إدخالها إلى القطاع، في محاولة لتفنيد الاتهامات الموجّهة إليها بالمشاركة في حصار غزة.[64] كما لجأت، في أيار/ مايو 2024، إلى ترتيبات مؤقّتة بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لإدخال المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، إلى حين التوصّل إلى توافق بشأن تشغيل الجانب الفلسطيني لمعبر رفح.[65]

وفي المقابل، أثارت تقارير صحفية استقصائية دولية جدلاً حول تحوّل عبور المعبر إلى نشاط تجاري عبر وسطاء وشركات خاصة، حيث أشارت إلى فرض مبالغ مالية مرتفعة على الراغبين في مغادرة قطاع غزة، تراوحت بين 4,500 و10 آلاف دولار للفرد الواحد. وعلى الرغم من تداول مزاعم عن ارتباط بعض هذه الشبكات بجهات أمنية مصرية، فإنّ المسؤولين المصريين امتنعوا عن التعليق المباشر على تلك الاتهامات، ما أبقى الموضوع ضمن نطاق الجدل الإعلامي دون حسم رسمي.[66]

كما دانت مصر، في بيان صادر عن وزارة الخارجية في 2024/5/7، العمليات العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح الفلسطينية، وما أسفرت عنه من سيطرة إسرائيلية على الجانب الفلسطيني من معبر رفح. ورأت أنّ هذا التصعيد الخطير يهدّد حياة أكثر من مليون فلسطيني يعتمدون اعتماداً أساسياً على هذا المعبر، داعيةً الجانب الإسرائيلي إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والابتعاد عن سياسة حافة الهاوية ذات التأثير بعيد المدى، والتي من شأنها تقويض الجهود المبذولة للتوصّل إلى هدنة مستدامة داخل قطاع غزة.[67]

وعلى المستوى الأمني، أفادت تقارير إعلامية عبريّة، في حزيران/ يونيو 2024، بأنّ الجيش الإسرائيلي يعمل، بالتنسيق مع الجانب المصري، على إنشاء معبر رفح جديد بالقرب من معبر

كرم أبو سالم الإسرائيلي. وذكرت هذه التقارير أنّ "معبر رفح الجديد" سيُقام عند نقطة التقاء "الحدود الثلاثة" الأقرب إلى كرم أبو سالم، على أن يُدار في إطار ترتيبات مشتركة تضمّ "إسرائيل" ومصر والجانب الفلسطيني والولايات المتحدة، بما يسمح بإجراء عمليات تفتيش حديثة للتحكّم بحركة العبور. كما أشارت القناة 12 الإسرائيلية إلى أنّ الجيش الإسرائيلي "سينسّق مع الجانب المصري لبناء حاجز فوق وتحت الأرض على طول محور فيلادلفيا".[68] غير أنّ مصادر أمنية مصرية نفت صحة هذه الادّعاءات.[69]

وكانت القاهرة قد أحكمت السيطرة على حدودها الشمالية الشرقية، عبر إجراءات شملت تدمير أكثر من 1,500 نفق بين سيناء وقطاع غزة، وتعزيز الجدار الحدودي بجدار خرساني بارتفاع يقارب ستة أمتار فوق سطح الأرض وعمقاً مماثلاً تحتها، إلى جانب إنشاء منطقة عازلة بطول خمسة كيلومترات.[70]

وفي المقابل، شكّل رفض التهجير أحد الثوابت المركزية في الموقف المصري، حيث أكّدت القاهرة مراراً، عبر بيانات رسمية وتصريحات سياسية، رفضها أيّ سيناريو لنقل الفلسطينيين خارج القطاع، معتبرة ذلك تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري ومحاولة لتصفية القضية الفلسطينية.[71] وفي هذا السياق، شدّدت رئاسة الجمهورية في 2024/9/5 على أنّ أيّ محاولات لتهجير الفلسطينيين محكوم عليها بالفشل، مؤكّدة أنّ الحلّ الوحيد يتمثّل في تطبيق حلّ الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلّة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها شرقي القدس.[72]

كما أكّدت وزارة الخارجية المصرية في 2025/1/26 رفضها القاطع لأيّ مساس بالحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني، محذّرة من تداعيات سياسات التهجير على الاستقرار الإقليمي.[73] وفي 2025/2/27، استضافت القاهرة مؤتمراً حقوقياً بمشاركة منظمات حقوقيّة عربيّة ودوليّة، إلى جانب مقرّرة الأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا ألبانيزي Francesca Albanese، حيث شدّد المشاركون على ضرورة التّصدّي لمحاولات تهجير الفلسطينيين ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحقهم، ودان السياسات الإسرائيليّة الهادفة إلى مواصلة العدوان والاستيطان والتهجير القسري.[74]

وفي 2025/3/21، نفت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية مزاعم نقل أعداد من سكان غزة إلى شمال سيناء،[75] بينما أعلنت القاهرة في 2025/7/16 رفضها مقترحات إسرائيليّة لإقامة مدينة خيام إنسانية في رفح الفلسطينية قرب الحدود مع سيناء، أو إحداث أيّ تغيير ديموجرافي في القطاع.[76]

واستمرّ هذا الموقف خلال النصف الثاني من سنة 2025، حيث أكّدت مصر في 2025/9/5 أنّها لن تكون شريكاً في أيّ ترتيبات تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين،[77] كما جدّدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 رفضها لأيّ مشاريع تستهدف تقسيم القطاع أو تهجير سكانه،[78] ورأت أنّ أيّ محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني أو تصفية قضيته، ترقى إلى جريمة التطهير العرقي.[79]

وتكامل هذا التوجّه مع رؤية مصرية لمسار التسوية السياسية تقوم على مركزيّة حلّ الدولتين بوصفه الخيار الوحيد لتحقيق الاستقرار الإقليمي، إذ شدّدت القاهرة في المحافل الدولية، ومنها المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حلّ الدولتين، المُنعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/ يوليو 2025، على ثوابت موقفها الداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وموحّدة الأراضي على حدود الضفة الغربية وقطاع غزة،[80] مؤكّدة مُجدداً خلال مؤتمر حلّ الدّولتين المُنعقد في نيويورك في 2025/9/22، أنّ حلّ الدولتين يمثّل "ضرورة أمنية" لا مجرد خيار سياسي، مشدّدةً على أنّ تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط يظلّ مرهوناً بحلّ عادل وشامل يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلّة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها شرقي القدس.[81]

كما اتّسم الموقف المصري خلال الحرب على قطاع غزة بإدانة متكرّرة للاعتداءات الإسرائيلية، والتحذير من تداعياتها على المسار السياسي؛ إذ أكّدت القاهرة، في أكثر من مناسبة، أنّ استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية وتجاهل مقترحات التهدئة يعكسان غياب الإرادة السياسية لخفض التصعيد، وأنّ الاعتماد على القوّة لن يحقّق الأمن بل سيُعمّق مشاعر العداء ويقوّض فرص "السلام" المستدام.[82] وفي هذا السياق، دانت مصر في أيلول/ سبتمبر 2025 توسّع العمليات العسكرية وما رافقها من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، معتبرة أنّ رفض المقترحات المطروحة لوقف إطلاق النار يهدّد بتفاقم الكارثة الإنسانية.[83] واستمرّ هذا الخطاب مع إدانة القاهرة في كانون الثاني/ يناير 2026 الانتهاكات الإسرائيلية المتكرّرة لوقف إطلاق النار، واعتبارها تهديداً مباشراً لجهود تثبيت التهدئة وتعطيلاً للمسار السياسي.[84]

ج العلاقة بالجانب الإسرائيلي:

شكّلت العلاقات المصرية – الإسرائيلية خلال الحرب على قطاع غزة (2024–2025) نموذجاً جمع بين التصعيد السياسي العلني واستمرار قنوات التعاون العملي، ضمن معادلة تحكمها التزامات "اتفاقية السلام" من جهة، وحساسيّة المشهد الإقليمي والداخلي من جهة أخرى. ولعبت مصر دوراً محورياً في مسارات التفاوض والوساطة، بما جعلها في قلب إدارة "الملف" إقليمياً، مع الحفاظ على خطاب معلن يربط "السلام الحقيقي" في الشرق الأوسط بقيام الدولة الفلسطينية وفق مرجعيات الشرعية الدولية، وذلك بحسب كلمة للرئيس المصري

عبد الفتاح السيسي أكّد فيها أنّ التجربة المصرية مع "إسرائيل" تُعدّ نموذجاً تاريخياً يُحتذى به في صناعة "السلام".[85]

وعلى المستوى الديبلوماسي، لم تسحب مصر سفيرها رسميّاً من "إسرائيل" خلال الحرب على غزة، لكنها أبقت المنصب شاغراً فعلياً بعد استدعاء السفير خالد عزمي في أواخر صيف 2024. كما رفضت تعيين سفير إسرائيلي جديد في القاهرة عقب انتهاء ولاية أميرة أورون Amira Oron سنة 2024، في خطوة حملت دلالات سياسية رمزية مرتبطة بالحرب على غزة والتوترات حول محور فيلادلفيا ومعبر رفح.[86]

وشَهِدَت العلاقات توتّراً ملحوظاً، تجلّى في تبادل الاتهامات والتصريحات العلنية، خصوصاً مع إعلان مصر، في 2024/5/12، دعمها الرسمي للدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا ضدّ "إسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية،[87] في تصعيد ديبلوماسي عَكَس انتقاداً للعمليات العسكرية في القطاع، من دون أن يؤدّي ذلك إلى انهيار قنوات التنسيق القائمة. إذ أشارت تقارير غربية في القاهرة، في أيار/ مايو 2024، إلى استمرار التنسيق الأمني، خصوصاً فيما يتعلق بترتيبات الحدود وسيناء، بما في ذلك إخطار مصر مسبقاً بعمليّة اجتياح مدينة رفح ووصول آليات جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى محور فيلادلفيا وحتى البوابة المصرية لمعبر رفح من الجانب الفلسطيني، وذلك بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة.[88]

كما شهدت سنتا 2024–2025 زيارات لمسؤولين أمنيين إسرائيليين رفيعي المستوى إلى القاهرة، من بينهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هيرتسي هاليفي ورئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) رونين بار، لبحث تطوّرات ملف رفح وملف الرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة.[89] كما شارك مسؤولون عسكريون من مصر في اجتماعات إقليمية ضمّت قادة عسكريين عرباً وإسرائيليين، من بينها لقاء في البحرين ناقش آفاق التعاون الأمني الإقليمي مع رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي.[90] وفي المقابل، نفت القاهرة، في تموز/ يوليو 2024، وجود أيّ ترتيبات أمنية مشتركة مع "إسرائيل" بشأن الحدود مع قطاع غزة، متّهمة أطرافاً إسرائيلية بترويج شائعات للتغطية على إخفاقاتها في القطاع.[91]

وكشفت صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post، في 2025/10/11، عن توسّع التعاون الأمني بين عدد من الدول العربية و"إسرائيل" بعيداً عن الأضواء، استناداً إلى وثائق أمريكية، من بينها عروض تقديمية تعود إلى الفترة ما بين 2022 و2025، أعدّتها القيادة المركزية الأمريكية United States Central Command (CENTCOM). وتُظهر هذه الوثائق ما وصفه الجيش الأمريكي بـ"هيكل أمني إقليمي"، يضمّ عدة دول عربية بينها مصر إلى جانب

"إسرائيل"، مع توثيق اجتماعات سرّية بين مسؤولين كبار، وتدريبات مشتركة، وأشكال من التعاون الاستخباراتي.[92]

اقتصادياً، استمرّ مسار التطبيع خلال سنتَي 2024–2025 بين مصر و"إسرائيل"، خصوصاً في مجال الطاقة، حيث ارتفعت صادرات الغاز إلى مصر والأردن بنسبة 25% خلال سنة 2023، على الرغم من توقّف جزئي في بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،[93] ثم ارتفعت مجدّداً خلال سنة 2024 بنسبة 13.4%، على الرغم من استمرار العمليات العسكرية.[94] ووفقاً لبيانات وزارة الطاقة الإسرائيلية الصادرة في شباط/ فبراير 2024، بلغ إنتاج حقل ليفياثان Leviathan البحري، الذي تديره شركة شيفرون Chevron بالشراكة مع شركتين إسرائيليتين، 6.29 مليارات متر مكعّب من الغاز المُصدّر إلى مصر. كما أفادت صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post بأنّ حقل تمار صدّر ما مجموعه 2.56 مليار متر مكعب، معظمها إلى مصر، على الرغم من انخفاض إنتاجه بنسبة 11% بسبب توقّف العمليات لمدة شهر في بداية الحرب.[95]

وتعزّز هذا الاتجاه في آب/ أغسطس 2025، عبر توقيع صفقة لتصدير الغاز الطبيعي إلى مصر بقيمة 35 مليار دولار، تشمل تزويدها بنحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي حتى سنة 2040، أو حتى استيفاء كل الكميات المنصوص عليها في العقد. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen إنّ "توقيع أكبر صفقة غاز في التاريخ يُعدّ خبراً هاماً من الناحية الأمنية السياسية وكذلك من الناحية الاقتصادية"، وأضاف "إنّها ترسخ مكانتنا كقوة إقليمية رائدة في الطاقة تعتمد عليها جاراتنا وتحتاج إليها. بالإضافة إلى ذلك، فهي بشرى عظيمة للاقتصاد الإسرائيلي، إذ ستدخل مليارات الدولارات إلى خزينة الدولة، وتوفّر فرص عمل، وتعزّز الاقتصاد". وذكرت هيئة البث الإسرائيلية أنّ حجم التصدير إلى مصر سيتضاعف ثلاث مرات.[96]

غير أنّ هذا المسار شَهِدَ لاحقاً توتّراً، إذ أوعز رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في أيلول/ سبتمبر 2025، بعدم المضي في اتفاق الغاز الضخم مع مصر من دون موافقته الشخصية، على خلفية تقارير عن خروقات مصرية مزعومة لاتفاقية "السلام" عبر التعزيزات العسكرية في سيناء.[97] ومع ذلك، أعلنت شركة شيفرون الأمريكية، في 2025/9/16، إطلاق مشروع خط الأنابيب "نيتسانا Nitzana"، لنقل الغاز من حقل ليفياثان إلى مصر، على أن ينقل نحو 600 مليون قدم مكعّب (نحو 17 مليون متر مكعب) من الغاز يومياً عند اكتمال بنائه خلال ثلاثة أعوام، بما يرفع إجمالي القدرة التصديرية لـ"إسرائيل" إلى مصر لأكثر من 2.2 مليار قدم مكعّب (نحو 62 مليون متر مكعب) يومياً.[98]

كما استمرّ التبادل التجاري بين الجانبين خلال الحرب، وبحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ارتفعت أرقام الصادرات الإسرائيلية إلى مصر سنة 2024 لتصل إلى نحو 305 ملايين دولار بعد أن كانت نحو 259 مليون دولار سنة 2023، وانخفضت في سنة 2025 إلى نحو 203 ملايين دولار. بينما شهدت الواردات الإسرائيلية من مصر ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2023–2025، حيث بلغت نحو 358 مليون دولار سنة 2025 بعد أن كانت نحو 274 مليون دولار سنة 2024، ونحو 183 مليون دولار سنة 2023 (انظر جدول 6/1).[99]

د. التفاعل الشعبي المصري:

اتّسم التفاعل الشعبي المصري مع الحرب على قطاع غزة (2023–2025) بحالة تدافعٍ بين التضامن المجتمعي الواسع والضبط الأمني الصارم للمجال العام. فعلى الرغم من تبنّي الدولة المصريّة خطاباً رسمياً داعماً لغزة على المستوى الديبلوماسي، اتّبعت السلطات مقاربة أمنية هدفت إلى احتواء أيّ تمدّد احتجاجي داخلي، في مقابل السماح بتحرّكات تضامنيّة منظّمة ذات طابع رسمي. وفي هذا السياق، شهدت مصر في نهاية آذار/ مارس 2025 مظاهرات عقب صلاة عيد الفطر في القاهرة وعدد من المحافظات رفضاً لتهجير الفلسطينيين، حيث كشفت مصادر من حزب "مستقبل وطن"، الذي يمثّل الغالبية في مجلس النواب، عن تنظيم وقفات أمام عدد من المساجد. فيما أعلنت الهيئة العامة للاستعلامات، وهي مؤسسة رسميّة مسؤولة عن الإعلام الأجنبي، أنّ ملايين المصريين احتشدوا في وقفات تضامنيّة في نحو 6,240 ساحة مخصّصة لصلاة العيد في مختلف المحافظات.[100]

وفي المقابل، وثّقت تقارير حقوقية اعتقال عشرات المشاركين في احتجاجات تضامنيّة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، واتّهامهم بالمشاركة في تجمّعات غير قانونيّة أو الانضمام إلى جماعات "إرهابية"، على الرغم من الطابع السلمي لهذه التحركات، بحسب تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، التي رصدت اعتقال ما لا يقل عن 72 شخصاً بين 20 و2023/10/24، إضافة إلى ملاحقات لاحقة شملت ناشطين من منازلهم أو خلال محاولتهم المشاركة في الاحتجاجات.[101]

واستمرّ هذا النهج خلال سنتَي 2024 و2025، حيث أشارت تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى توقيف أكثر من 120 شخصاً على خلفية أنشطة تضامنيّة، شملت التظاهر السلمي، أو النشاط الرقمي، أو رفع لافتات تطالب بفتح معبر رفح، أو انتقاد السياسات الرسمية. كما تحدّثت هذه التقارير عن فضّ وقفات احتجاجية بالقوّة، واحتجاز مشاركين لفترات طويلة في الحبس الاحتياطي بتهم مثل نشر أخبار كاذبة أو التجمهر غير القانوني، إضافة إلى إحالة عشرات النشطاء إلى المحاكمة.[102]

وتعكس هذه الإجراءات مقاربة تقوم على الفصل بين الدعم الخارجي للقضية الفلسطينية والإدارة الصارمة للتعبئة الداخلية، بما يَحُول دون تحوّل التضامن إلى ضغط سياسي واسع.

وفي ظلّ محدوديّة المجال الاحتجاجي، برزت المقاطعة الاقتصادية بوصفها أداة التعبير الشعبي الأبرز. فقد سجّلت مبيعات امتياز ماكدونالدز McDonald's في مصر تراجعاً بنسبة 70% على الأقل خلال شهرَي تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2023 مقارنةً بالفترة نفسها من السنة السابقة،[103] في مؤشّر على اتّساع أثر حملات المقاطعة. كما أشار مركز أتلانتك كاونسل Atlantic Council إلى ارتفاع كبير في الإقبال على بدائل محليّة، خصوصاً في قطاع المشروبات الغازيّة، حيث شهدت بعض العلامات المصريّة ارتفاعاً في مبيعاتها بنسبة وصلت إلى 500%.[104] ويعكس هذا التحوّل سعي المستهلكين إلى مواءمة خياراتهم الاستهلاكية مع مواقفهم السياسية والأخلاقية، وانتقال المقاطعة من فعل استهلاكي إلى ممارسة ذات بُعد سياسي ورمزي، إذ لجأت متاجر إلى إبراز رموز داعمة لفلسطين كالعلم الفلسطيني والترويج العلني لبدائل محلية،[105] بما جعل السوق أحد فضاءات التعبير غير المباشر داخل المجال العام.

وأظهرت نتائج المؤشّر العربي للعام 2025/2024، الصادر عن المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، والذي نُفّذ ميدانيّاً خلال الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 – آب/ أغسطس 2025، أنّ 77% من المستجيبين للاستطلاع في مصر يرون أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، مقابل 17% يرون أنها قضية الفلسطينيين وحدهم. وفيما يتعلّق باتجّاهات الرأي العام المصري نحو اعتراف بلدهم بـ"إسرائيل"، بيّنت النتائج أنّ 87% يعارضون الاعتراف، مقابل 12% يؤيّدونه، بينما بلغت نسبة من لا يعرفون أو امتنعوا عن الإجابة 1%.[106]

وتعكس النسبة المرتفعة لاعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب استمرار حضور البُعد القومي في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري، على الرغم من التحوّلات السياسيّة الإقليميّة. كما أنّ ارتفاع نسبة المعارضين للاعتراف بـ"إسرائيل" يُشير إلى وجود فجوة واضحة بين المواقف الشعبيّة والخيارات الرسميّة، وهو ما يؤكّد أنّ البُعد الرمزي والوجداني للقضية ما يزال فاعلاً في تشكيل الهويّة السياسية. وتنسجم هذه النتائج مع الاتجاهات التي وثّقتها دورات سابقة من المؤشّر العربي، والتي أظهرت ثباتاً نسبياً في مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة ضمن أولويات الرأي العام المصري.

وبالمحصلة، يعكس المزاج الشعبي المصري رفضاً اجتماعياً متزايداً لأيّ شكل من أشكال التطبيع الشعبي، مع تفضيل وسائل احتجاج يومية ورمزية بدلاً من الحشد الجماهيري المفتوح. وفي هذا السياق، أعلنت ستّة أحزاب معارضة مصرية تأسيس "الجبهة الشعبية

للعدالة الاجتماعية – حقّ الناس"، مؤكّدة ضرورة التصدّي لانتهاك السيادة المصرية وتهديد الأمن القومي، وفي مقدّمتهما المواجهة مع "إسرائيل"، وتقديم مختلف أشكال الدعم للمقاومة الفلسطينية،[107] بما يعكس استمرار حضور القضية في الخطاب السياسي الداخلي ضمن حدود المجال المتاح.

2. الأردن:

يتعامل الأردن مع القضية الفلسطينية عموماً، ومع العدوان الإسرائيلي على غزة (خلال سنتَي 2024–2025) خصوصاً، ضمن حسابات سياسية وأمنية واقتصادية معقّدة، ويتحدّد موقفه وفق مجموعة محددات، أبرزها:

- امتلاك الأردن أطول حدود مع فلسطين التاريخية، والتي تمتد إلى 335 كم (منها 97 كم مع الضفة الغربية، و238 كم مع فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل"). ويرتبط الأردنيون بروابط وثيقة بفلسطين، بحكم التاريخ والجوار وتداخل العائلات، ولكون ملايين منهم لاجئين من فلسطين بفعل عدوان الاحتلال الإسرائيلي سنتَي 1948 و1967، بجانب القادمين من فلسطين في فترة الوحدة بين الأردن والضفة الغربية (1950–1988). بالإضافة إلى الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.[108]
- قيام عدد من المواطنين الأردنيين بعمليات إطلاق نار استهدفت جنوداً إسرائيليين، وقعت الحادثة الأولى في أيلول/ سبتمبر 2024،[109] والثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2024،[110] والثالثة في أيلول/ سبتمبر 2025،[111] وهو ما دفع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى استكمال بناء جدار فاصل بين الأردن و"إسرائيل".[112] ويرى الأردن في ذلك محاولة لمنع أيّ تواصل جغرافي مستقبلي بينه وبين فلسطين المحتلة.[113]
- إدراك الأردن أنّ الخطة الاستراتيجية لليمين الإسرائيلي الحاكم تقوم على فكرة ابتلاع الجغرافيا، والتخلّص من الديموجرافيا الفلسطينية، وتفريغها في دول الجوار، وتحديداً مصر والأردن، بحيث يتم تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر، وسكان الضفة إلى الأردن، تنفيذاً لفكرة "الوطن البديل" التي تطرحها قوى اليمين الإسرائيلي.[114]
- تقوم سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية في جوهرها على دعم مسار التسوية السياسية وحلّ الدولتين، وفرض التهدئة في الضفة الغربية، وتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية ومنع انهيارها أو تراجعها لصالح أطراف أخرى.[115] وهناك خشية أردنية من انهيار السلطة ما قد يفضي إلى اقتتال فلسطيني داخلي تستفيد منه "إسرائيل" لخلط الأوراق تمهيداً لتهجير قسري للفلسطينيين إلى الأردن.[116]

- تلك الرؤية الأردنية (دعم مسار التسوية والسلطة) تحمل ضمنياً رفضاً لنهج فصائل المقاومة المسلّحة مثل حماس. وقد اتّسمت العلاقة بين حماس والأردن تاريخياً بالفتور، مع توتّرها أحياناً بسبب ما يعدّه الأردن أنشطة عسكرية لحماس على أراضيه.[117]

- ارتباط الأردن بمعاهدة "سلام" مع الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1994 (اتفاقية وادي عربة)، إضافة إلى اتفاقيات اقتصادية استراتيجية، من بينها اتفاقية استيراد الغاز، واتفاقية مبدئية لتبادل المياه من الاحتلال بالكهرباء من الأردن.

- العلاقة الوثيقة لنظام الحكم في الأردن مع الولايات المتحدة، والاعتماد الكبير على دعمها، وهي دولة تعدّ "إسرائيل" حجر الزاوية في سياستها في المنطقة العربية، وهو ما يُملي على الأردن حسابات واعتبارات خاصة.

- تموضع الأردن سياسياً ضمن "محور الاعتدال" العربي، إلى جانب مصر والسعودية والإمارات، وهو المحور الذي يتّخذ مواقف سلبية من حركة حماس ومن حركات "الإسلام السياسي".[118]

- حسابات المعادلة الداخلية الأردنية التي تأخذ بُعدين متناقضين؛ الأول، وجود رأي عام أردني غاضب وساخط على المذابح الإسرائيلية في غزة، ويدعم ما تقوم به حماس في مواجهة "إسرائيل" من عمليات عسكرية، ما يجعل أي موقف رسمي بعيد عن هذا المزاج الشعبي عرضةً للاصطدام به. والثاني، العلاقة الفاترة بين النظام الأردني وحماس، وارتباط ذلك بالعلاقة العضوية أيديولوجياً وسياسياً بين حماس وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، التي دخلت في حالة "أزمة مستدامة" مع السلطة التنفيذية في الأردن، مع تنامي قناعة في أوساط الحكم ترى في الجماعة خصماً داخلياً، مع الخشية من أن تحاول الجماعة الاستثمار في ذلك سياسياً.[119] وهو ما حدث بالفعل، عندما حصلت جبهة العمل الإسلامي التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية التي جرت في أيلول/ سبتمبر 2024 على 31 مقعداً من أصل 138، وهو أعلى عدد من المقاعد تحصل عليه الحركة في تاريخ مشاركاتها في الانتخابات البرلمانية منذ خمسينيات القرن العشرين.[120]

- تأثّر قطاع السياحة بالحرب، حيث أشار وزير السياحة مكرم القيسي إلى تراجع حجوزات الفنادق في الأردن بنسبة 50% منذ بدء الحرب على غزة. ويُسبِّب هذا التراجع مشاكل اقتصادية واجتماعية للأردن، حيث يعمل بالقطاع السياحي ما يقارب 600 ألف عامل بشكل مباشر. وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، فهناك زيادة في أسعار السلع الأساسية نتيجة للتأثيرات في سلاسل الإمداد والتجارة الإقليمية خصوصاً في منطقة البحر الأحمر، الذي يعتمد الأردن

عليه لاستيراد عديد من السلع الأساسية. ويقابل ذلك تأثّر الميزانية الوطنية بسبب الحاجة إلى زيادة الإنفاق على الأمن والدفاع في مواجهة التوترات الإقليمية، مما يقلّل من الموارد المتاحة للتنمية والخدمات العامة.[121]

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

على ضوء هذه المحدّدات، تنوّعت أشكال استجابة الأردن وتعامله مع التحديات الأمنية متعدّدة المصادر خلال سنتَي معركة طوفان الأقصى (2024–2025).

فعلى الصعيد السياسي، وفي خطاب الملك عبد الله الثاني في الأمم المتحدة، في 2024/9/24، نبّه العاهل الأردني المجتمعَ الدولي إلى أنّ الأردن لن يسمح تحت أيّ ظرف من الظروف بتحويله إلى وطن بديل.[122] وفي السياق نفسه، صرّح وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في أيلول/ سبتمبر 2024، بأنّ الأردن ينظر إلى أيّ محاولة لتهجير فلسطينيي الضفة الغربية إلى المملكة على أنّها "إعلان حرب".[123]

وعقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2025/2/4 عزم إدارته السيطرة على قطاع غزة وتهجير سكّانه إلى الدول المجاورة، لا سيّما مصر والأردن، أعرب الملك عبد الله الثاني، عقب لقائه الرئيس الأمريكي في واشنطن في 2025/2/11، عن رفضه غير المباشر للخطة الأمريكية، حرصاً على "مصلحة" بلده. وأكّد أنّ مصر تعمل على بلورة خطة لإعادة الإعمار في قطاع غزة، مشدّداً على "إعطاء الأولوية لإعادة إعمار غزة دون تهجير الفلسطينيين".[124] ثم أعاد العاهل الأردني، في 2025/2/17، التأكيد على أنّ موقفه من مسألة تهجير الفلسطينيين لم يتغيّر منذ اعتلائه العرش قبل 25 عاماً، وهو "كلا للتهجير، كلا للتوطين، كلا للوطن البديل".[125]

في المقابل، لم يتجاوب النظام الأردني مع الدعوات التي تصاعدت طوال الفترة الماضية، سواء في أوساط النخبة الأردنية أم على المستوى الشعبي، المطالِبة بتعزيز العلاقات مع حركة حماس وبقيّة فصائل المقاومة الفلسطينية.[126] بل على العكس، شهدت سنتَي 2024–2025 حالة من الفتور، وأحياناً بعض التوتّر، في العلاقة بين الطرفَين، وذلك على خلفيّة مسألتين رئيسيّتين:

المسألة الأولى: دعوة حركة حماس، في نيسان/ أبريل 2025، السلطات الأردنية إلى الإفراج عن أفراد، أُلقي القبض عليهم بتهمة التورّط في مخطّطات، تهدف إلى إثارة الفوضى، مؤكّدة أنّهم لم يستهدفوا أمن المملكة أو استقرارها. وكانت السلطات الأردنية قد أعلنت، في الشهر نفسه، إلقاء القبض على 16 شخصاً قالت إنّهم متورّطون في مخطّطات تهدف إلى إثارة الفوضى داخل البلاد، شملت حيازة مواد متفجّرة وأسلحة نارية، ومشروعاً لتصنيع طائرات مسيّرة، إضافة إلى تجنيد وتدريب عناصر داخل المملكة وخارجها.[127]

المسألة الثانية: انتقاد رئيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة خليل الحية، في خطابه في 2025/7/27، ما سمّاها "المسرحيات الهزلية" لعمليات الإنزال الجوي للمساعدات في قطاع غزة، داعياً إلى فتح المعابر وإدخال المساعدات بطريقة كريمة، وإلى تحرّك شعوب الدول المجاورة نحو فلسطين وحصار السفارات. وفي توجّه أكثر تحديداً، وجّه الحيّة رسالة خاصة إلى الشعب الأردني، دعاهم فيها إلى مواصلة هبّتهم الشعبية وتكثيف جهودهم لوقف الجريمة البشعة، ومنع اليمين الصهيوني من تحقيق مخطّطه المتعلّق بـ"الوطن البديل" وتقسيم المسجد الأقصى.[128] وقد أثار هذا الخطاب غضباً أردنياً رسمياً، ونشرت قناة "المملكة" الحكومية تقريراً، في 2025/7/28، هاجمت فيه تصريحات الحية، وانتقدت توجيهه خطاباً للشعب الأردني للتحرّك لوقف الحرب في غزة، ووصفت ذلك بأنّه "إثارة للفوضى" في الأردن والدول العربية.[129]

وفيما يتعلّق بالدور الأردني في اليوم التالي لحرب غزة، أكّد الملك عبد الله الثاني رفضه إرسال قوات أردنية إلى قطاع غزة في حال كانت مهمّة "القوات الدولية" في غزة هي "فرض السلام" لا "حفظ السلام". غير أنّه أوضح استعداد الأردن ومصر لتدريب أعداد كبيرة من قوّات الأمن الفلسطينية، مشدّداً على أنّ "حفظ السلام" يعني دعم قوّات الشرطة المحلية، "لكن إذا كنا نجوب غزة في دوريات مسلّحة، فهذا وضع لا ترغب أيّ دولة في التورّط فيه".[130] كما أعلن الأردن، في بيان مشترك مع وزراء خارجية سبع دول عربية وإسلامية (قطر، والسعودية، والإمارات، ومصر، وتركيا، وإندونيسيا، وباكستان)، الترحيب بالدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للانضمام إلى "مجلس السلام" الخاص بقطاع غزة. وحرص البيان المشترك على تأكيد التزام الدول الموقّعة بدعم تنفيذ مهمة هذا المجلس بوصفها "هيئة انتقالية"، تهدف إلى تثبيت وقف دائم لإطلاق النار، ودعم إعادة إعمار غزة، والدفع نحو "السلام" العادل والدائم المستند إلى تلبية حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته وفقاً للقانون الدولي.[131]

وعلى المستوى الأردني الداخلي، وخلافاً لكثير من الدول العربية، حرص الجانب الرسمي على استيعاب ردود الفعل الشعبية المتفاعلة مع قطاع غزة في مواجهة جرائم الإبادة الجماعية، ووفّر مساحة واسعة للتعبير عن الغضب الشعبي وعن التضامن مع معاناة الشعب الفلسطيني، وهو ما أسهم في استمرار التحرّكات في الشارع الأردني منذ 2023/10/7 وامتدادها على رقعة واسعة من الأراضي الأردنية. غير أنّ السلطات الأردنية وضعت سياسة صارمة في منع التحرّكات الشعبية من الوصول إلى السفارة الإسرائيلية في عمّان، كما حالت دون وصول تلك الفعاليات إلى المناطق الحدودية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد نجحت السياسة الرسمية بالفعل في احتواء مشاعر الغضب الشعبي، وفي تجنّب أيّ تداعيات غير مرغوبة على الحالة الأمنية. غير أنّ ذلك لم يَحُل دون استمرار مشاعر عدم الرضا الشعبي عن سقف الموقف الرسمي، حيث تواصلت المطالبات الشعبية بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني بصورة كاملة، وعدم الاكتفاء

باستدعاء السفير الأردني، وتجميد عمل السفارة الإسرائيلية في عمّان. كما استمرّت المطالبات بعدم السماح للشاحنات المتّجهة للكيان الصهيوني بعبور الأراضي الأردنية،[132] إضافة إلى دعواتٍ بإدخال المساعدات إلى قطاع غزة بالقوّة.[133]

وبناءً على ذلك، أصبح التعامل الأمني الأردني مع التظاهرات الداعمة لقطاع غزة أكثر عنفاً، حيث شنّت السلطات في الأردن حملات اعتقال بحقّ ناشطين ومتظاهرين شاركوا في الحراك الشعبي الداعم لقطاع غزة، كما تعرّض بعض المتظاهرين للضرب من قِبل قوات الأمن الأردنية. وفي السياق نفسه، فصلت جامعة الزيتونة عدداً من الطلبة، وأحالت آخرين إلى لجان تحقيق طلابية على خلفية مشاركتهم في فعالية متضامنة مع غزة.[134] ومن جانب آخر، أعلنت السلطات الأردنية، في 2025/4/23، حظر كافة أنشطة جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جمعية غير مشروعة.[135] وبينما برّرت السلطات هذا القرار على خلفية القبض على 16 شخصاً (يرتبطون بالإخوان) بتهمة التورّط في تصنيع صواريخ ومسيّرات وتجنيد وتدريب عناصر بشكل غير مشروع بهدف "إثارة الفوضى والتخريب داخل المملكة"،[136] نفت الجماعة أيّ علاقة لها بهذه الاتهامات، ورأت أنّ هذا القرار جاء على خلفية دورها النشط في المظاهرات الداعمة لغزة. وعليه، فمن المتوقّع أن يشتد الضغط على الحراك الشعبي الأردني الداعم لغزة، خصوصاً في ظلّ إجراءات ترامب لتصنيف عدد من فروع "الإخوان" (في الأردن ومصر ولبنان) كمنظمات "إرهابية".[137]

وعلى صعيد التعامل مع التحدّيات الحدوديّة، عزّز الأردن وجوده الأمني، ونَشَرَ مزيداً من القوّات العسكرية على حدوده مع فلسطين المحتلة وسورية والعراق، لمواجهة أيّ تهديدات قادمة عبر الحدود، ومنع أيّ عمليات تسلّل عبر الأراضي الأردنية باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.[138] كما أعلن ولي العهد الأردني، الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، إعادة تفعيل "برنامج خدمة العلم (التجنيد الإلزامي)" في البلاد، للمرة الأولى منذ إلغائه سنة 1992، وأعلنت الحكومة أن تفعيل البرنامج سيبدأ في سنة 2026.[139]

وبخصوص استخدام الأجواء الأردنية مسرحاً للهجمات العسكرية المتبادلة بين "إسرائيل" وإيران، قالت مديرية الأمن العام الأردنية في بيان صادر في 2024/10/1، إنّ طائرات سلاح الجو الملكي وأنظمة الدفاع الجوي اعترضت العديد من الصواريخ والطائرات المسيّرة التي دخلت المجال الجوي الأردني.[140] وأعلن الجيش الأردني، في 2025/6/13، أنّه اعترض "صواريخ ومسيّرات" دخلت المجال الجوي للمملكة، إثر "تقديرات بحتمية سقوطها في مناطق سكنية".[141] كما أكّد وزير الاتصال الحكومي، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، محمد المومني، أنّ المملكة "لم ولن تسمح باختراق أجوائها، ولن تكون ساحة حرب لأي صراع".[142]

وعلى الصعيد الإغاثي، قدّم الأردن، على سبيل المثال، من خلال الهيئة الخيرية الهاشمية، مساعدات إلى قطاع غزة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى 2025/8/4 بقيمة 335 مليون دولار، تمثّلت في إرسال 111,406 أطنان من المساعدات إلى القطاع، وتقديم 6 آلاف وحدة دم، وتركيب 532 طرفاً صناعياً ضمن مبادرة "استعادة الأمل".[143]

ب. علاقاتها بـ"إسرائيل":

قامت "إسرائيل"، عقب ضغط أمريكي، بتمديد اتفاق تزويد الأردن بالمياه، الموقَّع مع حكومة بينيت – لبيد في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، والذي كان من المقرّر أن ينتهي في أيار/ مايو 2024، لمدة ستة أشهر فقط،[144] بعد أن كانت تطالب الأردن بتمديده لمدة خمسة أعوام، وذلك على خلفية التوتر بين الجانبين بسبب الحرب على قطاع غزة.[145]

وفي المقابل، ارتفعت صادرات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي إلى مصر والأردن بنحو 13.4% سنة 2024.[146] كما تصدّرت الأردن، إلى جانب تركيا، قائمة الدول المصدّرة للخضروات والفواكه إلى "إسرائيل" خلال فترة الحرب.[147] وأسهمت هذه الصادرات الأردنية في تعويض النقص الناتج عن تراجع قطاع الزراعة الإسرائيلي بفعل الحرب، إضافة إلى تسيير خط إمداد بري من الإمارات العربية المتحدة إلى "إسرائيل" عبر أراضي السعودية والأردن، في ظلّ منع جماعة أنصار الله (الحوثيين) السفن الإسرائيلية من عبور مضيق باب المندب. وبرّرت الحكومة الأردنية الأمر الأوّل بكونه ناتجاً عن قرارات للقطاع الخاص وليس الحكومة،[148] والثاني بالتزامها باتفاقات المرور الحرّ للبضائع.[149]

3. سورية:

أ. تطوّر علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

اجتماعياً:

بغضّ النظر عن طبيعة السياسة التي ستنتهجها السلطة الجديدة في سورية (سلطة الرئيس أحمد الشرع) في تعاملها مع الفلسطينيين، فإنّ العديد من التحدّيات المرتبطة بالوضع العام في سورية ستُلقي بظلالها على اللاجئين الفلسطينيين على المديَيْن القصير والمتوسّط.[150] ويمكن تلخيص أبرز هذه التحدّيات في النقاط الأربع التالية:

1. إعادة إعمار المخيمات الفلسطينية: يتطلّع فلسطينيو سورية إلى فتح ملف إعادة إعمار المخيّمات المدمّرة، وتحديداً مخيّم اليرموك، ومخيّم عين التل (حندرات)، ومخيم درعا، بما يُسهم في عودة النازحين والمهجّرين إلى مخيّماتهم واستعادة الحياة الطبيعية فيها.[151] ومن المتوقّع أن يُسهم تخلّص سورية من سلسلة العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على النظام السوري

السابق (نظام الأسد) في دفع عملية إعادة الإعمار، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي للبلاد، بما ينعكس إيجاباً بشكل عام على السوريين والفلسطينيين على حدّ سواء.[152]

2. قضية المعتقلين والمُختفين قسراً: يأمل فلسطينيو سورية بالإفراج عن بقية المعتقلين، والعثور على المغيّبين في الأفرع الأمنية وسجون النظام السابق.

3. قضية عودة النازحين: اتّخذت الإدارة السورية الجديدة خطوات مُبشّرة في هذا الاتجاه، إذ أزالت حواجز النظام السابق الأمنية من مخيّم اليرموك، وأصبحت حركة الفلسطينيين منه وإليه حرة. كما سُمِح للفلسطينيين السوريين بالعبور من لبنان إلى سورية من دون جوازات سفر، والاكتفاء بهويّتهم الشخصية السورية (تذكرة الإقامة المؤقّتة للاجئين الفلسطينيين التي منحتها لهم السلطات السابقة).[153]

4. قضية الحقوق المدنية والسياسية: ثمّة آمال فلسطينية تتعلّق باستعادة الممتلكات التي صادرها نظام الأسد السابق وأعوانه لأصحابها، وتحديداً المهجّرين إلى الشمال السوري ممّن كانوا في صفوف المعارضة السورية. وقد بدأت هذه الآمال تتحقّق في بعض المخيّمات، مع انطلاق عملية إعادة الحقوق لأهلها.[154]

وفي خطوة إيجابية لتصحيح الأوضاع القانونية لآلاف اللاجئين الفلسطينيين في سورية المحرومين من الوثائق الرسمية، أصدرت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، تعميماً يعالج الثغرة القانونية المرتبطة بتطبيق القانون رقم 260 لسنة 1956، الذي ساوى بين اللاجئ الفلسطيني والمواطن السوري في الحقوق المدنية باستثناء الجنسية وحقوق الانتخاب والتصويت. وقد اقتصر تطبيق هذا القانون سابقاً على الفلسطينيين الذين دخلوا البلاد بين سنتَي 1948 و1956، ما حَرَمَ عشرات الآلاف من اللاجئين الذين وفدوا في موجات لجوء لاحقة بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، وأحداث أيلول/ سبتمبر 1970، من الاستفادة منه. وسَمَحَ التعميم بتسجيل جميع الفئات المتضرّرة ضمن سجلات الهيئة، لتشملهم أحكام القانون رقم 260، وبذلك استعادوا حقوقهم الأساسية، مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية، التي حُرموا منها لعقود. وعلى الرغم من الترحيب الفلسطيني بهذه الخطوة، ما تزال هناك مطالب بمراجعة القانون رقم 260، لأنّه يقيّد بعض الحقوق المرتبطة باللاجئ الفلسطيني، إذ لا يجيز له امتلاك أكثر من عقار واحد.[155]

وتتنامى آمال فلسطينية في أن يكون للاجئين الفلسطينيين إسهام في مستقبل سورية الجديدة، وظهرت بعض المؤشّرات الإيجابية في هذا الجانب، حيث أعلن قائد الإدارة الجديدة في سورية

أحمد الشرع تعيين غياث دياب وزيراً للنفط في الحكومة المؤقّتة، وهو فلسطيني لاجئ في سورية، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد.[156] كما جرى قبول طلبات انتساب اللاجئين الفلسطينيين إلى جهاز الأمن العام بعد إلغاء الخدمة الإلزامية.[157]

وعلى الرغم من أنّ هذه التعيينات جاءت بمثابة رسالة إيجابية على هذا التوجّه، فإنّها اتّسمت بتعيين شخصيات محسوبة على هيئة تحرير الشام، أو تعيين بعض التكنوقراط بحسب خبراتهم في المواقع التي يشغلونها.[158] وكان هناك تطلّع إلى مشاركة ممثّل عن اللاجئين الفلسطينيين في جلسات الحوار الوطني السوري، بما يعزّز شعورهم بكونهم جزءاً من مستقبل سورية، غير أنّ جلسات الحوار الوطني لم تتضمّن مشاركة أيّ من اللاجئين الفلسطينيين.[159]

سياسياً:

قامت الإدارة السورية الجديدة (إدارة الرئيس أحمد الشرع) بالتضييق على الفصائل الفلسطينية التي شاركت في القتال إلى جانب نظام بشار الأسد خلال الثورة السوريّة، وطالبتها بتسليم أسلحتها ومقرّاتها، ما دفع غالبية قيادات هذه الفصائل إلى مغادرة الأراضي السورية.[160] كما لاحقت السلطة الجديدة كوادر الفصائل الذين يرتبطون بعلاقات مع إيران.[161] وعلى الرغم من قيام الرئيس السوري أحمد الشرع بتسليم حماس مقارّ كانت تابعة لها، ورفع الحظر عن ممتلكات خاصة بها في سورية، كان قد صادرها النظام السوري السابق، بعد قرار الحركة رفض المشاركة في الاقتتال الداخلي عقب الثورة السورية؛[162] فإنّ مخاوف فلسطينية ما تزال قائمة تتعلّق بتقليص النشاط السياسي الفلسطيني في سورية، وتحويله إلى عمل إغاثي إنساني فقط؛[163] خصوصاً بعد مطالبة الولايات المتحدة، الحكومة السورية الانتقالية بترحيل الفصائل الفلسطينية المسلّحة من الأراضي السورية، ووصفت ذلك بأنه "أولوية قصوى" ضمن حزمة شروط سياسية وأمنية تطالب بها واشنطن مقابل أي تقدّم في ملف العقوبات المفروضة على دمشق، في إطار إعادة تأهيل النظام الجديد.[164] وقد أكّدت السلطات السورية على ضمان عدم انطلاق أي تهديد من أراضيها تجاه الدول المجاورة، بما في ذلك "إسرائيل".[165]

وفي مقابل هذا التضييق على الفصائل الفلسطينية في سورية، انفتحت الإدارة السورية الجديدة على السلطة الفلسطينية، حيث التقت، في 2025/1/28، بوفد رسمي منها.[166] ومن المتوقّع أن يتوقّف مستوى العلاقة بين السلطة الفلسطينية ونظام الشرع على عاملَيْن أساسيَّين: الأول هو موقف النظام الجديد في سورية من المشهد السياسي الفلسطيني بمختلف أطيافه، وهنا احتاجت السلطة إلى مواقف واضحة من نظام الشرع فيما يخص شرعية التمثيل الفلسطيني، ويبدو أنّ زيارة الوفد الفلسطيني إلى سورية قد جاءت لقطع الطريق أمام الحركات الفلسطينية

الأخرى الطامحة في زيادة نفوذها السياسي في المخيمات الفلسطينية المتواجدة في سورية. أما العامل الثاني، فيرتبط بالمواقف الإقليمية والعربية من التغيير الحاصل في سورية، إذ تدرك السلطة الفلسطينية أنّ عليها التحرّك بما يتوافق مع توجّهات الدول الفاعلة في المنطقة.[167]

ب. علاقاتها بـ"إسرائيل":

على الجانب العسكري:

أطلقت فصائل فلسطينية متعاونة مع حزب الله اللبناني قذائف هاون من جنوب سورية باتجاه هضبة الجولان المحتل، بعد ثلاثة أيام فقط من بدء عملية طوفان الأقصى (2023/10/10). وتكرّرت هجمات مماثلة من قِبل قوى أخرى مؤيّدة لإيران في يومَي 15 و2023/10/25. إلا أنّ التدخل العسكري من الجبهة السورية لم يدم طويلاً، إذ خيّم الهدوء على جبهة الجولان، وبقيت كذلك طوال الحرب المكثّفة على قطاع غزة، بحيث أصبح يُنظر إلى هذا الهدوء المطوّل على أنّه إشارة إلى خروج سورية من دائرة الصراع النشط مع "إسرائيل".[168]

وعلى الرغم من أنّ "إسرائيل" لم تكن تقصد من عملياتها العسكرية في سورية ولبنان إسقاط نظام بشار الأسد، فإنّها لم تُخفِ رضاها عن ذلك، معتبرة أنّ سقوط النظام يُعدّ نهاية للوجود الإيراني في سورية وضربة قوية لحزب الله في لبنان. لكن، وبالترافق مع الرضا الإسرائيلي "الأولي" بسقوط بشار الأسد، عبّرت "إسرائيل" عن عدائها للسلطة الجديدة في سورية، ويمكن القول إنّها الدولة الوحيدة التي تبنّت خطاباً معادياً بشكل صريح ومباشر تجاه السلطة الجديدة في دمشق.[169] وتركّزت التصريحات الإسرائيلية على اعتبار أنّ صعود قوى إسلامية جهادية بديلاً عن نظام الأسد يشكّل تهديداً للحدود الإسرائيلية مع سورية، وللمستوطنات الإسرائيلية في هضبة الجولان المحتلّة، من خلال إمكانية تنفيذ هجمات مسلّحة على غرار هجوم السابع من أكتوبر 2023 (عملية طوفان الأقصى).[170]

لذلك، وبمجرد سقوط نظام الأسد، اتّبعت "إسرائيل" مقاربة عسكرية قائمة على شقَّين؛ الأول: الضربات الجوية، التي أطلقت عليها "إسرائيل" اسم عملية "حيتس هباشان (*Hetz HaBashan*) Operation Bashan Arrow"، حيث شنّت "إسرائيل" أكثر من ألف غارة على أهداف عسكرية ومدنية، منها قصف قُرب القصر الجمهوري مرَّتين على التوالي.[171] وقد تسبّبت هذه الغارات في القضاء على نحو 80% من الأسلحة التي كانت بحوزة الجيش السوري.[172] والثاني: التوغّل البرّي، حيث سارع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ليعلن انهيار اتفاقية فكّ الارتباط لسنة 1974، وأعطى أوامر بالاستيلاء على المنطقة العازلة والمواقع المجاورة لها.[173] وفي غضون ستة أشهر، سيطر جيش الاحتلال الإسرائيلي بالكامل على المنطقة العازلة، التي تبلغ مساحتها

252 كم^2، بما يشمل نقطة جبل الشيخ التي تبعد عن العاصمة دمشق 38 كم فقط، وأقام فيها 12 نقطة عسكرية، منها 10 في المنطقة الفاصلة واثنتان في محيط خط برافو Bravo line. ومن بين هذه النقاط قمة الحرمون، أعلى قمة في جبل الشيخ، المشرفة على العاصمة دمشق.[174]

وحتى كتابة هذه السطور، تسيطر "إسرائيل" على مناطق واسعة تُقدَّر مساحتها بأكثر من 500 كم^2 في محافظتَي درعا والقنيطرة، المحاذيتين للجولان المحتل، إلى جانب محافظة السويداء،[175] وذلك بعد توغّل جيش الاحتلال في كامل منطقة فكّ الاشتباك وتمدّده خارجها، حتى وصلت دباباته، بحسب تقارير الإعلام الإسرائيلي، إلى مسافة 12 كم من العاصمة السورية.[176] وما تزال "إسرائيل" تواصل تنفيذ عمليات توغّل عسكري بري داخل الأراضي السورية، بلغ عددها نحو 400 توغلٍ عسكريّ.[177]

وبعد أن كانت التصريحات الإسرائيلية الصادرة عن رئاسة الوزراء[178] ووزارتَي الخارجية[179] والدفاع[180] تؤكّد أنّ انتشار الجيش الإسرائيلي داخل سورية هو انتشار "محدود" و"مؤقَّت" حتى وصول قوّة ملتزمة باتفاقية فكّ الاشتباك التي وُقِّعَت بين "إسرائيل" وسورية سنة 1974، وعندها قد يكون بالإمكان ضمان الأمن في هذه المنطقة، بدأت التصريحات الإسرائيلية الرسمية، مع مرور الوقت، تؤكّد أنّ هذا التواجد الإسرائيلي سيستمر إلى أجل غير مسمّى، وأنّ المنطقة الجنوبية (التي تشمل محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء) ستكون منطقة منزوعة السلاح بشكل كامل، وأنّ الجيش الإسرائيلي سيبقى في قمّة جبل الشيخ (في إشارة إلى الجزء المحتل حديثاً)، وأنّ أيّ محاولة من الجيش السوري الجديد لبناء قدراته في مناطق الجنوب السوري وتعزيزها ستُقابَل بالنار، وذلك بدعوى عدم تحويل الجنوب السوري إلى جنوب لبناني جديد،[181] وحماية الجولان (السوري المحتل) والجليل من التهديدات القادمة من الجانب السوري، باعتبار ذلك درساً أساسياً مستخلصاً من أحداث السابع من أكتوبر 2023.[182]

وتمثَّل الردّ السوري على هذا التصعيد الإسرائيلي فيما يلي:

1. طالبت الحكومة السورية المؤقّتة، في 2024/12/9، عبر رسالتين متطابقتين وُجّهتا إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، مجلسَ الأمن الدولي بالتحرّك لإجبار "إسرائيل" على الوقف الفوري لهجماتها على الأراضي السورية، والانسحاب من المناطق التي توغّلت فيها شمالاً، في انتهاك لاتفاقية فكّ الاشتباك الذي تمّ التوصل إليها سنة 1974.[183]
2. واصلت الإدارة السورية الجديدة، منذ وصولها إلى الحكم، إرسال رسائل طمأنة إلى العالم ودول الجوار، وخصوصاً "إسرائيل"، أكّدت فيها أنّها لا تنوي مواصلة العداء معها، في إشارة إلى تغيرّ جذري في السياسة الخارجية السورية مقارنةً بعهد نظام بشار الأسد، الذي

ارتكز في أحد أركانه الرئيسية على العداء لـ"إسرائيل"، بوصف سورية دولة مواجهة وركناً فيما يُسمى "محور المقاومة" في المنطقة.[184]

3. اتّخذت السلطات السورية الجديدة بعض الخطوات لمنع أيّ تصعيد محتمل مع "إسرائيل"، شملت سحب السلاح الثقيل التزاماً باتفاقية فصل القوّات، بعدما قام "نظام الأسد" بإعادة نشره على الحدود ضمن خط برافو من المنطقة العازلة بدعوى محاربة المعارضة المسلّحة. كما قامت السلطات السورية بسحب السلاح الثقيل من العمق السوري، وأعادت إنشاء نقاط وحواجز للشرطة على عمق 10 كم من خط وقف إطلاق النار، لتكون مسؤولة عن عمليات التفتيش وجمع السلاح غير المنضبط الموجود مع السكان المحليين، وضمان عدم وقوع أي أنشطة عسكرية في المنطقة، إضافة إلى تنفيذ عمليات أمنية بهدف ملاحقة قادة المجموعات المسلّحة الذين كانوا مرتبطين بالنظام السابق وإيران وحزب الله.

4. اعتمدت الإدارة السورية الجديدة على الدول العربية والغربية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت علاقاتها مع إدارة الشرع تحسّناً ملحوظاً، للضغط والتوسّط لدى "إسرائيل" لوقف انتهاكاتها داخل سورية.

5. أما ما يخصّ العلاقة مع تركيا، التي يُعدُّ وجودها في سورية بالنسبة لـ"إسرائيل" خطراً مماثلاً لإيران، بزعم حصول تحالف استراتيجي للحكم الجديد معها، فيبدو أنّ الشرع يحاول إحالة هذه القضية للمفاوضات المباشرة بين "إسرائيل" وتركيا.[185] وفي هذا السياق، انطلق في أذربيجان حوار بين "إسرائيل" وتركيا، نتج عنه الاتفاق على إنشاء آلية مشتركة لتفادي الاحتكاك العسكري بين الدولتين.[186]

6. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، جرت مباحثات بين الطرفَين السوري والروسي حول إعادة نشر دوريات الشرطة العسكرية الروسية في جنوب سورية، لتكون حاجزاً بين القوات الإسرائيلية والسورية.[187]

على الجانب السياسي:

1. التحالف مع الأقليات:

يتمثّل الهدف الإسرائيلي الأبرز في سورية في تقسيمها وتفكيكها، وإنشاء فيدرالية أو كونفدرالية تكون أطرافها متوازنة فيما بينها: الأكراد في الشمال الشرقي، تحت رعاية الولايات المتحدة، والسنّة في الشمال الغربي والوسط، تحت رعاية تركيا والدول العربية السنيّة، والعلويون في منطقة الساحل (اللاذقية) تحت رعاية روسيا، والمسيحيون في وادي النصارى برعاية أمريكية، والدروز في الجنوب (السويداء) برعاية إسرائيلية.[188] وفي هذا السياق، دعا

وزير الخارجية جدعون ساعر في شباط/ فبراير 2025، إلى تحويل سورية إلى "دولة فيدرالية تضم مناطق حكم ذاتي".[189]

ولتحقيق هذا الهدف، دفعت أوساط إسرائيلية باتجاه التحالف مع الأكراد في سورية، وتحديداً قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، دعماً للنزعة الانفصالية للأكراد، ومنعاً للنظام الجديد من فرض سيطرته على مناطقهم.[190] ولا يمكن استبعاد أن تكون "إسرائيل" هي من تقف خلف، أو على الأقل الدولة الأكثر ترحيباً، بمطالبة قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي بإقامة منطقة حكم ذاتي في سورية، تشبه إقليم كردستان العراق.[191]

وبالتوازي مع دعم الأكراد، ترى "إسرائيل" في الدروز في سورية ساحة أسهل للتدخّل في الشأن السوري الداخلي، لعدة أسباب: أوّلها، قرب المناطق الدرزية من الأراضي التي احتلّتها "إسرائيل" بعد سقوط النظام السوري في جنوب سورية. وثانيها، "الشرعية" التي تدَّعيها "إسرائيل" من طرف رئيس الطائفة الدرزية في "إسرائيل" موفق طريف، حيث تزعم "إسرائيل" أنّ علاقتها بالدروز تاريخية، ولديها التزام تجاههم بوصفهم أقلية دينية.[192] وثالثها، سعي "إسرائيل"، ولا سيّما الحكومة الائتلافية الحالية، إلى استقطاب المزيد من ولاء الدروز، وخصوصاً الذين يخدمون منهم في الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن والدولة. ورابعها، محاولة "إسرائيل" تحسين صورتها سياسياً وإعلامياً وتسويق مقولاتها المنافقة، ومنها ما يتعلّق بإبراز النظام السوري بأنّه يضطهد الأقليات، مقابل ادّعائها الحرص على حقوقهم وحمايتهم. ولا شكّ أنّ ذلك، بالمقابل، يمنح المكوّن الدرزي السوري وزناً يفوق عدده ونسبته من مجموع السكان، بسبب القيمة المضافة له، المتمثّلة في احتضان "إسرائيل" له، وإقحام نفسها إلى جانب هذا التيار الذي يرفض الانصياع لسلطة الدولة السورية.[193] مع الإشارة إلى وجود تيار درزي وطني قوي يرفض التعامل مع "إسرائيل"، ويتعاون بشكل إيجابي مع حكومة دمشق، ويرفض الدعاوى الانفصالية.

واستغلّت "إسرائيل" التوتّر في مدينة جرمانا، جنوبي دمشق، في 1–2025/3/2، بين قوات الأمن التابعة لحكومة دمشق ومسلّحين دروز.[194] وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يسرائيل كاتس، في مطلع آذار/ مارس 2025، أنّهما أصدرا أوامر للجيش بالتدخّل لحماية الدروز في جرمانا إذا تعرّض لهم النظام السوري.[195] كما شكّلت أحداث السويداء خلال الفترة 13–2025/7/17 فرصة لتزجّ "إسرائيل" بورقة الدروز في مواجهة الدولة السورية والعشائر التي اشتبكت مع الدروز، ولتضع التحذيرات للنظام السوري موضع التطبيق،[196] فقصفت مبنى وزارة الدفاع والأركان العامة للجيش السوري في وسط دمشق ومحيط القصر الرئاسي،[197] وأرتال القوات السورية وقوات العشائر.[198]

وفي موازاة ذلك، تعمّدت "إسرائيل" تقديم مساعدات إنسانية غذائية وطبية لدروز السويداء،[199] واستقبال عدد من الجرحى والمصابين عن طريق دروز منطقة الجولان المحتل وجوارها، وغير ذلك من أوجه الدعم والتعاون، ومنها السماح لسكان القرى الدرزية شرق الجولان بالعمل في "إسرائيل".[200] كما نظّمت "إسرائيل" زيارة لعشرات رجال الدِّين الدروز من منطقة الحضر في سورية إلى مقام النبي شعيب في الجليل، والتقوا مع زعامة الطائفة الدرزية في "إسرائيل".[201] ونقلت وكالة رويترز Reuters عن مصادر ميدانية وزعماء دروز، أنّ نحو ثلاثة آلاف مقاتل درزي يتلقّون دعماً مباشراً من الاحتلال الإسرائيلي.[202]

وبحسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المتكرِّرة،[203] تؤكّد "إسرائيل" ضرورة ضمان مصالحها داخل سورية، سواء عبر المفاوضات أم التدخل العسكري، وتتركّز هذه المصالح بشكل رئيسي في نزع السلاح من جنوب غربي سورية، وضمان سلامة وأمن الطائفة الدرزية في سورية.

وقد دفع هذا الدعم الإسرائيلي حكمت الهجري، أحد شيوخ عقل طائفة الدروز في سورية، إلى المطالبة بتشكيل "إقليم درزي" منفصل عن الدولة السورية.[204] كما تظاهر المئات وسط مدينة السويداء في جنوب سورية، تحت شعار "حقّ تقرير المصير"، رافعين الأعلام الدرزية وبعض الأعلام الإسرائيلية.[205]

2. تطبيع العلاقات:

يثير النقاش المتجدّد بشأن إمكانيّة التوصّل إلى تسوية بين "إسرائيل" وسورية تساؤلات بشأن المكاسب التي يمكن أن يجنيها كلّ طرف من الاتفاق. فمن المنظور الإسرائيلي، فإنّ اتفاقاً مع سورية يمكن أن ينطوي على مكاسب استراتيجية كبيرة، من بينها توفير جبهة شمالية هادئة، وتعاون مشترك في مواجهة "محور المقاومة" (حزب الله، وإيران، والفصائل الفلسطينية)، بالإضافة إلى فرصة استعادة موقع "إسرائيل" الإقليمي والدولي، وخصوصاً بعد التآكل الكبير في شرعيّتها نتيجة الحرب على قطاع غزة. أما من المنظور السوري، فإنّ اتفاقاً مع "إسرائيل" يمكن أن يؤدي إلى انسحاب "إسرائيل" من المناطق التي تحتلّها في جنوب البلاد، ووقف الغارات الجوية، الأمر الذي سيسمح للنظام بتركيز موارده على تثبيت الدولة واستعادة السيادة السورية. ويمكن أن يتضمّن الاتفاق أيضاً بنوداً ذات أهمية خاصة، كتنسيق أمنيٍ – استخباراتي بين سورية و"إسرائيل" في سياق مواجهة حزب الله والوجود الإيراني داخل الأراضي السورية، وتوسيع لاحق للتعاون الاقتصادي، كاستيراد الغاز الإسرائيلي إلى السوق السورية، وتنسيق إدارة الموارد المائية في حوض نهر اليرموك بالشراكة مع الأردن.[206]

وانطلاقاً من هذه المكاسب المتوقّعة، انطلقت مباحثات بين وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية رون ديرمر Ron Dermer ووزير الخارجية السوري أسعد الشيباني، برعاية توم برّاك Tom Barrack، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، بهدف "التوصّل لتفاهمات أمنية بشأن جنوب سورية".[207] وبحسب تقارير إعلامية، اشتملت المباحثات على ما يلي:

- منع أي نشاط مباشر أو غير مباشر لحركتَي حماس والجهاد الإسلامي من الأراضي السورية، سواء عبر مكاتب سياسية، أم دعم لوجستي، أم وجود قياديين في المستقبل.
- وقف الاجتماعات الدورية بين الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية وقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرقي البلاد، باعتبارها تُسهم في تكريس نزعات انفصالية وتُقوّض وحدة الدولة.
- انسحاب إسرائيلي تدريجي من جميع الأراضي التي احتلّتها في سورية منذ بداية سنة 2025، باستثناء موقع على قمة جبل الشيخ الاستراتيجي.
- احتفاظ "إسرائيل" بممرات جوية مفتوحة عبر الأراضي السورية بالتنسيق مع الجانب الأمريكي، بما يسمح بتنفيذ ضربات مستقبلية محتملة ضدّ إيران أو حزب الله.[208]
- منع تركيا من إعادة بناء الجيش السوري، أو السيطرة على الأجواء السورية بما يحول دون استخدام "إسرائيل" لهذه الأجواء.
- إنشاء ممر إنساني من "إسرائيل" إلى جبل الدروز في السويداء.[209]
- إقامة منطقة جديدة منزوعة السلاح على غرار المنطقة المنزوعة السلاح في سيناء المصرية، حيث يتضمّن المقترح توسيع المنطقة العازلة السورية لسنة 1974 بإضافة الأراضي الواقعة إلى شرقي خط برافو لمسافة كيلومترين، يُمنع فيها وجود أيّ قوات عسكرية أو أمنية، وتخضع لسلطة قوات الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك (الأندوف) United Nations Disengagement Observer Force (UNDOF). وتلي المنطقة العازلة الموسّعة منطقةٌ منزوعة السلاح بالكامل، لا وجود فيها لأيّ عناصر من وزارة الدفاع السورية، لكن يُسمح أن تدخل إليها قوات الشرطة وقوى الأمن الداخلي. ولم تُحدّد التسريبات بدقّة طول هذه المنطقة، وإن كان من المؤكّد أنّ الإسرائيليين سيطلبون أن يماثل ما جاء في اتفاق الجنوب لسنة 2018، أي ثمانين كيلومتراً شرقي خط برافو الجديد، بما يغطي كامل محافظتَي درعا والسويداء. كما تسعى "إسرائيل" إلى منع الطيران الحربي السوري من التحليق في مناطق جنوب دمشق وصولاً إلى الحدود مع الجولان المحتل، وبالتالي إنشاء منطقة "حظر طيران".[210]
- ووفقاً لوكالة رويترز، تستعدّ الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس وجود عسكري لها في قاعدة جوية في دمشق، لتكون قريبة من جنوب سورية الذي يُتوقّع أن يُشكّل منطقة منزوعة السلاح

ضمن الاتفاق الأمني المنتظر بين "إسرائيل" وسورية، لمراقبة تنفيذ الاتفاق،[211] وهو ما نفته وزارة الخارجية السورية.[212]

وفي حين كان من المُتوقَّع الإعلان عن هذا الاتفاق الأمني الجديد بين سورية و"إسرائيل" خلال زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى نيويورك، التي شارك خلالها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2025، إلا أنّ الزيارة انتهت دون إعلان الاتفاقية. وأشار تقرير لوكالة رويترز إلى أنّ سبب تعثّر التوصّل إلى اتفاق في اللحظات الأخيرة يعود إلى تمسّك تل أبيب بإنشاء ممرّ يصل بين "إسرائيل" ومحافظة السويداء السورية. غير أنّ هذا السبب لا يفسّر وحده حالة التعثّر، وسط ضغوط أمريكية للإسراع بإنجازه.[213]

وبالوقوف على التصريحات السورية والإسرائيلية المتكرّرة، يبدو أنّ هناك مجموعة عوائق تكبح جماح الانفتاح السوري والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتُعيق التقدّم خطوات بعيدة في العلاقة معه، ومن أهمها:

- مستقبل الجولان المحتل؛ حيث تُشدّد "إسرائيل" على أنّ الجولان "ستبقى جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل في أيّ اتفاق سلام محتمل".[214] وتتمسّك "إسرائيل" بهذا الموقف، خصوصاً بعد أن اعترف ترامب في ولايته الأولى بضمّها. في المقابل، لا يمكن لحكومة الشرع أن تتنازل عن الجولان، مع الإشارة للدلالة الرمزية لاسم الشرع نفسه "أبو محمد الجولاني"،[215] لا سيّما عقب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2025/12/2، قراراً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية.[216]

- في حين تسعى إدارة الشرع إلى التوصّل لتفاهمات مع "إسرائيل" تمنعها من العمل أو ضرب أهداف داخل الأراضي السورية، تُصرّ "إسرائيل" على الاحتفاظ بالقدرة على مواجهة التهديدات الأمنية، لا سيّما في السيناريوهات التي تنسحب فيها من المناطق العازلة، كما طالبت إدارة دمشق.[217]

- يتحدّث الجانب السوري عن ضرورة انسحاب "إسرائيل" من المناطق التي احتلّتها بعد كانون الأول/ ديسمبر 2024، وعودة الوضع إلى ما كان عليه وفق اتفاق 1974. من جهتها، ترى "إسرائيل" أنّ الظروف الحالية لا تسمح بانسحاب آمن لأسباب متعددة، منها: تفكّك الجيش السوري، وعدم وجود كيان عسكري منظّم قادر على ملء الفراغ الأمني، واستمرار نشاط مجموعات مسلّحة فلسطينية في الجنوب، ووجود قواعد وميليشيات مرتبطة بإيران قد تستغل الانسحاب لإعادة تموضعها قرب الحدود.

- ترفض "إسرائيل" بشكل قاطع إنشاء أيّ قواعد عسكرية تركية في وسط سورية، وتطالب بفرض ضوابط واضحة ومحدّدة للتواجد العسكري التركي في سورية الجديدة، كجزء من أيّ

تفاهم مستقبلي. في المقابل، تنظر الحكومة السورية إلى التواجد التركي باعتباره عاملاً موازناً ضدّ "إسرائيل" وإيران، خصوصاً في ظلّ ضعف الجيش السوري.[218]

- ما تزال "إسرائيل" تنظر إلى ملف الأقليات في سورية، وبالذات الدروز والأكراد، عاملاً لإبقاء التأثير الإسرائيلي في سورية، وورقة تستغلها للضغط على النظام السوري والتدخل في شأنه الداخلي. وليس من السهل أن تتنازل "إسرائيل" عن هذه الورقة في هذه المرحلة الحسّاسة من تاريخ سورية.[219] ويسود اعتقاد بأنّ "إسرائيل" قد ترى في سورية المُجزّأة مصلحة أكبر من سورية الموحّدة التي قد تُبرم معها اتفاق "سلام".[220]

وفي ظلّ هذه العوائق، لوحِظ وجود فجوة لافتة بين طريقة تناول موضوع المباحثات بين الطرفين؛ ففي "إسرائيل" شاع استخدام مصطلح "التطبيع"، وتكرّرت الإشارة إلى إمكانيّة انضمام سورية إلى "اتفاقات أبراهام". وفي المقابل، اتّسم الخطاب السوري بالحذر والتواضع، واقتصر على نطاق أضيق. ومن وجهة النظر السورية، تهدف هذه المحادثات إلى إبرام اتفاق عدم اعتداء، وصياغة صيغة مُحدّثة لاتفاقيات فصل القوات لسنة 1974.[221]

وبالموازنة بين المكاسب والعوائق من عملية التطبيع مع "إسرائيل"، تبدو القيادة السورية أمام ثلاثة خيارات مستقبلية في إدارة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي:

- الحفاظ على ثوابت الموقف السوري برفض التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني مع الجانب الإسرائيلي، والتعامل بحذر مع أيّ استحقاقات أمنية اضطرارية تهدف إلى لجم السلوك الإسرائيلي المندفع عسكرياً داخل الأراضي السورية.
- الانفتاح والتقارب الجزئي المتدرّج مع الجانب الإسرائيلي، وتسويق ذلك بالضرورات السياسية والاقتصادية والأمنية.
- الاندفاع في عملية تطبيع ثنائي أو جماعي تقودها أطراف عربية منخرطة في مسار التطبيع و"الاتفاقيات الإبراهيمية".[222]

وتشير التوقّعات إلى أنّ الخيارات تتراوح بين مزيج من السيناريوهَيْن الأول والثاني، حسب تقدير الظروف والضغوط التي يتعرّض لها النظام؛ حيث يميل النظام السياسي مدعوماً بالشعب السوري للخيار الأول، بينما سيتعامل عملياً مع الخيار الثاني بحكم ما يرى أنّه إدارة ضرورة ومصلحة لبقاء النظام واجتياز عنق الزجاجة.

ويبدو أنّ السيناريو الثاني هو الأكثر ترجيحاً؛ ففي 2026/1/6، وعقب اجتماع ثلاثي بين حكومات الولايات المتحدة و"إسرائيل" وسورية استمرّ يومين في العاصمة الفرنسية باريس، نشرت الخارجية الأمريكية بياناً مشتركاً أكّد على التزام سورية و"إسرائيل" بالسعي نحو

تحقيق ترتيبات أمنية دائمة، وإنشاء آلية مشتركة "لتسهيل التنسيق الفوري والمستمر بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية، وخفض التصعيد العسكري، والانخراط الدبلوماسي، والفرص التجارية، تحت إشراف الولايات المتحدة".[223]

4. لبنان:

أ. تطوّر علاقاته السياسيّة، وأنشطته الديبلوماسيّة:

اجتماعياً: لم يتوهّم الفلسطينيون في لبنان إمكانية تجنيب مخيماتهم الحرب التي كانت مرجّحة على البلاد، منذ أن قرّر حزب الله دخول "معركة إسناد غزة" في اليوم التالي لعملية "طوفان الأقصى"، بل تأثّروا على غرار جميع سكان لبنان، بالعدوان الواسع الذي امتد من 2024/9/23 حتى 2024/11/27، خصوصاً وأنّ العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في الجنوب اللبناني. وقد استهدفت "إسرائيل" بعض المخيمات الفلسطينية، ما تسبّب بحالة نزوح كثيف من هذه المخيمات، لا سيّما عقب طلب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي Avichay Adraee، في 2024/10/6، من سكان عشرات قرى وبلدات الجنوب اللبناني المغادرة إلى شمالي نهر الأولي، علماً بأن المخيمات الفلسطينية في منطقة صور (الرشيدية، والبص، والبرج الشمالي) تقع ضمن نطاق هذه البلدات.[224]

سياسياً: بعد انطلاق عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، نفّذت الفصائل الفلسطينية، متمثّلة بحركات حماس والجهاد الإسلامي وفتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عمليات ضدّ "إسرائيل" انطلاقاً من الأراضي اللبنانية،[225] ما أثار مخاوف لدى المستوى الرسمي اللبناني من تكرار تجربة الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982. وفور وقف إطلاق النار بين حزب الله و"إسرائيل" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، بدأت الأنظار تتّجه إلى سلاح الفصائل الفلسطينية في لبنان، لا سيّما أنّ نصّ الاتفاق، وفق ما تسرّب منه، اشترط على لبنان تهدئة الحدود مع "إسرائيل"، وعدم السماح للمنظمات الفلسطينية باستئناف إطلاق الصواريخ.[226]

وأَخَذَت مسألة تنظيم السلاح الفلسطيني داخل المخيمات بُعدها السياسي الواسع عقب زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى بيروت في 2025/5/21، والتي استمرت ثلاثة أيام. ووفق بيان مشترك صدر عقب لقاء عباس بالرئيس اللبناني جوزيف عون، "أكّد الجانبان التزامهما بمبدأ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية، وإنهاء أي مظاهر خارجة عن منطق الدولة (بما فيها سلاح المخيمات)، وعدم استخدام الأراضي اللبنانية كمنطلق لأيّ عمليات عسكرية".[227]

وخلال الاجتماع الأول للّجنة المشتركة لمتابعة أوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي شُكِّلت في 2025/5/21، "اتّفق المجتمعون على إطلاق مسار لتسليم السلاح وفق

جدول زمني محدد". ونصّ الاتفاق على البدء بسحب السلاح من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منتصف حزيران/ يونيو 2025، ابتداءً بمخيمات بيروت، على أن تتبعها باقي المخيمات.[228] وتنفيذاً للاتفاق، سلّمت حركة فتح – قوات الأمن الوطني سلاحها الثقيل والمتوسط من داخل المخيمات الفلسطينية، على أربع مراحل.[229] وسبق ذلك تسليم "ودّي" للسلاح المنتشر خارج المخيمات إلى الجيش اللبناني من فصائل كانت موالية للنظام السوري السابق، مثل فتح الانتفاضة والجبهة الشعبية – القيادة العامة.[230]

في المقابل، يؤكّد تحالف القوى الفلسطينية، وعلى رأسه حركة حماس، أنّ مسألة تنظيم السلاح داخل المخيمات يجب أن تُقارَب بشكل أشمل، بحيث يُنظَّم السلاح ويُضبط من خلال "القوة الأمنية المشتركة" تحت إشراف "هيئة العمل الفلسطيني المشترك". وتعدّ حماس والفصائل الأخرى هذه الهيئة الجهة الوحيدة المخوّلة إدارة ملف نزع السلاح، إلى جانب غيره من الملفات المتعلّقة باللاجئين، باعتبارها أكبر تحالف فصائلي يضم فصائل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها.[231]

ويستند رفض حماس والفصائل الأخرى تسليم سلاحها داخل المخيمات اللبنانية إلى عدة اعتبارات؛ أولها ارتباط السلاح الفلسطيني بحق الفلسطينيين في الحماية من العدوان الإسرائيلي، أو حتى من أطراف داخلية، إلى حين أن تتمكّن الدولة اللبنانية من توفير الحماية اللازمة،[232] خصوصاً بعد الصدمات التاريخية من المجازر الدموية التي تعرّض لها الفلسطينيون على يد أطراف لبنانية، مثل مجازر تل الزعتر، وصبرا، وشاتيلا.[233] وثانيها؛ من المرجّح أنّ إيران وحزب الله يتشاطران وجهة نظر مشتركة مفادها أنّ نزع سلاح الفلسطينيين سيشجّع الحكومة اللبنانية على اتّخاذ خطوات فعليّة لنزع سلاح حزب الله بالكامل أيضاً.[234] وثالثها إدراك حماس أنّ نزع سلاحها في لبنان سيكون دافعاً لممارسة مزيد من الضغوط من أجل نزع سلاحها في قطاع غزة.

وفي ظلّ رفض حماس وباقي الفصائل الفلسطينية تسليم السلاح، ذكرت تقارير إعلامية أنّ رئيس الحكومة اللبنانية نواف سلام يعمل على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وفق ما يُسمى بـ"البنود الثمانية"، والتي يتمثّل أبرز بنودها في تحويل حاملي السلاح الرافضين للتسليم إلى مطلوبين قضائياً، وإنشاء قوّة أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية للتعاون مع الجيش اللبناني في حملات نزع السلاح داخل المخيمات وخارجها، إضافة إلى ربط المساعدات المالية والخدماتية التي توفّرها السلطة الفلسطينية (مع تراجع وكالة الأونروا) بالتزام المستفيدين بمشروع نزع السلاح واستبعاد الرافضين.[235]

ب. علاقاتها بـ "إسرائيل":

على الجانب العسكري:

على الرغم من نفي حزب الله علمه بعملية طوفان الأقصى التي قادتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضدّ "إسرائيل" في 7 أكتوبر 2023، أو مشاركته فيها،[236] إلّا أنّ انخراطه الفعلي والسريع في الحرب بين حماس وقوى المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" لم يكن محلّ شكّ؛ نظراً لانتماء الحزب لما يسمّى "محور المقاومة"، ولأنّه يمثّل القوة العسكرية الأقوى بعد إيران ضمن هذا التيار.[237] كما أنّ الحزب قد وجد في هذه الحرب فرصة لاستعادة شعبيّته أمام الرأي العام اللبناني والعربي، بعدما تضرّرت صورته على إثر انخراطه في دعم نظام بشار الأسد في دمشق.[238]

وبالفعل، بدأت المواجهات العسكرية بين "إسرائيل" وحزب الله في لبنان عقب إعلان الحزب عن فتح جبهة "إسناد" لغزة في اليوم التالي لعملية طوفان الأقصى. وبعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قرّرت "إسرائيل" ممارسة الضغط العسكري الكثيف على حزب الله؛ من أجل تغيير المعادلة في مواجهة الحزب.[239] ولتبدأ "إسرائيل"، في 2024/9/18، بنقل مركز ثقل الحرب من الجنوب إلى الشمال،[240] ولتقوم بعملية تفجير أجهزة "البيجر Pager" و"الووكي توكي Walkie–talkie" بين يدي الآلاف من قيادات وعناصر حزب الله، يومَي 17 و18 أيلول/ سبتمبر، وهي العملية التي أدّت إلى استشهاد 42 وإصابة ما لا يقل عن 3,500 من عناصر الحزب.[241]

وفي 2024/9/23، أطلقت "إسرائيل" عملية "سهام الشمال"، وهي أعنف حملة قصف جوي يشهدها لبنان منذ حرب تموز/ يوليو 2006،[242] واستهدفت هذه الغارات مخزونات ومستودعات الأسلحة والذخيرة لدى حزب الله، ومنصات إطلاق الصواريخ والقذائف، وقيادات الصفَّيْن الأول والثاني للحزب، وعلى رأسها الأمين العام للحزب حسن نصر الله، الذي تمّ اغتياله في 2024/9/27.[243] ولتقوم "إسرائيل"، في 2024/10/1، ببدء مرحلة التوغّل البري إلى مواقع حدودية لحزب الله في جنوب لبنان.[244] وقد أدّت هذه المواجهات إلى استشهاد نحو 4 آلاف لبناني ومقتل أكثر من 100 إسرائيلي، ونزوح نحو 60 ألف إسرائيلي وأكثر من مليون لبناني.[245]

وبالرغم من التوصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان و"إسرائيل"، بعد وساطة أمريكية فرنسية في 2024/11/26،[246] فإنّ ذلك لم يمنع "إسرائيل" من مواصلة توغّلاتها البريّة وشنّ الغارات ضدّ الأراضي اللبنانية، التي تجاوزت 7,500 انتهاك جوي ونحو 2,500 انتهاك برّي شمال الخط الأزرق (داخل الأراضي اللبنانية).[247] وبجانب هذه الخروقات، تُماطِل "إسرائيل"

في استكمال الانسحاب من جنوب لبنان باحتلال خمسة مواقع استراتيجية على طول الخط الأزرق، هي تلة الحمامص، وتلة النبي عويضة، وجبل بلاط، واللبونة، والعزية.[248]

وبحسب بعض التقارير، فإنّ "إسرائيل" تسعى إلى تقسيم جنوب نهر الليطاني إلى ثلاثة خطوط: الخط الأول هو الخط الأزرق، الذي يبقى على حاله. أما الخط الثاني، وهو الذي سيُطلق عليه "الخط الأحمر"، فهو الخط الأمني الذي تريد فيه "إسرائيل" أن يكون لها وجود عسكري وأمني على الأرض، ويمتدّ على النقاط التي ما تزال تحتلّها حتى الآن، وقد أقامت فيها منشآت وتحصينات. أما الخطّ الثالث، فهو الخط "الأخضر"، وهو عمليّاً يُمثّل المنطقة العازلة أو المنطقة الاقتصادية التي تريدها الولايات المتحدة، وستكون هناك شروط يخضع لها مَنْ يُقيم فيها أو يدخل إليها، علماً أنّ هذا الخط سيشمل مناطق واسعة، بما فيها مناطق سكنية قد لا يُسمح للسكان العودة إليها.[249]

ولحلّ تلك الإشكالية، قدّم السفير الأمريكي لدى تركيا، ومبعوثها الخاص إلى سورية ولبنان، توم برّاك، خلال زيارته الأولى لبيروت في 2025/6/19، ورقة من ستّ صفحات تضمّنت مطالب واضحة بنزع سلاح حزب الله وسائر فصائل المقاومة في لبنان بشكل كامل قبل نهاية سنة 2025. وفي 2025/8/3، قدّم برّاك النسخة النهائية من الورقة المعتمدة لـ"ترسيخ اتفاق وقف الأعمال العدائية" إلى الحكومة اللبنانية، بعد سلسلة من الاتصالات والردود المتبادلة بين الجانبين. وحدّدت الورقة جدولاً زمنياً (120 يوماً) مؤلّفاً من أربع مراحل، تتضمّن نزع سلاح حزب الله، وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، في مقابل وقف الغارات الإسرائيلية وانسحابها من المناطق التي تحتلها تدريجيّاً.[250]

وعلى الفور، عقد مجلس الوزراء اللبناني، في 2025/8/5، جلسة أسفرت عن قرار بتكليف الجيش إعداد خطة تنفيذية لحصر السلاح من كلّ القوى المسلحة، بما فيها حزب الله، قبل نهاية سنة 2025.[251] ثمّ وافق مجلس الوزراء اللبناني، في 2025/8/7، على بنود الخطة الأمريكية التي تتضمّن تثبيت وقف إطلاق النار بين لبنان و"إسرائيل"، وجدولاً زمنياً لنزع سلاح حزب الله.[252] وفي أيلول/ سبتمبر 2025، أعلنت الحكومة اللبنانية تبنّيها خطة من خمس مراحل وضعها الجيش لحصر السلاح بيد الدولة ونزع سلاح حزب الله، تمتدّ مرحلتها الأولى على ثلاثة أشهر، وتنتهي بحلول نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. وتقضي المرحلة الأولى بـ"إنهاء وجود السلاح بشكل نهائي جنوب نهر الليطاني"، فيما تشمل المراحل الأربعة التالية بقية الأراضي اللبنانية، وصولاً إلى بيروت والبقاع، ولكن "من دون مهل زمنية محدّدة".[253]

من جانبه، انتقد حزب الله وأمينه العام، الشيخ نعيم قاسم، في عدّة مناسبات، هذه الخطوات الحكومية المتعلّقة بنزع سلاح الحزب، مؤكّداً على أنّ كلّ من يطالب حزبه في الوقت الراهن

بتسليم سلاحه إنمّا يخدم المشروع الإسرائيلي.[254] وحمّل قاسم الحكومة اللبنانية "المسؤولية الكاملة عن أيّ انفجار داخلي وأيّ خراب للبنان" في حالة ما إذا أقدمت على نزع سلاح الحزب.[255] وفي المقابل، أشار قاسم إلى أربع أولويات على الحكومة الالتزام بها، وهي: إيقاف الضربات التي تنفّذها "إسرائيل" بالرغم من وقف إطلاق النار، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي تحتلّها في لبنان ومن التلال الخمسة التي تقدّمت إليها خلال الحرب الأخيرة، والإفراج عن الأسرى الذين اعتقلتهم خلال الحرب، وبدء عملية إعادة إعمار المناطق التي دمّرتها الحرب، قبل أن يُناقش مصير سلاح الحزب.[256] كما أكّد الحزب على أنّ موضوع حصرية السلاح لا يبحث استجابة لطلب أجنبي أو ابتزاز إسرائيلي، وإنما يناقش في إطار وطني يتمّ التوافق فيه على استراتيجية شاملة للأمن والدفاع وحماية السيادة الوطنية.[257]

على ضوء هذا الإصرار من قِبل حزب الله على رفض تسليم سلاحه، يبدو أنّ الحكومة اللبنانية تتحفّظ على اللجوء إلى القوة لتنفيذ قرار حصر السلاح بيد الدولة؛ خوفاً من اندلاع حرب أهلية داخلية،[258] وهو ما عدّته الحكومة الإسرائيلية تراجعاً من جانب الحكومة اللبنانية عن قرارها بنزع سلاح حزب الله.[259] وعلى ضوء ذلك، تصاعدت التهديدات الإسرائيلية بالعودة للعمل العسكري بقوّة في لبنان، إذا لم يتخلَّ حزب الله عن سلاحه قبل نهاية سنة 2025.[260] وهو ما حدث فعلاً في تجدّد العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان أواخر شباط/ فبراير 2026، ومحاولة توسيع مناطق احتلاله في جنوب لبنان، وتجدّد المعارك مع حزب الله.

على الجانب السياسي:

في موازاة الحراك العسكري/ السياسي المتعلّق بنزع سلاح حزب الله، دارت معركة ديبلوماسية أخرى بين لبنان و"إسرائيل"، تمثّلت في مسألة إنهاء عمل قوّة الأمم المتحدة المؤقّتة في لبنان (اليونيفيل) التي أُنشئت بموجب قرارَي مجلس الأمن الدولي 425 و426 الصادرَيْن في 1978/3/19. حيث وجّه وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، في 2025/8/19، رسالة إلى نظيره الأمريكي ماركو روبيو، طالب فيها بوقف عمل قوات اليونيفيل، مدَّعياً أنّها "فشلت في مهمتها الأساسية، وهي منع تموضع حزب الله جنوب نهر الليطاني".[261] وبينما تتّهم "إسرائيل" اليونيفيل بعدم القدرة على منع تهريب السلاح في المنطقة الحدودية، يؤكّد لبنان، ومعه المجتمع الدولي، أنّ مهمتها تنحصر في المراقبة والدعم وليس التدخل المباشر.[262] ومن حيث المبدأ، فإنّ وجود هذه القوات لا يمنع الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، إلا أنّه يُنظر إليها على أساس أنها الشاهد الأممي على ما تقوم به تل أبيب من خروقات لاتفاق وقف إطلاق النار والقرار 1701.[263] ولذلك؛ أكّد الرئيس اللبناني جوزيف عون أنّ بلاده متمسّكة ببقاء اليونيفيل طوال المدة اللازمة لتنفيذ القرار 1701 بكلّ بنوده، واستكمال انتشار الجيش اللبناني حتى الحدود الدولية.[264]

وبالفعل، اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع، في 2025/8/28، قراراً يقضي بتمديد ولاية قوات اليونيفيل في لبنان للمرة الأخيرة حتى 2026/12/31.[265]

من جانب آخر، وفي ما يتعلّق بتطورات ملف التطبيع، يبدو أنّ الموقف الرسمي اللبناني الرافض لمسألة التطبيع مع "إسرائيل" ما يزال على حاله،[266] وإن بدأت اللهجة تأخذ شكلاً أكثر ليناً وديبلوماسية، من خلال الربط بـ"السلام" الشامل و"المبادرة العربية للسلام" والانسحاب الإسرائيلي من لبنان، والترحيب بالتعاون مع الولايات المتحدة، والتأكيد على عدم الدخول في مواجهة عسكرية مع الاحتلال، والتفاعل الرسمي الإيجابي مع مسألة جمع سلاح المقاومة. ومن الخطوات الشكليّة ذات المغزى، تكليف رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون، في كانون الأول/ ديسمبر 2025، السفير السابق المحامي سيمون كرم، وهو شخصيّة مدنيّة، برئاسة الوفد اللبناني في اجتماعات لجنة مراقبة وقف إطلاق النار مع "إسرائيل". وأوضحت الرئاسة أنّ الخطوة أتت "تجاوباً مع المساعي المشكورة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية" التي تترأس اللجنة الخماسية (لبنان، وفرنسا، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة، واليونيفيل).[267]

في المقابل، أعلن ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي أنّ بنيامين نتنياهو كلّف القائم بأعمال مدير مجلس الأمن القومي بإرسال مبعوث ينوب عنه (مدير السياسة الخارجية بمجلس الأمن القومي يوري رسنيك Uri Resnick)، موضحاً أنّ اللقاء مع مسؤولين لبنانيين سيكون "محاولة أولى لترسيخ أسس العلاقات الاقتصادية بين الطرفين".[268]

5. السعودية ودول الخليج:

يتحدّد موقف دول الخليج من القضية الفلسطينية عموماً، والعدوان الإسرائيلي على غزة خصوصاً، بمجموعة محدّدات، أبرزها:

- ترى السعودية ودول الخليج أنّ استمرار الحرب في قطاع غزة يهدّد استقرار المنطقة بالكامل، ويزيد من فرص التصعيد الإقليمي، ولا سيّما مع إيران وحزب الله والحوثيين. وهو ما حدث فعلاً في العدوان الإسرائيلي الأمريكي الواسع على إيران أواخر شباط/ فبراير2026، وما نتج عنه من ردود فعل إيرانيّة.
- توازن دول الخليج بين دعم القضية الفلسطينية والعلاقات التاريخية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب المنحازين إلى "إسرائيل".[269]
- تتشارك السعودية والإمارات والبحرين الرؤية الأمنية السلبية تجاه الفصائل والقوى المسلّحة المنضمّة لمحور المقاومة الذي تقوده إيران، ومن بينها الفصائل الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي. كما تنظر هذه الدول الخليجية إلى "الإسلام السياسي" نظرة سلبية،

خصوصاً في ضوء انتماء حماس الأيديولوجي إلى جماعة الإخوان المسلمين. وفي المقابل، فإنّ قطر تستضيف قيادات من حركة حماس على أراضيها، وتعدّ الدوحة المانح الأكبر للمساعدات الموجَّهة إلى القطاع خلال السنوات التي تلت سيطرة حماس على السلطة في حزيران/ يونيو 2007.[270] ومن هذا المنطلق، توسَّع دور قطر في الوساطات التي كانت حركة حماس طرفاً فيها، سواء في ملف المصالحة بين حركتَي حماس وفتح أم ملف التهدئة بين الحركة و"إسرائيل".[271] كما أنّ لدى قطر علاقات جيدة مع إيران، وجماعة الإخوان المسلمين. وقد كانت هذه العلاقات أحد أهم أسباب الأزمة الخليجية التي بدأت في حزيران/ يونيو 2017 بين قطر من جانب، والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جانب آخر.[272]

- اختلاف موقف دول الخليج من التطبيع مع "إسرائيل"، حيث تعدّ دولة الكويت والسعودية، الوحيدتين من بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي اللتين لا تقيمان أيّ شكل من أشكال العلاقات مع "إسرائيل"، خلافاً لكل من الإمارات والبحرين اللتين ترتبطان بعلاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية كاملة بموجب اتفاقيات معلنة (اتفاقات أبراهام سنة 2020). أما قطر وسلطنة عُمان، فتحتفظان بقنوات تنسيق محدودة دون علاقات رسمية.[273]
- تُعدّ دول الخليج الدول العربية الأكثر ثراءً بفضل ثرواتها النفطية، ما يجعلها صاحبة التأثير الأكبر في ما يتعلّق بالمساعدات وعمليات إعادة الإعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى ضوء هذه المحددات، جاءت رؤية وتحرّكات الدول الخليجية تجاه القضية الفلسطينية خلال سنتي 2024–2025 كما يلي:

أ. الموقف من مشروع التسوية والسلطة الفلسطينية:

أكّدت دول مجلس التعاون الخليجي، خلال القمة الخليجية الـ 45 في كانون الأول/ ديسمبر 2024، والقمة الخليجية الـ 46 في كانون الأول/ ديسمبر 2025، دعمها لحقّ الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلّة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس، وتنفيذ حلّ الدولتين.[274]

وأكّدت السعودية، على لسان ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان،[275] ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية،[276] أنّ المملكة لن تقيم علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل" دون قيام دولة فلسطينية. كما تلعب السعودية دوراً مهماً في دعم السلطة الفلسطينية مالياً، خصوصاً في ظلّ ما تتعرّض له من أزمة مالية حادة بسبب احتجاز "إسرائيل" لعائدات الضرائب المخصّصة لها، والتي تبلغ 68% من موازنة السلطة. وفي هذا السياق، قدّمت السعودية، في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2025، منحة مالية للخزينة الفلسطينية بقيمة 90 مليون دولار.[277] كذلك، فقد لعبت السعودية دوراً كبيراً في دفع العديد من الدول الأوروبية والحلفاء التقليديين الداعمين للاحتلال الإسرائيلي لأول مرة للاعتراف بدولة فلسطين وإنفاذ حلّ الدولتين، بما في

ذلك فرنسا، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا.[278] وترأست، بالمشاركة مع فرنسا، "المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حلّ الدولتين High–Level International Conference for the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two–State Solution" في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 28–2025/7/29، والذي تضمّن في بيانه الختامي (إعلان نيويورك New York Declaration) الاتفاق على اتخاذ "خطوات ملموسة" و"مرتبطة بإطار زمني، ولا رجعة فيها" من أجل تسوية قضية فلسطين. واتفق المشاركون على اتخاذ إجراءات جماعيّة لتحقيق تسوية عادلة وسلمية ودائمة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، استناداً إلى تنفيذ "حلّ الدولتين".[279]

ومن جهتها، عبرّت الإمارات عن رؤيتها لحلّ القضية الفلسطينية ومستقبل غزة بعد الحرب، والتي تقوم على عدة أبعاد، منها: تحقيق حلّ الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش بـ"سلام وأمن" مع "دولة إسرائيل"، ووضع أسس لحكومة مؤهّلة تمهّد الطريق لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظلّ سلطة فلسطينية شرعية واحدة (تعتقد الإمارات أنّ رئيس الحكومة الجديد محمد مصطفى، الذي عيّنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في آذار/ مارس 2024، خلفاً لمحمد اشتية، لا يحظى بالاستقلالية ولا القدرة على القيام بالإصلاحات المطلوبة)،[280] وضرورة وقف بناء المستوطنات والعنف في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية.[281] وفي السياق نفسه، نشر موقع ميدل إيست آي Middle East Eye البريطاني تقريراً أفاد بأنّ الولايات المتحدة و"إسرائيل" والإمارات تتعاون على إنشاء هيئة جديدة لحكم غزة بعد الحرب، ستُعرف بـ"اللجنة الوطنية"، وتتكوّن من رجال أعمال وقادة فلسطينيين، على أن يكون معظم أعضائها من المقرّبين للزعيم الفتحاوي السابق محمد دحلان، والذي يمكن أن يُنَصَّب لاحقاً خلفاً للرئيس محمود عباس.[282]

فيما أكّدت قطر على أنّ الطريق الوحيد نحو الاستقرار والازدهار في المنطقة هو الحلّ السياسي الشامل والعادل والنهائي للقضية الفلسطينية، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعيّة الدوليّة، وإنهاء الاحتلال، ووقف أنشطة الاستيطان، والتأكيد على رؤية حلّ الدولتين على أساس حدود 1967. كما شدّدت على ضرورة تجديد الجهود الدوليّة لضمان اتّخاذ الخطوة العادلة المستحقة، المتمثّلة في قبول فلسطين دولةً كاملة العضوية في الأمم المتحدة.[283]

ب. الموقف من مشروع المقاومة وحماس:

بحسب تقارير إعلامية إسرائيلية، فإنّ السعودية والإمارات يرفضان تولّي دور محوري في اليوم التالي للحرب وفي تنفيذ خطة ترامب لإنهاء الحرب في غزة، بما في ذلك المشاركة في قوات الأمن والإدارة المدنية والاستثمار في إعادة الإعمار، طالما لم يتم نزع سلاح حركة حماس بالكامل

وخروجها من الحكم. كما تشترط السعودية مشاركة السلطة الفلسطينية منذ مرحلة مبكرة في إعادة الإعمار وتوليّ المسؤولية الحكومية. أمّا قطر، فإنها تؤكد أنّ لحماس حقّ المشاركة في الحكم، ليس فقط عبر قوات الأمن في غزة، بل أيضاً في النظام السياسي الفلسطيني الأوسع.[284]

وعلى مدار الحرب شكّلت شبكة الجزيرة القطرية المنفذ الأهم لتغطية الأحداث وتفصيلات الوضع الفلسطيني وكشف كافة أشكال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفي الضفة الغربية، كما أفردت مساحات كافية لنشر المواد التي تصدرها حركة حماس، والتحليلات الداعمة لها،[285] ما دفع الحكومة الإسرائيلية لإغلاق مكاتبها.[286] وفي المقابل، اتّخذ الإعلام السعودي والإماراتي مواقف سلبية تجاه حركة حماس وعملية طوفان الأقصى، ظهر ذلك على سبيل المثال في تغطية القنوات التلفازية المحسوبة عليها، مثل قناة "العربية" و"الحدث" و"سكاي نيوز العربية (المملوكة للسعودية والإمارات)"،[287] حتى إنّ المكتب الإعلامي الحكومي في غزة اتّهم هذه القنوات بتبنّي الرواية الإسرائيلية في الحرب.[288]

وتتفرد قطر من بين الدول الخليجية باستضافتها أعضاء المكتب السياسي لحماس منذ سنة 2012، وهو ما عرّضها لضغوطات إسرائيلية وأمريكية عقب عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، حيث شنّت "إسرائيل" حملة إعلامية وديبلوماسية محورها قطر ودورها في مساعدة قطاع غزة، وكان التركيز فيها خصوصاً على المعونات المالية التي قدّمتها قطر لسكان القطاع، وزعمت أنّ بعضها استُخدم في بناء شبكة الأنفاق التابعة لحركة حماس.[289] وبلغت هذه الضغوطات ذروتها في الهجوم الإسرائيلي على قطر، في 2025/9/9، بهدف اغتيال وفد حماس التفاوضي، في عملية أُطلق عليها اسم "قمة النار Summit of Fire".[290] وصرّح رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بأن الضّربة "مبرّرة تماماً" لأنها استهدفت كبار قادة حماس الذين دبّروا هجوم السابع من أكتوبر، ولأن قطر على ارتباط بحماس، وتؤويها وتموّلها.[291] بينما ردَّت قطر بأنّ استضافتها لقيادة حماس جاءت بعلم الإدارة الأمريكية ومن دون ممانعتها، مؤكدةً أنّها تقوم بدور إيجابي حيوي في جهود الوساطة، ومسار التهدئة، والسعي إلى تحقيق "السلام" العادل في الشرق الأوسط.

وقد أعاد الاستهداف الإسرائيلي لوفد حماس في قطر النقاش حول استضافة الدوحة لقادة حماس على أراضيها، وهل يمثّل ذلك مصدر قوّة ديبلوماسية، حيث إنّ هذه الاستضافة هي الورقة الأهم لدى قطر للعب دور الوساطة في الملف الفلسطيني، ما يمنحها دوراً إقليمياً مميّزاً، أم أنّ تلك الاستضافة ستُشكِّل عبئاً أمنيّاً مباشراً على الدوحة.[292] ويبدو أنّ بقاء قادة المكتب السياسي لحركة حماس في قطر، ومحافظة الحركة على مستوى علاقاتها الحالية معها، كان وما زال مرتبطاً أساساً بالتعامل الإيجابي لقطر مع كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية بما

في ذلك قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وفتح وحماس وغيرها، وتعاملها المنفتح مع تيارات "الإسلام السياسي" والمقاومة. ومن المتوقّع أن تستمر في سياستها المعتادة إلّا إذا تعرّضت لضغوط أمريكية استثنائية؛ وحتى كتابة هذه السطور فليس ثمّة رفض أمريكي مطلق لوجود الحركة في الدوحة. من جهة أخرى، ترتبط علاقة قطر بحماس بخيارات اليوم التالي بعد الحرب، ودور حركة حماس في مستقبل قطاع غزة والقضية الفلسطينية بشكل عام، ويتعزّز هذا المسار في حالة الوصول إلى تفاهمات إقليميّة ودوليّة تُبقي على دورٍ لحماس في إدارة قطاع غزة، أو في النظام السياسي الفلسطيني.[293] ولا يجب أن يغيب عن الذهن أنّ لحماس قاعدة شعبيّة واسعة ووزناً فصائليّاً وسياسيّاً لا يمكن تجاهله.

وكان لافتاً مواقف مفتي سلطنة عُمان الشيخ أحمد الخليلي الداعمة للمقاومة، إذ كان أول بيان للخليلي في يوم طوفان الأقصى نفسه، في 7 أكتوبر 2023، عبر حسابه على منصة "إكس" حيث قال: "وفّق الله المقاومة الفلسطينية الباسلة في دفاعها عن حقوقها المشروعة واستبسالها في مواجهة العدو الغاشم المحتل". وفي كلمة الشيخ الخليلي، التي ألقاها نيابة عنه ابنه الشيخ أفلح خلال مؤتمر القمة الإسلامية، حثّ الخليلي المجتمع الإسلامي على "ألّا يألو جهداً في تعزيز المقاومة والترحيب بكل من يناصرها".[294] وشبّه الخليلي الحرب التي تشنّها "إسرائيل" على قطاع غزة بغزوة الأحزاب (غزوة الخندق)، وقال في منشور على منصة "إكس":

> ما أشبه ما يحصل لإخواننا في غزة نتيجة الإجرام الصهيوني المدعوم من دول الطغيان بما كان في غزوة الأحزاب، وما أشبه حال منافقي اليوم بمنافقي الأمس، وقد تمايزت الصفوف في ذلك الموقف العصيب كما تمايزت صفوف اليوم، مع سابق علمه تعالى بحال المعوَّقين..... على أنّه مهما تكالب الأعداء، فإنّ المؤمن الصادق موقن بنصر الله.[295]

ولعلّ هذه المواقف هي ما دفعت مقاتلي كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، إلى رفع صورة الخليلي في أثناء تسليم جثث أسرى إسرائيليين.[296]

ج. الموقف من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

كان الدور السياسي الخليجي الأبرز في سياق الحرب لقطر، التي قامت—بجانب مصر والولايات المتحدة—بدور الوسيط بين "إسرائيل" وحماس؛ وذلك بحكم صِلاتها مع حماس. وقد نجحت هذه الوساطة في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات للقطاع، وتبادل الأسرى بين الطرفين. كان أبرزها في كانون الثاني/ يناير 2025،[297] وتشرين الأول/ أكتوبر 2025.[298]

وأعلنت السعودية والإمارات وقطر، في بيانٍ مشترك مع وزراء خارجية دول عربية وإسلامية (الأردن، ومصر، وتركيا، وإندونيسيا، وباكستان)، انضمامها إلى "مجلس السلام" الخاص

بقطاع غزة.[299] كما انضمّ كلٌّ من علي الذوادي، مستشار رئيس مجلس الوزراء القطري للشؤون الاستراتيجية، ووزيرة التعاون الدولي الإماراتية ريم الهاشمي، إلى المجلس التنفيذي لغزة،[300] وذلك على الرغم من اعتراض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على ضمّ قطر إلى مجلس غزة التنفيذي.[301]

وعلى المستوى الإغاثي، قدّمت بعض الدول العربية أشكالاً متعدّدة من الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، منها على سبيل المثال: أطلق "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية"، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، حملة شعبية لإغاثة الشعب الفلسطيني، وتجاوزت التبرعات 745 مليون ريال سعودي (نحو 199 مليون دولار) حتى شباط/ فبراير 2026.[302] وما تزال عملية "الفارس الشهم 3" الإماراتية مستمرّة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، علاوة على إنشاء محطات تحلية للمياه في رفح المصرية بقدرة إنتاجيّة بلغت مليونَي جالون (نحو 7.6 مليون لتر) يومياً.[303]

كما تستمر المساعدات القطرية الإغاثية والطبية، حيث وفّرت حتى 2025/2/7 نحو 12.5 مليون لتر من الوقود بهدف المساعدة على تشغيل المستشفيات ومولدات الكهرباء وغيرها،[304] وكانت قد أعلنت تقديم 100 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة، بما في ذلك دعم وكالة الأونروا في 2024/9/26.[305]

وأعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية الكويتية في 2025/8/6، أنّ الحصيلة النهائية لحملة "فزعة لغزة – الكويت بجانبكم"، التي استمرّت ثلاثة أيام، بلغت نحو 37.6 مليون دولار أمريكي.[306] وقالت الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية إنّه منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحتى تموز/ يوليو 2025، تمّ تسيير 16 جسراً جوياً مباشراً إلى مصر والأردن محمّلة بالمساعدات الإغاثية والطبية، إضافة إلى استقبال أول دفعة من جرحى الحرب للعلاج داخل سلطنة عُمان.[307] وأعلن مركز الاتصال الحكومي البحريني، في آذار/ مارس 2024، أنّ قوّة دفاع البحرين وسلاح الجو الملكي الأردني نفّذا عملية لإنزال مساعدات إنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة.[308] هذا، بالإضافة إلى النشاط الإغاثي والإنساني للعديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية، خصوصاً في الكويت وقطر.

وعلى المستوي الداخلي، ندّد "مرصد انتهاكات الحج والعمرة" بتصعيد اعتقال السلطات السعودية لمعتَمِرين لمجرد تضامنهم مع القضية الفلسطينية عبر رفع الأعلام الفلسطينية.[309] من جانبها، تمنع السلطات الحكومية في الإمارات والسعودية أيّ فعاليات أو احتجاجات أو مظاهرات شعبية للتضامن مع قطاع غزة أو لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي.[310] فيما أوقفت

السلطات الأمنية البحرينية تنظيم الفعاليات والمظاهرات الأسبوعية التضامنية مع فلسطين، استناداً إلى قرار حكومي صادر عن المملكة.[311]

د. العلاقة بـ"إسرائيل" وتطوّرات التطبيع:

الجانب السياسي والديبلوماسي:

على الرغم من التصريحات الأمريكية، سواء من قِبل إدارة الرئيس السابق جو بايدن[312] أم الحالي دونالد ترامب،[313] بحدوث تقدّم واقتراب عملية التطبيع بين "إسرائيل" والسعودية، إلا أنّ السعودية ظلّت تؤكّد على موقفها الثابت فيما يتعلّق بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية كشرط لإقامة علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل".[314] وبحسب التحليلات، فإنّ السعودية لا تمانع من التطبيع مع "إسرائيل"، ولكنّها تطالب من الولايات المتحدة في مقابل ذلك الحصول على ثلاثة أمور: السماح ببناء مفاعل نووي سلمي في السعودية مع تخصيب يورانيوم محلي، والموافقة على شراء أسلحة نوعيّة مثل طائرات إف–35، وإبرام اتفاقية دفاع مشترك بموافقة الكونجرس، تُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية في حال تعرضها لتهديد خارجي. فيما اشترطت السعودية على "إسرائيل" الالتزام بمسار يؤدي إلى "حلّ الدولتين"، وإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس، خلال ثلاثة إلى خمسة أعوام، وتجميد النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.[315]

وفي ظلّ معارضة حكومة نتنياهو إنشاء دولة فلسطينية، وتصويت الكنيست الإسرائيلي، في 2024/7/17، بأغلبية ساحقة لصالح قرار يعارض إنشاء دولة فلسطينية،[316] فإنّ التطبيع بين الدولتين أصبح مستبعداً على المدى القريب، ولعلّ ذلك ما باتت تدركه الولايات المتحدة، التي تخلّت عن شرط التطبيع مع "إسرائيل"، وتوجّهت لإبرام اتفاقيات ثنائيّة حول الطلبات السعودية من واشنطن.[317] فقد أعلن الرئيس ترامب، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، الموافقة على بيع طائرات إف–35 إلى السعودية، وتصنيف السعودية "حليفاً رئيسياً من خارج حلف شمال الأطلسي"، كما أكّد على إمكانية إبرام صفقة نووية مدنية مع السعودية.[318] وإجمالاً، يمكن القول إنّ السعودية تتحفّظ على إقامة علاقات سياسية مع "إسرائيل" في الوقت الحالي، ولكنّها لا تمانع من إقامة بعض أشكال التنسيق والتواصل، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

ويتقارب الموقف القطري مع الموقف السعودي، من حيث اشتراط إقامة دولة فلسطينية قبل الشروع في عملية التطبيع مع "إسرائيل".[319] وخلال سنتَي 2024–2025 تصاعدت حدّة الخلافات السياسيّة بين قطر و"إسرائيل"، واتّخذت بُعداً أكثر خطورة على خلفية العدوان الإسرائيلي على قطر في أيلول/ سبتمبر 2025. فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنّ "هناك حالياً محاولة لفرض حصار على إسرائيل من قِبل جهات ودول مختلفة،

بقيادة قطر". وأضاف "يشمل ذلك، في المقام الأول، حصاراً إعلامياً مموّلاً بمبالغ طائلة من قطر ودول أخرى، مثل الصين".[320]

وفي المقابل، وعقب هذا العدوان الإسرائيلي، دفعت قطر الدول العربية والإسلامية إلى مراجعة علاقاتها الديبلوماسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، ومباشرة الإجراءات القانونية ضدّها.[321] ولكن، سرعان ما تدخّلت الولايات المتحدة لتخفيف هذه الخلافات، حيث كشف البيت الأبيض، في بيان، أنّ "الرئيس دونالد ترامب أجرى اتصالاً هاتفياً ثلاثياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني"، وأكمل "قَبِل القادة اقتراح الرئيس بإنشاء آلية ثلاثيّة لتعزيز التنسيق، وتحسين التواصل، وتسوية الخلافات". وأضاف البيت الأبيض "كخطوة أولى، أعرب نتنياهو عن أسفه العميق لانتهاك السيادة القطرية، مؤكّداً أنّها لن تشنّ مثل هذا الهجوم مرة أخرى في المستقبل".[322]

أما الموقف الكويتي، فهو الأكثر تشدداً من بين كلّ دول الخليج فيما يتعلّق بالتطبيع مع "إسرائيل"، إذ أكّدت وزارة الداخلية الكويتية، في آب/ أغسطس 2025، أنّ "دولة الكويت لا تفرض أيّ حظر على دخول مواطني أيّ جنسية إلى أراضيها، باستثناء الجنسية (الإسرائيلية)".[323]

وبالنسبة لعُمان، قال وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، خليفة بن علي بن عيسى الحارثي، في حديث لوكالة سبوتنيك Sputnik Agency الروسية، إنّ سلطنة عُمان لا تنوي التطبيع مع "إسرائيل" قطعياً، مشيراً إلى أنّ "إسرائيل استغلّت التطبيع الذي وقّع مع عدد من الدول العربية مؤخراً للتنكيل بالفلسطينيين، وعدم إعطائهم حقوقهم لقيام دولة فلسطينية مستقلة".[324]

وفي المقابل، لم تتوقّف اللقاءات الديبلوماسية بين الإمارات و"إسرائيل" طوال سنتَي 2024-2025. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، قام رئيس لجنة الدفاع والشؤون الداخلية والخارجية في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، علي راشد النعيمي، بزيارة "إسرائيل"، لتقديم التعازي لعائلة الحاخام تسفي كوجان Zvi Kogan الذي قُتل في الإمارات.[325] كما استقبلت الإمارات، في آذار/ مارس 2025، عدداً من رؤساء المستوطنات الإسرائيلية، في وقت كانت تتّجه فيه دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى ضمّ الضفة الغربية.[326] كما عُقد لقاءان بين وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد مع نظيره الإسرائيلي جدعون ساعر في الإمارات، الأول في كانون الثاني/ يناير 2025،[327] والثاني في نيسان/ أبريل 2025.[328] وجدير بالذكر أنّ الإمارات عندما طلبت من "إسرائيل" سحب سفيرها لدى أبو ظبي، يوسي شلي Yossi Shelley،

لم يكن احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية على غزة، وإنّما جاء عقب حادثة وصفتها السلطات الإماراتية بأنّها "سلوك غير لائق ومهين" وقع داخل إحدى الحانات في أبو ظبي.[329]

أمّا البحرين، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2025، أعلن السفير الإسرائيلي الجديد لدى المنامة شموئيل ريفال Shmuel Revel تقديم أوراق اعتماده لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة. يُذكر أنّ البحرين سبق وأعلنت أنّ سفيرها لدى "إسرائيل" عاد إلى البلاد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 دعماً للقضية الفلسطينية، بينما غادر السفير الإسرائيلي المنامة آنذاك.[330]

الجانب التجاري والاقتصادي:

استحوذت الإمارات على نحو 70.4% من التبادل التجاري العربي مع "إسرائيل" سنة 2025، وهو معدل حافظت عليه تقريباً خلال السنتين 2023–2024. وبحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد ارتفعت العلاقات التجارية الإماراتية الإسرائيليّة، حيث بلغت الصادرات الإسرائيليّة للإمارات نحو 634 مليون دولار في سنة 2025 بعد أن كانت نحو 501 مليون دولار في سنة 2024، علماً بأنها وصلت إلى نحو 627 مليون دولار في سنة 2023، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من الإمارات نحو 2,575 مليون دولار بعد أن كانت نحو 2,316 مليون دولار في سنة 2023 (انظر جدول 6/1).

ومع الحصار الذي فرضته جماعة أنصار الله (الحوثيون) على السفن المرتبطة بالاحتلال التي تمر عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، لعبت الإمارات دوراً محورياً من خلال إنشاء طرق بديلة لشحن المواد الغذائية عبر جسر برّي يربط موانئ دبي بتل أبيب، مروراً بممر برّي يمرّ عبر السعودية والأردن. كما سخّرت البحرين موانئها لحلّ أزمة شحن البضائع الإسرائيلية عبر البحر الأحمر، لتتحوّل بذلك إلى محطة لوجستية بديلة للسفن القادمة من الصين والهند.[331]

الجانب الأمني والعسكري:

تمّ تداول أخبار غير مؤكّدة حول تعاون خليجي في إجهاض الهجوم الإيراني على "إسرائيل" في نيسان/ أبريل 2024،[332] وفي تزويد "إسرائيل" بالوقود.[333] فيما شارك سلاح الجو الإسرائيلي في مناورات جوية دولية تستضيفها اليونان، إلى جانب 11 دولة أخرى من بينها دول خليجية هي الإمارات وقطر، وذلك في إطار تمرين "إنيوكوس Iniochos" السنوي.[334] وأعلنت وزارة الحرب الإسرائيلية، في حزيران/ يونيو 2025، أنّ صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية قد بلغت سنة 2024 نحو 14.7 مليار دولار، مشيرة إلى أن 12% من هذه الصفقات تمّ توقيعها مع دول عربية منضوية تحت مظلة "اتفاقات أبراهام"، مثل الإمارات والبحرين والمغرب.[335]

وقد مثّلت الضربة الإسرائيلية على الدوحة في 2025/9/9[336] نقطة فارقة في العلاقات الخليجية – الإسرائيلية. حيث تنتقل دولة الاحتلال تدريجياً من احتمال أن تكون شريكاً أمنياً موثوقاً في مواجهة التهديد الإيراني، إلى أن تعود هي ذاتها مَصدَرَ تهديدٍ مستمر لها. هذه التطورات، ومجمل سلوك "إسرائيل" العدواني في المنطقة، دفع الدول الخليجية إلى تعزيز التعاون الدفاعي في مواجهة "إسرائيل" وليس بالشراكة معها، خصوصاً وقد ظهر واضحاً أنّ الركون إلى الضمانات الأمريكية غير كافٍ.[337] ولذلك، جاء الرّد الخليجي قويّاً على هذا الاستهداف الإسرائيلي، حيث عقد مجلس الدفاع المشترك في مجلس التعاون الخليجي دورته الاستثنائية في الدوحة، وأصدر قرارات بزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية، وتسريع العمل المشترك لمنظومة الإنذار المبكر ضدّ الصواريخ البالستية، وتنفيذ تمارين مشتركة بين مراكز العمليات الجوية والدفاع الجوي، وربط الأنظمة الدفاعية لمواجهة كافة المخاطر والتحديات.[338] وكشف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، أنّ دول المجلس الست ناقشت اعتماد منظومة دفاعيّة خليجيّة موحّدة ضدّ الهجمات الصاروخية، بما في ذلك إنشاء نظام "قبّة حديديّة" مشترك لحماية أراضيها.[339]

6. العراق:

حاولت حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني التعامل مع الحرب على غزة منذ بدايتها بطريقة تقليدية، حيث وقف العراق كالعادة مع الشعب الفلسطيني من دون المشاركة في الفعل العسكري،[340] بهدف الموازنة بين علاقته مع إيران من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. فالعراق مرتبط أمنياً واقتصادياً بالولايات المتحدة، فيما ترتبط العديد من القوى السياسية العراقية والفصائل المسلّحة فيه بإيران بعلاقة ذات أبعاد سياسية ودينية وعسكرية.[341] وبناء على ذلك، تركّزت تحركات الحكومة العراقية على تقديم الدعم المالي والإغاثي، ورفع شكاوى إلى مجلس الأمن الدولي لإدانة قيام الكيان الإسرائيلي بخرق الأجواء العراقية،[342] إلى جانب تشدّد العراق في ملف رفض التطبيع مع "إسرائيل"، ومن خلال تحفّظه على القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وتحديداً استخدام مصطلح "حلّ الدولتين" و"القدس الشرقية"،[343] والتمسّك برفض حضور رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قمّة شرم الشيخ حول غزة في 2025/10/13.[344]

لكنّ الفصائل العراقية لم تهتم كثيراً بالدواعي السياسية للحكومة، وشنَّت "المقاومة الإسلامية العراقية" (التي تضمّ كتائب حزب الله، وحركة حزب الله النجباء، وعصائب أهل الحق، وتشكيل الوارثين، وكتائب سيد الشهداء[345]) هجمات على "إسرائيل" وعلى القواعد

الأمريكية في المنطقة، وصلت حتى 2024/11/24 إلى 623 عملية، منها 90 في العراق، و331 داخل "إسرائيل"، و90 داخل سورية، و9 في البحر.[346] وتضمّنت أهمّ عمليّتين قامت بهما المقاومة الإسلامية في العراق: ضربة "البرج 22" في الأردن نهاية كانون الثاني/ يناير 2024، والتي أدّت إلى مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وجرح عشرات آخرين.[347] أما الضربة الثانية حدثت في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2024، واستهدفت قاعدة عسكرية إسرائيلية في الجولان المحتل، وأدّت إلى قتل عسكريَّين إسرائيليَّين، وجرح أكثر من عشرين آخرين.[348]

ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، توقّفت عمليات الفصائل العراقية ضدّ "إسرائيل" من دون إعلان رسمي، بالتزامن مع وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وحزب الله اللبناني، وبالتزامن أيضاً مع الهدنة المؤقّتة بين "إسرائيل" وحركة حماس، في كانون الثاني/ يناير 2025، لكنّ الفصائل العراقية لم تستأنف عملياتها عندما عادت "إسرائيل" إلى الحرب على غزة بعد انتهاء الهدنة في آذار/ مارس 2025.[349] ولعلّ ما يفسر ذلك، التحذير الإسرائيلي الصادر في 2024/11/18، عندما أرسل وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر رسالة إلى مجلس الأمن الدولي أكّد فيها حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها إذا لم تكن الحكومة العراقية قادرة أو راغبة في كبح جماعاتها المسلّحة عن مهاجمة "إسرائيل".[350] رافق ذلك تكرار خرق "إسرائيل" للمجال الجوي العراقي لإشعار الجماعات العراقيّة المسلّحة بأنّها ضمن مرمى الاستهداف الإسرائيلي،[351] إلى جانب ضغوطات مارستها الولايات المتحدة على رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لإيقاف الهجمات.[352]

وبالرغم من توقّف الهجمات، ما تزال "إسرائيل" تلوّح بتنفيذ ضربات داخل العراق، بدعوى ضرورة التخلّص من "السلاح النوعي" للفصائل العراقية المتمثّل بالطائرات المسيّرة والصواريخ متوسطة وبعيدة المدى،[353] ووجود مكاتب لحركة حماس والحوثيين في بغداد،[354] إضافة إلى دعوى أنّ إيران تستعدّ لمواجهة محتملة مع "إسرائيل"، عبر تحويل مركز الثقل العسكري من لبنان وسورية وقطاع غزة إلى الأراضي العراقيّة.[355]

7. اليمن:

منذ العملية العسكرية التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية في غلاف قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 "طوفان الأقصى"، والعمليّة الإسرائيليّة المعاكسة الموسومة بـ"السيوف الحديديّة"، وعلى امتداد العامين من المواجهة، شارك أنصار الله (الحوثيون) في معركة إسناد غزة بعدّة طرق، تمثّلت في:

أ. شنّ سلسلة متواصلة من الهجمات بالصواريخ والطائرات الانقضاضية غير المأهولة، استهدفت العمق الإسرائيلي، وموانئه في البحر الأحمر (ميناء إيلات) والبحر الأبيض المتوسط (ميناءَي أشدود وحيفا)، ومطار بن جوريون.[356]

ب. فرض حصار بحري عبر شنّ هجمات استهدفت الشحن البحري المتّجه إلى "إسرائيل" في البحر الأحمر وخليج عدن، شملت السفن الإسرائيلية والسفن الأجنبية التي ترتاد موانئها،[357] ما أدّى إلى إعلان هيئة الملاحة والموانئ الإسرائيلية وقف العمل في ميناء إيلات.[358]

ولا يخفى أنّ الفارق الجوهري بين أنصار الله (الحوثيون) وباقي جماعات محور المقاومة، خصوصاً حزب الله اللبناني، والمقاومة الإسلامية في العراق، يتمثّل في أنّ قدرات الحوثيين العسكرية هي، في الأساس، قدرات دولة. كما أنّ الموقع الاستراتيجي لليمن، المحاذي لمضيق باب المندب، مكّنهم من الاضطلاع بدور عسكري بحري بالغ التأثير في حركة سفن "إسرائيل" وحلفائها. وتشير النتائج المتعلّقة بأدوار الحوثيين العسكرية إلى أنهم الأوسع نشاطاً وتأثيراً في محور المقاومة.[359]

ج. محاولة فرض حصار جوي شامل على "إسرائيل" عبر تكرار استهداف المطارات، خصوصاً مطار بن جوريون الدولي، ما تسبّب في توالي إعلانات شركات طيران عالمية عن تعليق أو إلغاء رحلاتها إلى تل أبيب.[360]

وفي هذا السياق، أعلن زعيم جماعة أنصار الله عبد الملك الحوثي أنهم نفَّذوا 1,679 عملية عسكرية منذ بداية إسناد قطاع غزة وحتى بدايات أيار/ مايو 2025، تنوّعت بين صواريخ وطائرات مسيرّة وزوارق حربية. كما أشار إلى أنّ اليمن تعرّض لـ 2,843 غارةً وقصفاً بحرياً، أسفرت عن سقوط مئات الشهداء والجرحى.[361]

ومنذ الإعلان عن وقف إطلاق النار في قطاع غزة في 2025/10/10، لم يعلن أنصار الله (الحوثيون) مسؤوليّتهم عن أيّ هجمات جديدة ضدّ "إسرائيل". وفي 2025/11/10، وجّهوا رسالة إلى كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تشير إلى إيقاف هجماتهم على "إسرائيل" وعلى السفن في البحر الأحمر، مؤكّدين أنّهم يتابعون التطوّرات عن كثب، و"إذا استأنف العدو عدوانه على غزة، فسنعود لعملياتنا العسكرية"، ويفرضون حظراً على الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر وبحر العرب.[362]

من جانبها، اتّخذت "إسرائيل" موقفاً دفاعياً في مواجهة الضربات الصاروخية التي تلقّتها من جماعة أنصار الله منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حيث تمثّلت استراتيجيّتها الدفاعيّة

في الاكتفاء باعتراض الصواريخ والمسيّرات اليمنية، مع الاعتماد على التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ المهمة نفسها—أي إسقاط الصواريخ والمسيّرات اليمنية المتّجهة نحو "إسرائيل".[363]

بدأ التدخّل الأمريكي البريطاني المباشر ضدّ اليمن في 2024/1/12، وردّت الولايات المتحدة بمقاربة ذات شقَّين تمثّلت في مبادرة دفاع بحري دولية سمّتها "عملية حارس الازدهار" وضمّت 20 دولة، إلى جانب حملتَيْ جويَّتَيْ هما عملية "رامي بوسيدون Poseidon Archer"، بين 2024/1/12 و2025/1/17 (خلال ولاية جو بايدن بالتعاون مع 6 دول)، وعملية "الراكب الخشن Rough Rider"، خلال الفترة 2025/3/15–2025/5/6 (خلال ولاية دونالد ترامب)، بغرض تقويض القدرات العسكرية لأنصار الله. وشملت هذه العمليات 774 غارة جوية خلال الفترة الممتدّة من 2024/1/12 إلى 2025/5/6، ممّا أدّى إلى مقتل 550 شخصاً.[364]

ومع توصُّل الولايات المتحدة وأنصار الله، في 2025/5/6، إلى اتفاق لوقف الهجمات المتبادلة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب بوساطة عُمانية،[365] (وكان لافتاً أنّ الاتفاق شمل وقف استهداف السفن الأمريكية فقط في البحر الأحمر، دون شمول ذلك وضع واشنطن شرطاً لوقف استهداف السفن الإسرائيلية في البحرَيْن الأحمر والعربي، أو وقف إطلاق الصواريخ والمسيّرات على "إسرائيل")،[366] تحوّلت الاستراتيجية الإسرائيلية من الدفاع إلى الهجوم، عبر توجيه ضربات استباقية أو وقائية، دون أن تصل إلى حدّ فتح جبهة قتال يومي مع أنصار الله.[367] ومنذ ذلك الحين، وتحديداً بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وأنصار الله في 2025/5/6، تواصلت الغارات الجوية الإسرائيلية على اليمن، وتركّزت على استهداف مطار صنعاء الدولي، وميناء الحديدة، وعدد من المنشآت المدنيّة الحيويّة في العاصمة اليمنية ومحيطها.[368] وفي أول ضربة تستهدف سياسيين، أعلنت جماعة أنصار الله، في 2025/8/30، استشهاد رئيس حكومتها أحمد الرهوي و9 وزراء مدنيين بغارات إسرائيلية استهدفت اجتماعاً للحكومة في صنعاء.[369]

ويبدو أنّ تل أبيب تركّز على آلية استهداف المنشآت المدنية والاقتصادية والمراكز الخدمية في مناطق سيطرة أنصار الله، وهي أهداف ذات طبيعة رخوة يسهل مهاجمتها، كما أنّ تكلفتها عالية، على اعتبار أنّ هذه العمليات تؤدي مع الوقت وتفاقم المعاناة إلى تأليب البيئة الحاضنة لهم.[370] لكن الأمر لا يقتصر على حسابات الضغط على القطاعات الحيوية، بل يمتد أيضاً إلى محاولة شلّ القدرات العسكرية للحوثيين عبر قطع الإمدادات من الطاقة، حيث برّرت "إسرائيل" ضرباتها على محطات الكهرباء بأنّها تُستخدم في "أنشطة عسكرية"، كما برّرت ضرباتها على مطار صنعاء بدعوى استخدامه من قِبل أنصار الله لـ"نقل الأسلحة".[371] كما ترى تل أبيب أنّ

هجومها على ميناء الحديدة ومطار صنعاء الدولي يهدف إلى ضمان استمرار الحصار البحري والجوي على أنصار الله، في ردّ مباشر على محاولتهم فرض حصار مماثل على "إسرائيل".[372]

وتُظهر المقارنة بين الجبهة اليمنية والجبهات الأخرى (غزة، ولبنان، وإيران) تبايناً في النهج الإسرائيلي؛ ففي تلك الجبهات، جرى التركيز على استهداف القيادات السياسية والعسكرية في أعلى الهرم قبل التوجه إلى البنى التحتية، بينما اتجّهت "إسرائيل" في اليمن إلى تدمير القواعد المادية والبنية الاقتصادية أولاً، ثمّ بدأت تدريجياً باستهداف القيادات التنفيذية، مع بقائها عاجزة حتى الآن عن الوصول إلى رأس الهرم القيادي؛[373] بالرغم من نجاحها في اغتيال رئيس أركان الجماعة محمد عبد الكريم الغماري.[374]

وبشكل عام، فشلت "إسرائيل" وحلفاؤها في تحييد التهديدات الحوثيّة، ويُعزى هذا العجز بصورة رئيسية إلى نقاط الضعف الاستخباراتية لدى "إسرائيل" وحلفاؤها، ويعود ذلك لعاملَيْن: أولهما الطبيعة الجغرافية لمناطق نفوذ الحوثيين، فموقع اليمن الجغرافي بعيد عن مناطق المراقبة المباشرة لـ"إسرائيل" مثل لبنان وسورية وقطاع غزة، كما أنّ تقديرها لعدم خطورة اليمن وعدم تفعيل جهد استخباري سابقاً ضده، أدى إلى ضعف بناء شبكات استخبارات بشرية فعَّالة هناك. وفي السياق ذاته، توفّر الجغرافيا الجبلية لشمالي اليمن غطاءً طبيعياً لعمليات القوات المسلّحة اليمنية، ممّا يجعل صور الأقمار الصناعية والمراقبة الجوية أقلّ فعالية بكثير.[375] وثانيهما، يتمثّل في ضعف البنية التحتية للاتصالات في اليمن، سواء من حيث اعتمادها على البنية السلكيّة وليس اللا سلكيّة، بالإضافة إلى بطء الإنترنت، والتي تُشكّل عائقاً أمام قدرات "إسرائيل" على جمع المعلومات الاستخباراتية.[376]

وعليه، يبدو أنّ الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية في التعامل مع اليمن، ستركّز على:

أ. تكثيف "إسرائيل" أنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية في اليمن، عبر عدة وسائل:

- قيام "إسرائيل" بإنشاء وحدة جديدة تضم 200 ضابط استخباراتي لجمع المعلومات الاستخباراتية في اليمن.[377]
- تجنيد عملاء في الداخل عبر إغرائهم بالمال، خصوصاً في ظلّ حالة الفقر التي تعاني منها اليمن.[378] وفي هذا السياق، أصدرت محكمة تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيون) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 أحكاماً بالإعدام رمياً بالرصاص بحقّ 17 شخصاً، بعد إدانتهم بالتجسّس لصالح الولايات المتحدة و"إسرائيل" والسعودية.[379]
- التركيز على تدمير أنظمة الاتصالات العسكرية لأنصار الله، بهدف شلّ منظومة الاتصالات السلكية والبصرية في جميع الأراضي التي يسيطر عليها أنصار الله في اليمن لإجبارهم على الاتصال بالإنترنت، والبدء في استخدام أنظمة الاتصالات اللا سلكية المعرَّضة للتنصّت

المباشر من قِبل أقمار التجسّس الأمريكية أو أنظمة جمع المعلومات الإلكترونية المثبّتة على السفن الحربية الأمريكية العاملة في المنطقة، من أجل تحسين جودة الاستخبارات. ولعل ذلك يفسّر في جانب منه قرار شركة ستارلينك Starlink لخدمات الإنترنت الفضائي الذي اتخذته في أيلول/ سبتمبر 2024 لتدشين خدمة الإنترنت بشكل رسمي في اليمن كأول دولة في الشرق الأوسط.[380]

- تجنيد موظَّفي الأمم المتحدة العاملين باليمن. وفي هذا السياق، قال عبد الواحد أبو راس القائم بأعمال وزير الخارجية في حكومة جماعة أنصار الله (الحوثيون) إنّ 43 من موظَّفي الأمم المتحدة اليمنيين المحتَجَزين لديهم سيُحاكمون، للاشتباه في صلتهم بالغارة الجوية الإسرائيلية التي اغتالت رئيس الحكومة (المعيّنة من أنصار الله) أحمد غالب الرهوي وعدداً من الوزراء في آب/ أغسطس 2025.[381]

ب. إمكانية استنساخ تجربة الاستهداف الإسرائيلي للمكتب السياسي لحماس في قطر، والمقصود هنا تحديداً هو احتماليّة إقدام "إسرائيل" على استهداف قيادات حوثيّة مُقيمة في سلطنة عُمان.[382]

ج. التنسيق مع دول أخرى لمواجهة أنصار الله، وفي مُقدّمتها إثيوبيا. ففي 2025/5/5، قام وزير خارجية "إسرائيل" جدعون ساعر بزيارة إلى العاصمة الإثيوبيّة أديس أبابا. وكان لافتاً تأكيد ساعر أنّ الدولتَيْن تواجهان تهديدات "إرهابية مشتركة"، رابطاً بين حركة الشباب المجاهدين في الصومال وأنصار الله في اليمن. وفي هذا السياق، تقترح ورقة نشرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أنّ ما تُسمّيه "عدوان الحوثي" قد يمثّل فرصة لإعادة موضع "إسرائيل" لنفسها كقوّة استقرار في البحر الأحمر. وتوصي الورقة، في ظلّ ضعف إمكانية التعاون الإسرائيلي مع دول البحر الأحمر العربية، باستكشاف سبل بديلة لـ"إقامة شراكات إقليمية أو لتوسيع المنظمات القائمة" المعنية بأمن هذا الشريان الحيوي، مما يضع دولاً كإثيوبيا في قائمة أبرز المرشّحين لهذا التعاون.[383]

وفي السياق ذاته، رأى مسؤولون إسرائيليّون أنّ الاعتراف الإسرائيلي بجمهورية أرض الصومال يمنح "إسرائيل" عمقاً استراتيجيّاً وخيارات عملياتية جديدة، ويعزّز قدرات سلاح الجو على مواجهة اليمن وإيران. ولعل ذلك ما دفع زعيم جماعة أنصار الله (الحوثيون) عبد الملك الحوثي، إلى التأكيد على أنّهم يرون أيّ وجود عسكري إسرائيلي في "إقليم أرض الصومال" عدواناً على الصومال واليمن، ومن ثم سيكون هدفاً عسكريّاً لهم.[384]

د. دفع الولايات المتحدة للضغط على أنصار الله. وفي هذا السياق، تبنّى مجلس الأمن قراراً بغالبيّة 13 صوتاً، مع امتناع روسيا والصين عن التصويت، يجدّد لمدة عام حتى

2026/11/14، العقوبات (تجميد الأصول وحظر السفر)، والتي تستهدف حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 نحو عشرة أفراد، معظمهم مسؤولون في أنصار الله، إضافة إلى تجديد العقوبات على الجماعة ككيان.[385]

هـ. الضغط على الولايات المتحدة لاستئناف ضرباتها ضدّ أنصار الله.[386]

جدير بالذكر هنا، أنّ بعض الأطراف السياسية المتصارعة مع أنصار الله حاولت استغلال انخراطهم في حرب إسناد غزة لصالحهم، بالرغم من أنّ ذلك أظهرهم في توافق مع الرواية الإسرائيلية بشأن عمليات أنصار الله. في هذا السياق، اتّهم رئيس مجلس القيادة اليمني رشاد العليمي جماعة أنصار الله بأنّها من جلبت الاحتلال الإسرائيلي إلى اليمن.[387] كما طالبت الحكومة اليمنية بتحرك عاجل لمواجهة تهديدات الحوثيين للملاحة الدولية.[388]

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية، أنّ "رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، عيدروس الزبيدي، حذّر من استحالة التخلّص من الحوثيين"، معتبراً أنّ "استقلال الجنوب هو الحل الوحيد للاستقرار في المنطقة". وأكّد الزبيدي أنّ "إقامة دولة جنوبية ستمكّن من إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، والانضمام إلى اتفاقيات أبراهام". وأشارت الصحيفة إلى أنّ "جنوب اليمن المستقل قد يُشكّل حليفاً استراتيجياً لإسرائيل، لا سيّما مع موقعه المطلّ على باب المندب، ما يحدّ من نفوذ إيران ويُعزّز أمن الملاحة".[389]

8. الجزائر:

انضمّت الجزائر إلى مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم في كانون الثاني/ يناير 2024 لمدة سنتَين (2024 و2025)، لذا بادرت، مباشرة بعد انضمامها إلى المجلس، بتقديم مجموعة من مشاريع القرارات التي تطالب بوقف إطلاق النار في غزة، ووقف التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق إلى قطاع غزة، وإطلاق صراح الرهائن.[390] ولكن هذه المشاريع لم تمرّ بسبب الفيتو الأمريكي،[391] غير أنّ ذلك لم يمنع الجزائر من الاستمرار في تقديم مشاريع القرارات لوقف الحرب، إلى أن حصلت على تأييد أحدها عقب امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت ضده.[392]

وبينما طالبت فصائل المقاومة الفلسطينية الجزائر برفض المشروع الأمريكي في مجلس الأمن بشأن غزة، الذي عُرض للتصويت في 2025/11/17،[393] إلا أنّ الجزائر صوّتت لصالحه.[394] وبرّر وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف دوافع بلاده في التصويت على القرار بأنّه يثبت اتفاق وقف إطلاق النار، ويوفّر الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ويُمكّن جهود الإغاثة الإنسانية دون قيود، ويُمهّد الطريق لإطلاق مسار إعادة الإعمار في غزة، ويرفض التهجير القسري

والمخططات الإسرائيلية لضمّ غزة. كما أنّ القرار يحظى بموافقة السلطة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية.[395]

في مقابل هذا الدور الجزائري النشط داخل مجلس الأمن الدولي، كان هناك تراجعٌ في الدور الجزائري على مستوى الجامعة العربية. وقد ظهر ذلك في غياب الرئيس عبد المجيد تبون عن القمم العربية المُخصّصة لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث اكتفت الجزائر بالمشاركة على مستوى رئيس الحكومة، كما في قمة الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، أو على مستوى وزير الخارجية كما في قمة البحرين، إلى أن انخفض مستوى المشاركة في قمة بغداد إلى مندوب الجزائر في الجامعة العربية وسفيرها في القاهرة.[396] وقد بُرّر هذا الانخفاض في مستوى المشاركة بدعوى احتكار قرارات القمم العربية من قِبَل مجموعة محدودة من الدول العربية (السعودية، وقطر، والإمارات، ومصر، والأردن)،[397] إلى جانب رفض الدول العربية لمطالبة الجزائر باتخاذ مواقف عملية وحازمة ضدّ الاحتلال، من بينها قيام الدول العربية التي تقيم علاقات مع الاحتلال بطرد السفير الإسرائيلي وفرض إجراءات اقتصادية عقابية ضدّ الاحتلال.[398]

وعلى الرغم من استمرار الدعم الإغاثي الجزائري لغزة، والحملات الشعبية الواسعة لجمع التبرعات، والخطاب الإعلامي والسياسي الداعم لفلسطين، فقد رفضت السلطات السماح بتنظيم مسيرات كبرى في العاصمة الجزائرية تضامناً مع فلسطين،[399] وضيّقت عى الأنشطة ذات الطبيعة الجماهيرية. مع ملاحظة أنّ الشعب الجزائري كان من أكثر الشعوب تفاعلاً مع طوفان الأقصى وفلسطين، بالوسائل المتاحة لديه.

الموقف من "إسرائيل":

تبذل الجزائر وجنوب إفريقيا جهوداً كبيرة لإلغاء صفة "إسرائيل" عضواً مراقباً في الاتحاد الإفريقي، ونجحت هذه الجهود في منع دخول وفد إسرائيلي إلى قاعة المؤتمرات التي احتضنت اجتماعات المجلس التنفيذي الـ 44 للاتحاد الإفريقي.[400] كما نجح الوفد الجزائري في طرد وزيرة الخارجية السابقة لدى "إسرائيل" تسيبي ليفني Tzipi Livni من أشغال الطبعة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات United Nations Alliance of Civilizations (UNAOC)، الذي عُقد بمدينة كاشكايش البرتغالية.[401] كذلك قدّمت كتلة من النواب في البرلمان الجزائري (60 نائباً) مقترح قانون يتضمن حظر أيّ تطبيع أو تعامل تجاري واقتصادي بين الشركات الجزائرية، العمومية والخاصة، والشركات الأجنبية الممولة لـ"إسرائيل".[402]

وخلال سنة 2025، شهدت الجزائر حالة من الجدل حول عملية التطبيع مع "إسرائيل" على خلفية واقعتين رئيسيتين: الأولى تمثّلت في حديث الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون،

في 2025/2/3، مع صحيفة لوبينيون L'Opinion الفرنسية، حيث أشار إلى أنّ بلاده "ستكون على استعداد لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في اليوم ذاته الذي تكون فيه دولة فلسطينية كاملة السيادة".[403] وقد أثار هذا التصريح جدلاً داخل الجزائر، حيث رأته الأحزاب المعارضة، لا سيّما "حركة مجتمع السلم" (أكبر أحزاب المعارضة السياسية والإسلامية في الجزائر)، تحولاً عن المواقف السابقة. وبالرغم من أنّ موقف الرئيس الجزائري من التطبيع يتّسق مع الموقف العربي والمبادرة العربية لسنة 2002، فإنّه يُمثِّل تحولاً في الديبلوماسية الجزائرية من دائرة الرفض المطلق للتطبيع إلى القبول المشروط.[404]

أما الواقعة الثانية، فتمثّلت في جلوس النائب الجزائري عبد الوهاب يعقوبي، عن حركة مجتمع السلم، على طاولة واحدة مع شخصية عُدّت ممثّلة للكيان الصهيوني، خلال اجتماع على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقد سارعت الحركة إلى التبرؤ من سلوك النائب، مؤكدة أنّ حضوره في جلسة ضمّت ممثّلاً عن الكيان الصهيوني "يتنافى مع المواقف الثابتة للدولة الجزائرية والحركة تجاه القضية المركزية". لكن النائب يعقوبي شدّد على موقفه المبدئي الرافض للتطبيع، مؤكّداً أنّ الاجتماع لم يتضمن أيّ تمثيل رسمي للكيان، وأنّ الشخص الذي أثار الجدل حضر بصفته ممثلاً لطائفة الدروز لا أكثر.[405]

9. المغرب:

أ. تطوّر علاقاتها السياسيّة، وأنشطتها الديبلوماسيّة:

تابعت المغرب سياستها المعتادة تجاه قضية فلسطين بعد دخولها في مسار التطبيع مع "إسرائيل". وأكّدت على سياستها الرسميّة تجاه حلّ الدولتين، ووقف العدوان على غزة، ومراعاة السقف المعتاد لجامعة الدول العربية.

كما استمرت المغرب بتقديم المساعدات الإغاثية لقطاع غزة، التي بلغت نحو 295 طناً،[406] خصوصاً عبر وكالة بيت مال القدس الشريف، التي نفّذت مشروع الأطراف الصناعية لفائدة 23 طفلاً من مبتوري الأطراف بغزة، وأسهمت كذلك في دعم المنظومة التعليميّة في القطاع.[407] واستغلّت المغرب علاقاتها مع "إسرائيل" لتسهيل إرسال المساعدات بشكل سريع ومباشر[408] عبر مطار بن جوريون.[409] في المقابل، ضيّقت السلطات المغربية على التظاهرات التي خرجت تضامناً مع غزة.[410]

ومن جانب آخر، قالت وزارة الخارجية المغربية في بيانٍ صادر في 2026/1/19، إنّ الملك محمد السادس، عاهل البلاد، قَبِلَ دعوةً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للانضمام، بصفته عضواً مؤسّساً، إلى "مجلس السلام" بقيادة الولايات المتحدة.[411]

ب. علاقاتها مع "إسرائيل":

انضمّت المغرب والسودان إلى "اتفاقات أبراهام" في سنة 2020. وفي المقابل، ما تزال ستّ دول عربية إفريقية لم تعترف قط بـ"دولة إسرائيل"، وهي: الجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وليبيا، والصومال، وتونس، في حين علّقت موريتانيا علاقاتها الثنائية مع "إسرائيل". ومنذ انطلاق حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة، وطوال فترة الحرب خلال سنتي 2024–2025، استمرّت العلاقات المغربية الإسرائيلية في التوطّد، كما لم تتوقف الشحنات العسكرية المتجهة إلى "إسرائيل" عبر الموانئ المغربية، خصوصاً عبر شركة ميرسك Maersk.[412] كذلك شاركت "إسرائيل" في مناورة "الأسد الإفريقي" العسكرية التي تُجرى في المغرب.[413] وفي السياق نفسه، لجأ الجيش المغربي إلى شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI) لتوفير قمرَيْن صناعيَّيْن من الجيل الأحدث من طراز أوفيك–13 أو Ofek–13 مقابل مليار دولار.[414]

وتُظهر البيانات الإسرائيلية ارتفاع واردات المغرب من "إسرائيل" بشكل ملحوظ خلال الفترة 2023–2025، حيث وصلت إلى ما يقارب 116 مليون دولار سنة 2025 بعد أن كانت نحو 63 مليون سنة 2023.[415] كما عيّنت الحكومة الإسرائيلية أول ملحق اقتصادي لها في مكتبها الديبلوماسي بالعاصمة الرباط.[416] وعلى المستوى الأكاديمي، قام وفد من الأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني، بزيارة إلى "إسرائيل" كجزء من برنامج شراكة لتعزيز ما يُسمّى "التسامح مع العالم العربي والإسلامي".[417] كذلك أدرجت بعض الجامعات المغربية الجنسية الإسرائيلية ضمن خيارات التسجيل في برامج الماجستير.[418] ومع ذلك، يُلاحظ وجود تيار شعبي واسع في المغرب يرفض التطبيع، ويتعاطف مع المقاومة الفلسطينية.

ويمكن تفسير هذا التطوّر الرسمي في العلاقات بين المغرب و"إسرائيل"، بالرغم من حرب غزة، بعدة أسباب، أبرزها رغبة المغرب في الحصول على الاعتراف الأمريكي بسيادته على الصحراء الغربية، وهو ما أقرّ به الرئيس دونالد ترامب مقابل تطبيع المغرب علاقاته مع "إسرائيل"، التي اعترفت بدورها بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. كما يسعى المغرب، من خلال علاقته بـ"إسرائيل"، إلى إضعاف جبهة البوليساريو Polisario Front عبر تقويض النفوذ الإيراني المتمثّل في دعمها، إضافة إلى سعيه لتحقيق توازن عسكري مع الجزائر التي تدعم الجبهة.[419]

10. ليبيا:

تعاني ليبيا من حالة انقسام سياسي؛ حيث يتولّى المجلس الرئاسي القيادة في طرابلس، بينما يقود خليفة حفتر شرق ليبيا من مقرّه في بنغازي.

وفي أيار/ مايو 2024، أعلن المجلس الرئاسي الليبي انضمام ليبيا إلى دولة جنوب إفريقيا في قضية الإبادة الجماعية المرفوعة ضدّ "إسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية، على خلفيّة حربها المستمرة على قطاع غزة.[420] وبذلك، تكون ليبيا الدولة العربية الوحيدة التي أقدمت على هذه الخطوة.

من جانبه، أكّد مفتي ليبيا الشيخ الصادق الغرياني أنّ الاحتلال لا علاج له إلا بالمقاومة، ودعا إلى دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته، وتأجيل بعض العبادات مثل العمرة، قائلاً إنّ "دفع الأموال لأداء العمرة لأكثر من مرة يُعدّ إهداراً لمال يجدر به أن يُدفع لأهل غزة، ودعم المقاومة الفلسطينية". كما دان ما وصفه بـ"الإقبال على مطاعم أجنبية تدعم الاحتلال الإسرائيلي"، مشيراً إلى أنّ "الأموال التي تُدفع إليهم تذهب لقتل سكان غزة وتجويعهم".[421] وقد وصل حجم المساعدات الليبية لقطاع غزة حتى آذار/ مارس 2024 إلى 1,330.5 طن.[422]

في المقابل، منعت قوات اللواء خليفة حفتر "قافلة الصمود" لكسر الحصار عن قطاع غزة من المرور عبر ليبيا إلى مصر، بدعوى عدم امتلاك أفراد القافلة التأشيرات والموافقات اللازمة من الجانب المصري.[423]

ومن جهة أخرى، تداولت عدة تقارير إعلامية معلومات تفيد بأنّ ليبيا هي إحدى الدول المقترحة في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لاستقبال الفلسطينيين الذين قد يتم تهجيرهم من قطاع غزة.[424] وذكرت مصادر ليبية أنّه في مقابل إعادة توطين الفلسطينيين، تعهّدت الإدارة الأمريكية لحكومة عبد الحميد الدبيبة بالإفراج عن 30 مليار دولار من الأموال التي جمّدتها واشنطن قبل أكثر من عشرة أعوام،[425] إضافة إلى منح اللواء خليفة حفتر حرية أكبر في إدارة الموارد النفطية وتعزيز نفوذه السياسي.[426] وقد جاء الرّد الرسمي الليبي على هذه التقارير بالنفي والرفض القاطع، سواء من قِبَل مجلس النواب الليبي،[427] أم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة،[428] أم حكومة أسامة حماد المكلّفة من مجلس النواب الليبي،[429] أم حتى من قِبَل السفارة الأمريكية في طرابلس.[430]

وفيما يتعلق بعلاقاتها مع "إسرائيل"، شَهِدَت سنتَي 2024-2025 عودة الجدل حول العلاقات بين "إسرائيل" وليبيا على خلفية واقعتَيْن رئيسيَّتَيْن، تمثّلت الأولى في تصريحات وزيرة الخارجية الليبية السابقة في حكومة الدبيبة، نجلاء المنقوش، بعد أكثر من عام على إقالتها من منصبها إثر لقائها بنظيرها الإسرائيلي سنة 2023 إيلي كوهين في روما، حيث أكّدت أنّ اللقاء جرى بتكليف من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة لـ"مناقشة قضايا استراتيجية تتعلّق بأمن واستقرار البحر المتوسط".[431] وتسبّبت تصريحات المنقوش في خروج مظاهرات واحتجاجات في عدّة مدن ليبية، تنديداً بأيّ محاولات للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى إثر ذلك، طالب رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، النائب العام بمحاكمة الدبيبة ونجلاء المنقوش وكافة المتورّطين في تنسيق اللقاء مع إيلي كوهين.[432]

أما الواقعة الثانية، فتمثَّلت في ما كشفه الصحفي محمود المصراتي، الموالي للواء خليفة حفتر، عن حضوره شخصياً لقاءات جمعت صدام حفتر، نجل خليفة حفتر، بعناصر من الموساد الإسرائيلي، بهدف دعمه للوصول إلى سدّة الحكم في ليبيا مقابل تنحّي والده، لكنّه رفض، وفق شهادته. هذا الاعتراف، أكّد تسريبات صحيفة هآرتس الإسرائيلية قبل أربعة أعوام (سنة 2021) حول زيارة صدام حفتر إلى تل أبيب لأجل تطبيع رسمي مقابل الحصول على المساعدة العسكرية والسياسية.[433]

11. تونس والسودان ودول أخرى:

أيّدت الجمهورية التونسية ما جاء في القرارات الصادرة عن الجامعة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته، باستثناء ما ورد فيه من إشارة إلى "حدود 4 يونيو 1967" و"حلّ الدولتين" و"القدس الشرقية"، وذلك تأسيساً على موقف تونس الثابت والداعم للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل أراضيه وعاصمتها القدس الشريف.[434] وأكّد الرئيس التونسي قيس سعيّد في خطاب أداء اليمين بقصر باردو Bardo Palace، في تشرين الأول/ أكتوبر 2024، إنّه "لا وجود عندنا لمصطلح التطبيع مع الكيان الصهيوني"، وأضاف سعيّد أنّ من يتعامل مع "إسرائيل" يرتكب جريمة الخيانة العظمى للحقّ الفلسطيني.[435] فيما كشفت البرلمانية التونسية بسمة الهمامي عن مشروع جديد يعدّه البرلمان لتجريم التطبيع مع "إسرائيل".[436]

وفي إطار الإسهام في كسر الحصار عن غزة، استضاف ميناء سيدي بوسعيد أسطول الصمود العالمي، حيث تعرّضت سفينتان من الأسطول لهجومَيْن بمسيَّرَتَيْن إسرائيليّتين.[437] وتُقدَّر حجم المساعدات التونسية لقطاع غزة حتى تموز/ يوليو 2024 بنحو 1,600 طناً.[438]

أما فيما يتعلّق بالسودان، فعلى الرغم من تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والسودان منذ سنة 2020، إلا أنّ هذه العلاقات لم تتطوّر خلال سنتَي 2024–2025 بالشكل الذي تمنّته "إسرائيل"، وذلك على خلفية تفجّر الصراع بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وعلى خلفية الحرب الإسرائيلية في غزة. وفي هذا السياق، كان لافتاً إسراع وزير الإعلام السوداني إلى التأكيد على أنّ "الحكومة السودانية لم ترسل أيّ مبعوث إلى إسرائيل"، وذلك ردّاً على ما نشره موقع صحيفة "الراكوبة السودانية حول زيارة الفريق أول الصادق إسماعيل، المبعوث الشخصي لرئيس مجلس السيادة عبد الفتاح

البرهان، إلى "إسرائيل" سرّاً، بهدف التنسيق معها بشأن كيفية الترويج للبرهان لدى الإدارة الأمريكية الجديدة (إدارة ترامب) وتخفيف التوترات مع دولة الإمارات.[439]

كما تصاعدت الانتقادات السودانية لـ"إسرائيل" على خلفيّة حرب الإبادة في غزة، مع تمسّك السودان بموقفه الرافض لتهجير الفلسطينيين. وقد رفض وزير الخارجية السوداني التسريبات المتعلّقة بتوطين سكان قطاع غزة في السودان، ونفى حدوث اتصالات مع بلاده بهذا الشأن. وكانت وكالة أسوشييتد برس Associated Press قد أفادت بأنّ إدارة دونالد ترامب بدأت اتصالات مع الحكومة السودانية بشأن إمكانيّة استقبال الفلسطينيين، مقابل تقديم مساعدات عسكرية لدعم الجيش السوداني في معاركه ضدّ قوات "الدعم السريع"، وتقديم مساعدات في خطط إعادة الإعمار وحوافز أخرى.[440]

ويبدو أنّ "إسرائيل" تبدو أكثر ميلاً إلى قائد قوات "الدعم السريع" في السودان محمد حمدان دقلو (حميدتي) في صراعه ضدّ البرهان. وفي هذا السياق، نشرت صحيفة الجيروزاليم بوست العبرية تقريراً وصفت فيه البرهان بأنّه يُمثّل "خطراً وجودياً" على "إسرائيل"، ويجب التحرك للقضاء على نظامه، بدعوى سعيه لتمكين الإخوان المسلمين داخل السودان، وارتباطه بتحالف وثيق مع حركة حماس وجعله من السودان ملاذاً أمناً لقادتها وعناصرها، وتشجيعه لتوسيع نفوذ إيران في الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال التعاون العسكري والاستخباراتي بينهما. ودعت الصحيفة الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع البرهان باعتباره "وكيلاً إيرانياً"، وفرض عقوبات اقتصادية عليه.[441]

ومع ذلك، تسعى "إسرائيل" إلى إبقاء جميع خيوط اللعبة بيدها في الساحة السودانية، إذ يبدو واضحاً أنّها لا ترغب في خسارة أيّ من طرفيَ الصراع، سواء البرهان أم حميدتي. ومن هذا المنطلق، اعتمدت تل أبيب سياسة توزيع الأدوار بين مؤسساتها السيادية لضمان التواصل مع الطرفين دون انحياز علني لأيّ منهما. فقد أوكلت وزارة الخارجية الإسرائيلية مهمة إدارة الاتصالات الرسمية مع معسكر البرهان، بصفته الممثل الشرعي للدولة السودانية، في حين تولّى جهاز الموساد مهمة التواصل غير الرسمي والميداني مع فريق حميدتي، بما في ذلك تبادل المعلومات واللقاءات السرية التي تناولتها عدة تقارير إعلامية خلال السنوات الماضية. وفي المجمل، تسعى "إسرائيل" عبر السودان إلى تحقيق عدة أهداف، أبرزها توسيع رقعة اتفاقيات التطبيع، وجعل السودان حلقة مهمة ضمن "اتفاقات أبراهام"، خصوصاً وأنّه كان من الدول التي تبنّت مواقف صارمة تاريخياً (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع "إسرائيل")؛ وضمان مصالحها الأمنية والاستخباراتية، منعاً من أن توفّر الفوضى ملاذاً آمناً للجماعات المسلّحة، مما يسهّل عملية تهريب السلاح ودعم فصائل محور المقاومة، وهو ما من شأنه أن يقوّض أمن

الاحتلال ويزيد من الضغوط الأمنية واللوجستية عليه. وإلى جانب ذلك، تسعى "إسرائيل" إلى تحقيق أهداف جيوسياسية أوسع، إذ لطالما سعت "إسرائيل" إلى إضعاف السودان ومنعه من بناء دولة قوية وموحَّدة، مع التركيز على التأثير في مصر عبر جارها الجنوبي والتحكّم في ملف مياه النيل، كورقة ضغط يمكن اللجوء إليها لارتهان القرار السياسي المصري. كما أنّ أهميّة موقع السودان الجغرافي على البحر الأحمر، والقريب من منطقة القرن الإفريقي، يجعله نقطة محورية على خريطة الشرق الأوسط وإفريقيا معاً.[442]

وشَهِدَت سنتا 2024–2025 محاولات أمريكية لاستعادة العلاقات المقطوعة بين "إسرائيل" وموريتانيا منذ سنة 2008. فقد نقل موقع سيمافور Semafor الأمريكي، عن مصدر مطّلع، أنّه من المقرّر أن تتّخذ جمهورية موريتانيا الإسلامية خطوة نحو استئناف العلاقات مع "إسرائيل" خلال اجتماع في البيت الأبيض بوساطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في 2025/7/9. وحسب ما ورد في الموقع، "سيلتقي الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على هامش قمة أمريكية إفريقية مُصغّرة تضمّ أربع دول أخرى من غرب إفريقيا: الغابون، وغينيا بيساو، وليبيريا، والسنغال".[443] ولا توجد دلائل على حدوث هذا الاجتماع، كما صدر نفيٌ رسمي من نواكشوط لتلك الأنباء،[444] ولكن ليس من المستبعد أن تتّجه موريتانيا، وبعض الدول العربية التي لم تُطبّع بعد مع "إسرائيل"، نحو التطبيع، في ظلّ ما تُقدّمه الولايات المتحدة الأمريكية من مغريات سياسية واقتصادية، خصوصاً وأنّ هذه الدول يصعب عليها الصمود أمام أدوات الضغط الأمريكية. ويُضاف إلى ذلك، تراجع دعم القضية الفلسطينية من الأنظمة العربية، فلم تعد القضية الفلسطينية، قضية مركزية لدى العديد منها. ولكن في ظلّ خشية هذه الأنظمة من الغضب الشعبي الرافض للتطبيع، فإنّها تفضل المحافظة على علاقات سرية مع "إسرائيل".[445]

وفي سياق متّصل، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في 2025/12/26، الاعتراف الرسمي بـ"جمهورية أرض الصومال" كدولة مستقلة وذات سيادة، لتكون "إسرائيل" أول "دولة" تعترف رسميّاً بالإقليم الصومالي الانفصالي. وأوضح مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أنّ الإعلان جاء بتوقيع مشترك بين نتنياهو ووزير الخارجية جدعون ساعر ورئيس "جمهورية أرض الصومال" عبد الرحمن محمد عبد الله، وذلك بما يتماشى مع اتفاقات أبراهام التي تمّ التوصّل إليها بمبادرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأشار مكتب نتنياهو إلى أنّ "إسرائيل" ستعمل فوراً على توسيع علاقاتها مع "أرض الصومال" عبر التعاون في مجالات الزراعة والصحة والتكنولوجيا والاقتصاد. ومن جانبه، قال وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر إنّه تحدث مع رئيس "أرض الصومال" مؤكّداً التوقيع على "اعتراف

متبادل وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة"، تشمل تعيين سفراء وفتح سفارات في البلدين. وقد رحّبت حكومة "إقليم أرض الصومال" بالاعتراف باعتباره خطوة مهمة نحو تعزيز شرعيّتها الدولية، مؤكّدة في بيان لها أنّ الاعتراف سيمهّد لإقامة علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل"، وأكّدت رغبتها في الانضمام إلى اتفاقات أبراهام.[446]

في المقابل، صرَّح الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، في مقابلة مع قناة الجزيرة، أنّه بحسب المعلومات الاستخبارية المتوافرة لديهم، فإنّ "أرض الصومال" قبلت ثلاثة شروط إسرائيلية مقابل الاعتراف، وهي: "توطين الفلسطينيين، وتأسيس قاعدة عسكرية إسرائيلية على ساحل خليج عدن، وانضمام أرض الصومال للاتفاقيات الإبراهيمية".[447]

وسبق أن أشارت تقارير إعلامية (القناة 12 الإسرائيلية) إلى أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى أن تكون أرض البنط (بونتلاند) و"أرض الصومال" (صومالي لاند) والمغرب من بين المناطق المطروحة كوجهات محتملة لاستقبال الفلسطينيين، في إطار المقترح الذي يروّج له الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، خصوصاً في ظلّ سعي بونتلاند و"أرض الصومال" للحصول على اعتراف دولي بسيادتهما على الأراضي الصومالية. وقد تُمثّل هذه الأوراق أدوات قد تستخدمها إدارة ترامب لدفع مقترحها بشأن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.[448]

وفي السياق ذاته، أشار موقع ميدل ايست مونيتور Middle East Monitor إلى أنّ الإمارات تتوسّط نيابة عن دولة الاحتلال لإنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية في "أرض الصومال" لمواجهة جماعة "أنصار الله (الحوثيون)" وإيران، مقابل اعتراف الاحتلال بـ"أرض الصومال" كدولة مستقلة.[449] كما وصف مقال منشور في الجيروزاليم بوست اعتراف "إسرائيل" بـ"أرض الصومال" بأنّه "ضربة مباشرة" لنفوذ تركيا، التي تتمتّع بنفوذ عميق في الصومال، حيث تُدرّب القوات الصومالية وتبني البنية التحتية. وربط المقال بين هذا الحدث والتعاون مع قبرص واليونان، والدعم الإسرائيلي للأكراد والدروز في سورية، راسماً ساحة مواجهة بين تل أبيب وأنقرة تمتد من البحر المتوسط إلى سورية وصولاً إلى القرن الإفريقي. كذلك، لا يمكن فصل اعتراف تل أبيب بإقليم "أرض الصومال" دولة مستقلة عن "عقيدة المحيط"، وهي استراتيجية ترمي إلى بناء تحالفات مع دول غير عربية وأقليات في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دول عربية بعيدة، بهدف كسر العزلة التي فُرضت على "إسرائيل" نتيجة الصراع العربي – الإسرائيلي.[450]

ومن جانبه، لم يتردّد وزير الخارجية الجيبوتي محمود علي يوسف، في كانون الثاني/ يناير 2024، بالقول "لم ندن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وباب المندب؛ لأننا نعدها إغاثة حقّ للفلسطينيين". وهو موقف متقدّم في دعم المقاومة، ويخالف توجهات البيئة العربية المطبّعة مع

"إسرائيل". وحول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة "الحوثيين"، قال يوسف: "تحفّظنا على المشاركة في قوة البحر الأحمر التي شكّلتها واشنطن".[451] وفي السياق ذاته، كشف رئيس الوزراء عبد القادر كامل، عن رفض بلاده طلباً أمريكياً بنصب منصة صواريخ لاستهداف "الحوثيين" في اليمن.[452]

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2025/12/2، قراراً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وطُرح مشروع القرار من قِبَل جيبوتي، والأردن، وموريتانيا، وقطر، والسنغال، وفلسطين. ويُعيد القرار المعتمد التأكيد على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، ويطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة سنة 1967، إضافة إلى دعم حلّ الدولتين.[453]

***

لم تتأثّر العلاقات التجارية بين "إسرائيل" والدول العربية المُطبِّعة معها بطوفان الأقصى، ولم تتّخذ هذه الدول أيّ إجراءات فعّالة أو عقوبات ضدّ "إسرائيل" نتيجة حربها الوحشية على غزة. وقد شَهِدَ حجم التبادل الإسرائيلي مع مصر والأردن والمغرب تحسّناً عامّاً خلال الفترة 2023–2025، ما عدا البحرين التي سجّلت صادراتها إلى "إسرائيل" قفزة كبيرة في سنة 2024، قبل أن تعود إلى مستوياتها السابقة. واستحوذت الإمارات على نحو 70.4% من التبادل التجاري العربي مع "إسرائيل" سنة 2025، وهو معدل حافظت عليه تقريباً خلال السنتين 2023–2024.

وبحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد تراجعت الصادرات الإسرائيليّة إلى مصر في سنة 2025 لتبلغ نحو 203 ملايين دولار، بعد أن ارتفعت في سنة 2024 إلى نحو 305 ملايين دولار، مقارنة بنحو 259 مليون دولار في سنة 2023. في المقابل، ارتفعت الواردات الإسرائيلية من مصر لتصل إلى نحو 358 مليون دولار في سنة 2025، بعد أن كانت نحو 274 مليون دولار في سنة 2024، ونحو 183 مليون دولار في سنة 2023.

وفيما يتعلّق بالأردن، فقد تراجعت الصادرات الإسرائيلية إليه في سنة 2025 لتصل إلى نحو 97 مليون دولار سنة 2025، بعد أن كانت نحو 108 ملايين دولار في سنة 2024، و76 مليون دولار في سنة 2023. أما الواردات الإسرائيلية من الأردن فقد ارتفعت إلى 541 مليون دولار في سنة 2025، مقارنة بنحو 369 مليون دولار في سنة 2024، ونحو 372 مليون دولار في سنة 2023.

أما المغرب، فقد شَهِدَت الصادرات الإسرائيلية إليه زيادة لتصل إلى نحو 116 مليون دولار في سنة 2025، بعد أن كانت 95 مليون دولار في سنة 2024، ونحو 63 مليون دولار في سنة 2023، في حين انخفضت الواردات الإسرائيلية من المغرب إلى نحو 13 مليون دولار في سنة 2025 مقارنة بنحو 14 مليون دولار في سنة 2024، ونحو 16 مليون دولار في سنة 2023.

وبالنسبة للبحرين، فقد ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إليها إلى نحو 8 ملايين دولار في سنة 2025، بعد أن كانت نحو 6 ملايين دولار في سنة 2024، ونحو 3 ملايين دولار في سنة 2023، بينما شَهِدَت الواردات الإسرائيلية من البحرين انخفاضاً حادّاً في سنة 2025 لتصل إلى نحو 14 مليون دولار، بعد أن كانت نحو 102 مليون دولار في سنة 2024، علماً بأنّها قد بلغت نحو 8 ملايين دولار في سنة 2023.

ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية.

جدول 6/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع الدول العربية 2023–2025 (بالمليون دولار)[454]

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2025	2024	2023	2025	2024	2023
مصر	202.6	304.5	258.5	357.9	274.4	182.7
الأردن	96.6	108.3	76	541	368.5	371.8
المغرب	115.7	95	62.5	12.5	14.4	16.2
الإمارات العربية	634.1	500.8	626.6	2,574.9	2,753.3	2,316.3
البحرين	7.5	6.3	3.4	13.7	102.2	8.1

الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية 2024–2025 (بالمليون دولار)

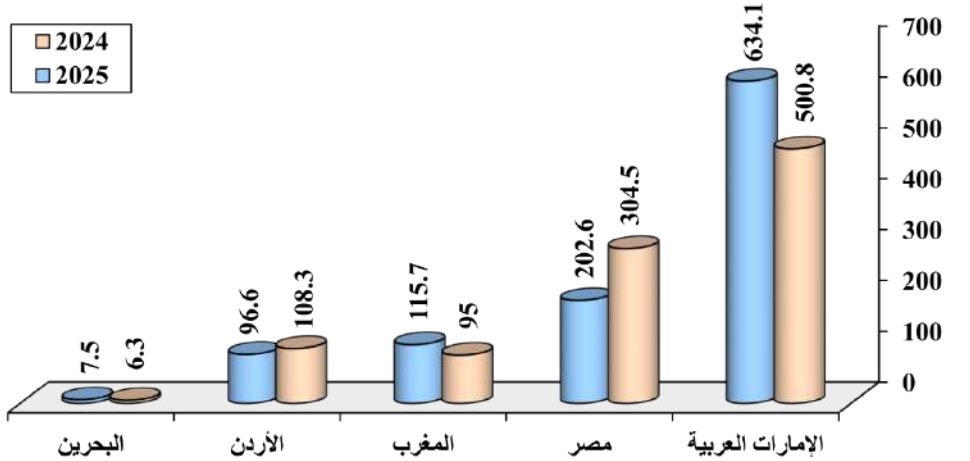

الواردات الإسرائيلية من الدول العربية 2024–2025 (بالمليون دولار)

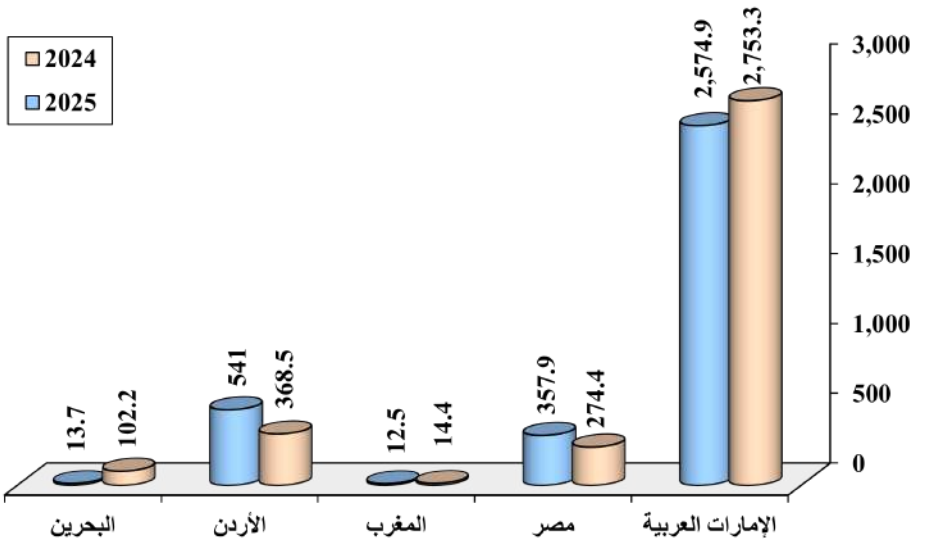

ثالثاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته:

اتّخذ الموقف العربي الشعبي المتفاعل مع العدوان الإسرائيلي على غزة خلال سنتَي 2024–2025 عدّة أشكال، تمثّلت في:

1. التظاهرات والوقفات الاحتجاجية:

جاء المغرب على رأس الدول العربية التي شهدت مظاهرات تضامناً مع غزة، والتي وصلت خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حتى أيلول/ سبتمبر 2025 إلى تنظيم 10,480 مظاهرة، تنوّعت بين وقفة ومسيرة، بحسب الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة (هيئة غير حكومية).[455] وندّدت التظاهرات التي نظّمتها "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" المشكّلة من عدة منظمات سياسية أبرزها جماعة العدل والإحسان الإسلامية المعارضة، بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واستمرار تجويع الفلسطينيين في القطاع وإغلاق المعابر.[456] وتركّز التضامن مع غزة بفعاليات مناهضة التطبيع، فقد نُظّمت احتجاجات في مراكش لمنع مشاركة وزيرة المواصلات الإسرائيلية ميري ريغيف Miri Regev في "المؤتمر الوزاري العالمي الرابع للسلامة على الطرق" الذي عقد بمدينة مراكش في شباط/ فبراير 2025.[457] كما نُظمت احتجاجات أمام موانئ الدار البيضاء وطنجة لمنع رسو سفن ميرسك المتهمة بنقل أسلحة وقطع غيار عسكرية لـ"إسرائيل".[458]

وفي تونس، ركّزت التظاهرات على الوقوف أمام السفارة الأمريكية بتونس، والتي وصلت حتى أيلول/ سبتمبر 2025 إلى 91 وقفة، مطالبة بوقف المجازر التي تُرتكب بحق المدنيين في قطاع غزة، ورفع المحتجون شعارات مناهضة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وداعمة لقطاع غزة والمقاومة الفلسطينية.[459] فيما عملت تنسيقية "العمل المشترك من أجل فلسطين" وأعضاء من "الحملة التونسية لمناهضة التطبيع" ومناصرون للقضية الفلسطينية في تونس على جمع مليون توقيع لسنّ قانون يجرّم التطبيع مع "إسرائيل".[460]

وشهدت ليبيا الكثير من المظاهرات والوقفات الشعبية التضامنية مع المقاومة وغزة وفلسطين. وعلى سبيل المثال، في أعقاب تصريحات أدلت بها وزيرة الخارجية المُقالة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، نجلاء المنقوش حول لقائها بوزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي السابق، إيلي كوهين، في روما في آب/ أغسطس 2023، وقالت فيها إنّ اللقاء جاء بترتيب من الحكومة في طرابلس، خرج المحتجون في طرابلس ومصراتة وتاجوراء، وهتف المحتجون برفض التطبيع مع "إسرائيل"، وطالبوا بضرورة فتح تحقيق مع رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة ومع المسؤولين الحكوميين المتورّطين في اللقاء الذي جرى بين المنقوش والوزير الإسرائيلي، فيما طالب المحتجون في مصراتة برحيل الحكومة برمتها.[461] واستجابة لدعوات الحراك العالمي الرافض لسياسة تجويع قطاع غزة، خرج الليبيون في وقفة احتجاجية بميدان الجزائر وسط العاصمة طرابلس، ورفع المشاركون لافتات تطالب بوقف العدوان وفتح المعابر. وجاءت الفعالية بدعوة من عدد من المبادرات الليبية، من بينها "القدس أمانتي – ليبيا"، و"التحالف من أجل مقاومة التطبيع"، إلى جانب منظمات طلابية وشبابية أخرى.[462]

وفي موريتانيا، حدثت العديد من المظاهرات والفعاليات المناصرة للمقاومة وفلسطين. على سبيل المثال، تظاهر المواطنون بالعاصمة الموريتانية نواكشوط للمطالبة بوقف الإبادة الجماعية التي تواصل "إسرائيل" ارتكابها بغزة، وجاءت التظاهرات استجابة لدعوات من "المبادرة الطلابية لمناهضة الاختراق الصهيوني والدفاع عن القضايا العادلة". وانتقد المشاركون في التظاهرات "غياب أيّ حراك عربي رسمي يرقى إلى حجم الكارثة في غزة".[463] وجاءت بعض الوقفات الاحتجاجية أمام السفارة الأمريكية بنواكشوط بمشاركة حشود غفيرة، وطالبت بـ"طرد السفارات الداعمة للاحتلال من الأراضي الموريتانية".[464]

وفي الأردن، لم تتوقّف المسيرات الجماهيرية عقب صلوات الجمعة على مدى عام ونصف تقريباً في معظم مدن وبلدات المملكة، في أحد أقوى مظاهر التفاعل مع طوفان الأقصى ودعم المقاومة ونصرة الشعب الفلسطيني، حيث نظّمت آلاف المظاهرات والفعاليات. واستجابت الجماهير لدعوات "الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماة الوطن"، وهو ملتقى شعبي يمثّل

العشرات من الشخصيات السياسية المعارضة، إضافة إلى نحو سبعة أحزاب، أبرزها حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي يمثّل جماعة الإخوان المسلمين. وردّد المتظاهرون هتافات داعمة للمقاومة وقادتها، وأخرى تؤكد وحدة المصير بين الأردن وفلسطين، مؤكّدين أنّ نصرة غزة واجب وطني وقومي وإنساني.[465] كما طالب المتظاهرون، بقطع العلاقات بشكل كامل بين الأردن و"إسرائيل"، بما فيها اتفاقية "وادي عربة للسلام" الموقَّعة سنة 1994، ووقف التبادل التجاري والبضائع والخضراوات.[466] وشَهِدَ محيط السفارة الإسرائيلية في منطقة الرابية بعمّان عشرات الفعاليات المندّدة بالعدوان على قطاع غزة، حاول خلالها المتظاهرون اقتحام مقر السفارة، إلا أنّ قوات الأمن تصدّت لهم واعتقلت العشرات منهم، واندلعت اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين.[467]

وفي سورية، شَهِدَت ساحات معظم المدن السورية، وخصوصاً بعد سقوط نظام الأسد، مظاهرات ووقفات احتجاجية كثيرة، واكبت فترة الحرب، رفع خلالها المشاركون أعلام فلسطين وصور شهداء قضوا جراء قصف الاحتلال على القطاع، مردّدين شعارات مندّدة بجرائم الاحتلال، ومطالبين المجتمع الدولي بالتحرّك العاجل لوقف حرب الإبادة بحقّ الفلسطينيين ورفع الحصار المفروض على غزة. وشدّد المحتجون في مختلف المحافظات على ضرورة توحيد المواقف العربية والإسلامية لدعم صمود الفلسطينيين في وجه العدوان الإسرائيلي المتواصل، مطالبين بإحالة قادة الاحتلال إلى المحاكم الدولية بسبب الجرائم التي ارتكبوها في قطاع غزة منذ عامين.[468]

وفي لبنان، شارك اللبنانيون والفلسطينيون في مختلف المدن والتجمعات والمخيمات الفلسطينية، من الشمال إلى الجنوب، في تظاهرات غاضبة واعتصامات ووقفات احتجاجية على مدى أيام الحرب، رافعين الأعلام الفلسطينية واللبنانية، ورايات قوى المقاومة والشعارات المندّدة بالعدوان، وسط دعوات لمحاسبة الاحتلال ووقف المجازر التي تستهدف الأبرياء.[469] كما تكررت الاعتصامات والإضرابات، بحسب تطورات الأحداث في قطاع غزة.

وواكب الشعب اليمني الحرب بقوّة وفعالية، ونظّم العديد من "المليونيات" في صنعاء تضامناً مع الشعب الفلسطيني ونُصرةً للمقاومة. وأُقيمت مئات المظاهرات والفعاليات في المدن اليمنية سواء تلك التي تقع تحت سيطرة أنصار الله (الحوثيون)، أم تحت سيطرة المجلس الرئاسي اليمني. وفي إحدى الفعاليات على سبيل المثال، نظّمت مظاهرات دعا إليها زعيم أنصار الله عبد الملك الحوثي، في "ميدان السبعين" بالعاصمة، وامتدت إلى 800 ساحة حدّدتها لجنة نصرة الأقصى، تركّزت أبرزها في محافظتَي الحديدة (179 ساحة) وإب (162 ساحة). وجاءت التظاهرات تحت شعار "ثابتون مع غزة وفلسطين.. في مواجهة القتلة والمستكبرين". ورفع المتظاهرون الأعلام

اليمنية والفلسطينية، إلى جانب لافتات تؤكّد على التضامن الثابت مع غزة. كما ردّدوا شعارات مناهضة لـ"إسرائيل" وأمريكا الداعمة لتل أبيب.[470]

ونُظّمت الكثير من المظاهرات والفعاليات الجماهيرية طوال سنتَي الحرب (مما يصعب حصره في هذا التقرير) في الكويت، والبحرين، وسلطنة عُمان، والعراق، والسودان، والصومال،... في حالة تضامن واسعة عمّت الجماهير العربية مع فلسطين ومقاومتها. وقد اتّخذت بعض البلدان العربية إجراءات لمنع الفعاليات الشعبية والمظاهرات في سياستها العامة تجاه هذه الفعاليات (الإمارات، والسعودية، ومصر)، وإن كان ذلك لم يمنع من معرفة النبض الجماهيري العام المتعاطف مع الشعب الفلسطيني والمعادي للمشروع الصهيوني كما تُظهر استطلاعات الرأي.

وقد أظهرت النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة، الذي أعلنه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2024/1/10، وشمل عيّنة حجمها 8 آلاف مستجيب في كلّ من موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والسودان، واليمن، وعُمان، وقطر، والكويت، والسعودية، والعراق، والأردن، ولبنان، والضفة الغربية في فلسطين، وهي بلدان تُمثِّل أكثر من 95% من سكان المنطقة العربية، توافق 67% من الرأي العام العربي على أنّ العملية العسكرية التي نفّذتها حماس في 7 أكتوبر 2023 هي "عملية مقاومة مشروعة"، في حين قيّمها 19% بأنّها "عملية مقاومة مشروعة شابتها بعض الأخطاء"، وعدّها 5% "عملية غير مشروعة". وهناك إجماع عربي على التضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث توافق على ذلك 92% من المستجيبين؛ عبّر 69% منهم عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في غزة وحركة حماس، في حين أفاد 23% أنّهم متضامنون مع الشعب الفلسطيني وإن اختلفوا مع حماس، وقال 1% فقط إنهم غير متضامنين. وأجمع الشارع العربي على اعتبار أنّ القضية الفلسطينية "قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم" بنسبة 92%. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه النسبة تُعدّ غير مسبوقة مقارنة بنتائج سنوات سابقة، فقد ارتفعت من 76% في نهاية سنة 2022، إلى 92% في استطلاع سنة 2024. ويرفض 89% من المستجيبين العرب أن تعترف بلدانهم بـ"إسرائيل"، مقابل 4% فقط يوافقون على ذلك. وقد ارتفعت نسبة الذين يرفضون الاعتراف من 84% في استطلاع 2022 إلى 89% في استطلاع سنة 2024. أما على صعيد ما يمكن أن تقوم به الحكومات العربية لإيقاف الحرب، فيعتقد 36% من مواطني المنطقة العربية أنّ الإجراء الأهم يتمثّل في قطع هذه الحكومات علاقاتها مع "إسرائيل" أو إلغاء عمليات التطبيع معها، في حين رأى 14% من المستجيبين أنّه يتمثّل في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من دون موافقة "إسرائيل"، وحبّذ 11% استخدام سلاح النفط من أجل الضغط على "إسرائيل" ومؤيّديها، وقال 9% بضرورة إنشاء تحالف عالمي لمقاطعة "إسرائيل".[471]

2. مقاطعة الشركات الداعمة لـ"إسرائيل":

منذ بداية الحرب المستمرة على قطاع غزة في إثر 7 أكتوبر 2023، دعمت شركات عالمية كبرى علانية جيش الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة على الفلسطينيين. وفجّر هذا الدعم موجة عربية وعالمية من الغضب عليها، تمثّلت في حملات مقاطعة واسعة كبّدتها خسائر كبيرة وغير مسبوقة. ففي العديد من الدول العربية، انخفضت مبيعات شركة ماكدونالدز بنسبة تتراوح بين 50% و90% بعد شهر واحد فقط من المقاطعة. كما خسرت الشركة 7 مليارات دولار من قيمتها، بعد اعتراف مديرها المالي بتأثير المقاطعة في الشرق الأوسط على المبيعات خلال الربع الأول من سنة 2024. من جهتها، أعلنت سلسلة المقاهي الأمريكية ستاربكس Starbucks خسائر في الربع الثاني من سنة 2024، بسبب تراجع الأرباح والإيرادات، أدّت إلى تراجع حاد في سعر السهم بنحو 16%.[472] فيما أغلقت مجموعة ماجد الفطيم، صاحبة الامتياز التجاري في المنطقة العربية لعلامة كارفور Carrefour الفرنسية لتجارة التجزئة، متاجر السلسلة في الأردن، وسلطنة عُمان، والكويت، والبحرين.[473]

ولم يقتصر الأمر على مقاطعة الشركات، بل امتدّ الأمر ليشمل مقاطعة الجامعات الغربية المتورطة في دعم الاحتلال. حيث أطلق "ائتلاف الخليج ضدّ التطبيع" حملة لمقاطعة الجامعات البريطانية المتورّطة في دعم جرائم الاحتلال الإسرائيلي، تحت شعار "دم غزة مو رخيص". وأكّد الائتلاف في بيان رسمي، أنّ "الحملة تستهدف الجامعات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تمويل وتطوير الأسلحة المستخدمة في العدوان على غزة، إضافة إلى تورّطها في قمع الاحتجاجات الطلابيّة المؤيّدة لفلسطين داخل حرمها الجامعي". وشدّد البيان على أهمية أن يكون لطلبة الخليج العربي دور فاعل في هذا الحراك، لا سيّما أنّ برامج الابتعاث الخليجية تُمثّل مصدراً مالياً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للجامعات البريطانية. يُذكر أنّ "ائتلاف الخليج ضدّ التطبيع" تأسّس سنة 2019، ويضمّ مجموعة من الجهات الشبابية الخليجية الناشطة في مواجهة المشروع الصهيوني، بحسب موقع الائتلاف الإلكتروني. ويتألّف من العديد من المنظّمات الإقليمية ومجموعات العمل في جميع أنحاء الخليج، بما في ذلك "بي دي إس BDS" الكويت، و"الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني"، و"شباب قطر ضدّ التطبيع"، و"شباب لأجل القدس – الكويت"، وغيرها.[474]

3. قوافل كسر الحصار عن غزة:

جمع "أسطول الصمود العالمي The Global Sumud Flotilla (GSF)" لكسر الحصار عن قطاع غزة 44 دولة، ونشطاء تجاوز عددهم ألف مشارك، منهم ما يقارب 800 من أسطول الصمود المغاربي. وقد شملت المشاركة نشطاء من دول المغرب العربي، وهي المغرب،

والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا،[475] إضافةً إلى دول خليجية هي البحرين، والكويت، وقطر، وسلطنة عُمان،[476] بالإضافة إلى نشطاء من الأردن.[477] ومن بين 50 سفينة مشاركة في "أسطول الصمود العالمي"، كانت 23 سفينة مغاربية.[478] ومن جانب آخر، سعت "قافلة الصمود المغاربية"، التي انطلقت من تونس، وضمّت نحو ألفي ناشط من الدول المغاربية على نحو 20 حافلة ونحو 350 سيارة، إلى الوصول إلى معبر رفح تمهيداً لعبورها إلى قطاع غزة،[479] قبل أن توقفها سلطات شرق ليبيا وتمنعها من العبور نحو معبر مساعد الحدودي مع مصر.[480] كما انطلقت في 2025/6/14 قافلة "الكرامة" التضامنيّة من لبنان نحو معبر رفح، لكنها عادت من الحدود اللبنانية – السورية بعد تعذّر عبورها، بسبب عدم سماح الأمن العام اللبناني لها بالمغادرة دون إذن رسمي من السلطات السورية.[481]

4. ملاحقة قادة الاحتلال:

أعلن "اتحاد الحقوقيين العرب" تأسيس فريق عمل قانوني عربي لملاحقة "مرتكبي جرائم الحرب جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والدفاع عن ضحايا جرائم الإبادة التي ارتكبها بحق الشعب الفلسطيني".[482] وأكّد المحامي المغربي خالد السفياني، وهو منسّق "مجموعة العمل القانونية العربية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلية"، أنّ المجموعة بصدد تقديم شكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضدّ المسؤولين الإسرائيليين، إلى جانب تحريك دعاوى قضائية في الدول العربية حيث يسمح القانون بذلك. وأضاف أنّ المغاربة الذين شاركوا في "أسطول الصمود العالمي" يحقّ لهم التقدّم بشكاوى لدى القضاء المغربي، بعد تعرّضهم للاعتقال والتعذيب على يد الجيش الإسرائيلي خلال محاولتهم كسر الحصار البحري عن غزة. وأوضح أنّ العمل لا يقتصر على ملاحقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أو كبار المسؤولين، بل يشمل كلّ من تورّط في ارتكاب الجرائم بحقّ الفلسطينيين، بمن فيهم مقدّمو الدعم السياسي أو العسكري أو الديبلوماسي مثل الولايات المتحدة.[483]

وفي سياق متّصل، أعلن عشرات الصحفيين والإعلاميين والناشطين العرب توقيع "ميثاق شرف للدفاع عن فلسطين وغزة"، وأكّد الموقعون على تسخير خبراتهم الإعلامية في مواجهة الرواية الإسرائيلية وكشف الانتهاكات المستمرّة بحقّ الفلسطينيين، معتبرين أنّ معركة الكلمة لا تقل أهميّة عن ميادين المواجهة الأخرى، وأنّ الإعلام الحرّ هو سلاح في معركة الوعي مع الاحتلال.[484]

5. التبرّعات الشعبية:

لم تتخلّف الشعوب العربية عن التبرّع لغزة، سواء كان ذلك بشكل فردي أم بشكل منظّم، وسواء كانت هذه الشعوب تنتمي لدول غنية مثل السعودية التي وصل حجم التبرعات فيها (حتى

شباط/ فبراير 2026) إلى أكثر من 745 مليون ريال سعودي (أكثر من 199 مليون دولار)،[485] أو لدول فقيرة مثل موريتانيا التي شهدت حماساً كبيراً في التبرع لغزة، والذي وصل بحسب بعض التقديرات (حتى حزيران/ يونيو 2024) قرابة 10 ملايين دولار، وهو ما يناهز 4 مليارات أوقية موريتانية.[486]

6. التعاطف الوجداني:

ظهر هذا التعاطف، على سبيل المثال، في أداء عشرات الملايين صلاة الغائب على رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الشهيد إسماعيل هنية في عدد من الدول العربية مثل اليمن ولبنان والأردن، بالتزامن مع الصلاة عليه ودفنه في العاصمة القطرية الدوحة.[487] كما تمّ تأدية صلاة الغائب على قادة القسام: محمد السنوار قائد هيئة الأركان، ومحمد شبانة قائد لواء رفح، وحكم العيسى قائد ركن الأسلحة والخدمات القتالية، ورائد سعد قائد ركن التصنيع العسكري، وحذيفة الكحلوت (أبو عبيدة) المتحدث السابق باسم كتائب القسام، وذلك في المغرب والعراق ولبنان وسورية واليمن.[488] وظهر هذا التعاطف أيضاً في نعي هيئة علماء المسلمين في العراق،[489] والمجلس الإسلامي السوري،[490] رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار، الذي استشهد خلال معركة مع جيش الاحتلال في رفح جنوب القطاع. كذلك، نعى نادِيَا الفيصلي والوحدات (قطبا الكرة الأردنية) أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام.[491]

ومن خلال رصد هذا التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2024–2025، يتّضح أنّ هذا الحراك الشعبي العربي، على الرغم من اتّساعه في عدد من البلدان، بقي في أثره العام محدوداً ورمزياً، ولم يتمكن من الاستمرار بالزخم نفسه أو من مجاراة الحرب بمسيرات أسبوعية أو شهرية منتظمة. كما لم ينجح في التأثير على مواقف الحكومات العربية من الحرب، إذ استمرت الأنظمة في سياساتها استناداً إلى حساباتها الخاصة، دون اعتبار يُذكر لحراك الشارع أو تطوره.[492] وفي المقابل، بقي النشاط الأكاديمي والطلابي في المنطقة العربية، بشكل عام، رمزياً، بل ومعدوماً في كثير من الحالات، مقارنةً بذلك الزخم الهائل الذي ملأ الجامعات الغربية.[493]

ويمكن إرجاع محدودية هذا الحراك العربي إلى استخدام الأنظمة العربية الأدوات الأمنية والقانونية، مثل الاعتقالات، وقوانين منع وتنظيم التظاهرات، لضبط أيّ نشاط جماهيري مستقل، حتى عندما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، حيث ما يزال هاجس ثورات الربيع العربي يسيطر على أذهان قادة الأنظمة العربية. ويضاف إلى ذلك التحوّلات الاجتماعية والثقافية المتمثّلة في الفردانية، والانغماس في الحياة الرقمية، بما يُقلّل من قدرة الشعوب على الانتقال من التعبير العاطفي إلى الفعل الجماعي. وقد أبرزت تجربة "قافلة الصمود" التي انطلقت عبر تونس، والجزائر، وليبيا ووصلت إلى الحدود المصرية في آب/ أغسطس 2025، هذه الصعوبة

بشكل واضح؛ فعلى الرغم من أنّ القافلة سعت إلى تحويل التضامن الرمزي إلى فعل ميداني، فإنّها اصطدمت بالقيود الأمنية عند المعبر، وأُعيد المشاركون إلى بلدانهم، كما لم تحظَ باستجابة شعبيّة على الأرض في مصر. تضاف إلى ذلك عوامل نفسيّة واجتماعيّة، مثل الإحباط المزمن من الفعل السياسي، والانشغال بالضغوط المعيشية اليومية، والخوف من العقاب، وهي عوامل أسهمت في تعزيز الصمت أو الحد من الأفعال المباشرة.[494]

خلاصة

اتّسم الموقف العربي كعادته بحالة من العجز والضعف في الفترة 2024–2025 تجاه قضية فلسطين. غير أنّ حرب الإبادة الجماعيّة التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في هذه الفترة، والتي واجهتها مقاومة بطوليّة وصمود عظيم للحاضنة الشعبية في القطاع، قد كشفت بُعداً مهمّاً في الموقف العربي، تَمثَّل في الخذلان الرسمي غير المسبوق في تاريخ الصراع مع المشروع الصهيوني. وكان بعض الأنظمة العربية شريكاً في حصار المقاومة، وفي محاولة تشويه صورتها، وفي منع التفاعل والحراك الشعبي لدعم فلسطين، بل وفي متابعة العلاقات السياسيّة والتجاريّة وتوفير شريان للاحتياجات الإسرائيلية عبر حدودها وأراضيها.

شكّلت برامج التهويد والضمّ الإسرائيلية والمصحوبة بمشاريع التهجير وإيجاد بيئات حياتيّة طاردة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مخاطر استراتيجية ليس على فلسطين وحدها، وإنما على البيئة الاستراتيجية المحيطة وخصوصاً مصر والأردن، مما دفع هذه الأنظمة مدعومة بالإجماع العربي لاتّخاذ مواقف حاسمة ضدّ التهجير. كما أنّ التغيير في النظرية الأمنية الإسرائيلية الذي تحوَّل من الردع بالتهديد إلى الردع بالتدمير، وإلى التدمير الاحترازي، وإلى محاولة تكييف المنطقة العربية والإسلامية وفق المعايير الأمنية الإسرائيلية، وليس تكييف "إسرائيل" لنفسها مع بيئة المنطقة، أدّى إلى مضاعفة تهديد الأمن القومي للبيئة الاستراتيجية المحيطة، وارتفاع مخاطر التدخّل الإسرائيلي المباشر في أنظمتها وحياة شعوبها تطبيقاً لمفهوم "أمننة حياة الناس" الذي يستهدف ضبط الحياة اليومية للناس في المنطقة وفق المعايير الإسرائيلية. وبينما واصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه المستمر على لبنان وسورية فإنّ اعتداءاته طالت اليمن وتونس وقطر، كما ضغط على الأنظمة العربية (وبإسناد أمريكي) لاتّخاذ إجراءات قاسية ضدّ التيارات الداعمة للمقاومة، وضبطها وشلّها سياسياً وإعلامياً، ومنعها من جمع التبرعات لغزة وفلسطين؛ حيث استجابت الأنظمة بدرجات متفاوتة للضغوط.

تابع الموقف الرسمي العربي سلوكه التقليدي تجاه قضية فلسطين من خلال دعم مسار التسوية السلمية وحلّ الدولتين ودعم قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وبذلت الدول

العربية جهوداً كبيرة على المستوى الدولي في محاولة تفعيل مسار التسوية السلمية، وبرز الجهد السعودي بالتنسيق مع فرنسا لعقد مؤتمر نيويورك لإنفاذ حلّ الدولتين. غير أنّ إعلان نيويورك الذي شاركت فيه الدول العربية تضمّن إدانة لحماس ومطالبتها بنزع أسلحتها، وقدّم رؤية تشترط على الفلسطينيين إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع يشارك فيها فقط من يلتزمون باتفاقات أوسلو ومسار التسوية، ويستبعد عملياً قوى المقاومة التي تشير كلّ استطلاعات الرأي أنها تتفوّق شعبياً على القوى المؤيّدة لأوسلو؛ وهو ما يُشكّل عنصر تأزيم داخلي فلسطيني، كما يُشكّل مكافأة للاحتلال واستجابة لاشتراطاته.

وقد قامت مصر وقطر بجهود كبيرة في المفاوضات والوساطة لوقف العدوان على غزة وتحقيق صفقة لتبادل الأسرى والانسحاب الإسرائيلي وإدخال المساعدات وإعادة الأعمار. وكان لإعلان ثماني دول عربية وإسلامية (مصر، والسعودية، وقطر، والأردن، والإمارات، وتركيا، وباكستان، وإندونيسيا) دعمها لخطة ترامب لقطاع غزة دور أساسيّ في حشر المقاومة في زاوية صعبة، فبالرغم من أن شقّها الأول يتحدّث عن وقف الحرب وتبادل الأسرى ودخول المساعدات، إلا أنّ جوهرها يضع الوصاية الأمريكية الخارجية على قطاع غزة وينزع سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه وحقّه في صناعة قراره وإدارة مؤسّساته، ويرهن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع ووقف اعتداءاته وفتح المعابر بالمعايير الإسرائيلية.

حافظت الدول المُطبِّعة على علاقاتها السياسيّة مع "إسرائيل" وإن كان بعضها سحب سفيره منها، كما تابعت علاقاتها التجارية، حيث شهدت نشاطاً قوياً من دول كالإمارات ومصر والأردن والبحرين. بينما تعثَّر مسار التطبيع مع السعودية التي اشترطت موافقة "إسرائيل" على حلِّ الدولتين.

من ناحية أخرى، فإنّ انشغال عدد من الدول العربية بمشاكلها وصراعاتها الداخلية، أسهم في إضعاف قدرتها على الإسهام في دعم قضية فلسطين، كما في السودان وليبيا وسورية والصومال.

تفاعلت الشعوب العربية بشكل كبير مع قضية فلسطين وخصوصاً مع معركة طوفان الأقصى، وظهر ذلك جلياً حيثما توجد مساحات حريّة لتعبير هذه الشعوب عن نفسها. فقد خرجت آلاف المظاهرات في الأردن، والمغرب، واليمن، ولبنان، والعراق، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والصومال، والكويت، وسورية. وبرزت الحشود المليونية خصوصاً في اليمن. ونُظّمت حملات شعبية واسعة لجمع التبرعات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية في تلك الدول، وكذلك في عُمان والجزائر. غير أنّ بعض الدول صارت في سنة 2025 أكثر تشدداً في التعامل مع العمل الخيري وجمع التبرعات كما في الكويت والأردن.

وفي الإطار المستقبلي، ستتركّز الجهود العربية على إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية من أجل العودة مرة أخرى إلى حكم قطاع غزة، وذلك عبر تقديم الدعم السياسي والمالي خصوصاً من دول الخليج.

وستصرّ الدول العربية (وفي القلب منها قطر، ومصر، والأردن) على تنفيذ خطة ترامب فيما يتعلق بوقف الحرب في غزة، والإسراع بالدخول في المرحلة الثانية للاتفاق، التي تتضمّن إعادة الإعمار وإعادة تنظيم الوضع السياسي والأمني في القطاع، دون أن يكون ذلك مشروطاً بنزع سلاح حماس. وبالرغم من أنّ الدول العربية لا تمانع من فكرة نزع سلاح حماس والمقاومة، إلا أنها ستسعى إلى إيجاد آلية مناسبة توافق عليها حماس، مع إعادة تكييف مهام "قوّة الاستقرار الدوليّة"، بحيث تقتصر على "حفظ السلام"، ومراقبة خطوط الهدنة.

وستكون هناك ثمّة ضغوط لنزع سلاح حزب الله في لبنان، وربط الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بذلك، غير أنّ الحزب سيرفض نزع سلاحه، وسيتم السعي لإيجاد صيغة تضمن التهدئة وسيادة الدولة اللبنانية وتجنّب أيّ مواجهات لبنانية داخلية.

وقد يعاني مسار التطبيع من التعثُّر نتيجة تصاعد الرغبة الإسرائيلية في الهيمنة على المنطقة، وفرض معاييرها الأمنية عليها، وعدم رغبتها في تقديم أي تنازلات متعلقة بحلّ الدولتين، بالإضافة إلى بيئة التهجير التي تفرضها على أهل الداخل الفلسطيني، بينما سيتزايد شعور الدول العربية بمخاطر على أمنها القومي، مما سيجعلها أكثر حذراً وتحوّطاً في الاندفاع نحو مسار التسوية السلمية.

هوامش

[1] محمد غازي الجمل، "المواقف العربية بعد عام من طوفان الأقصى،" **مجلة رؤية تركية**، مركز سيتا للبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السنة 13، العدد 4، خريف 2024، ص 80.

[2] عبدالرحمن عادل، طوفان الأقصى: المواقف العربية الرسمية والشعبية، موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2023/10/18، انظر: https://hadaracenter.com

[3] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022–2023**، ص 335.

[4] إيمان علاء الدين، لماذا سكتت الشعوب العربية عن إبادة إسرائيل لغزة؟ اتجاهات الإجابة ودلالاتها، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2025/11/12.

[5] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، موقع جامعة الدول العربية، 2024/5/16، انظر: http://www.leagueofarabstates.net/ar؛ والقرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية غير العادية، الرياض، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2024/11/11، في: https://new.oic-oci.org/Lists/ConferenceDocuments/Attachments/2702/Final%20RES%20A%20OIC.pdf؛ وبيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية "قمة فلسطين"، القاهرة، موقع رئاسة جمهورية مصر العربية، 2025/3/4، انظر: https://www.presidency.eg/AR؛ وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (34)، جمهورية العراق، جامعة الدول العربية، 2025/5/17؛ والبيان الختامي الصادر عن القمة العربية والإسلامية الطارئة لبحث الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر، الدوحة، منظمة التعاون الإسلامي، 2025/9/15، في: https://new.oic-oci.org/Lists/ConferenceDocuments/Attachments/2792/emr_is_sep_2025_fc_ar.pdf

[6] القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية غير العادية، الرياض، منظمة التعاون الإسلامي، 2024/11/11.

[7] قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16.

[8] الجامعة العربية تصدر 23 قراراً عاجلاً بشأن وقف العدوان الإسرائيلي، صحيفة **بوابة الأهرام**، القاهرة، 2024/4/3، في: https://gate.ahram.org.eg/News/4759047.aspx

[9] المرجع نفسه.

[10] البيان الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بشأن التحرك العربي والدولي لوقف العدوان وجرائم الإبادة الجماعية الوحشية والتهجير القسري التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة في شمال قطاع غزة، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2024/10/22، في: http://www.leagueofarabstates.net/ar/councils/lascouncil/Documents/20%بيان%20مجلس%20الجامعة%20بتاريخ%2022–10–2024.pdf

[11] قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16.

[12] البيان الختامي الصادر عن القمة العربية والإسلامية الطارئة لبحث الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر، الدوحة، منظمة التعاون الإسلامي، 2025/9/15.

[13] ترامب يدعو مصر والأردن لاستقبال مزيد من الفلسطينيين، سكاي نيوز عربية، 2025/1/26؛ و"سيفعلان ذلك".. ترامب يرد على سؤال عن رفض مصر والأردن لخطة استقبال الفلسطينيين من غزة، CNN بالعربية، 2025/1/31؛ والمنصة تنشر النص الكامل للمؤتمر الصحفي بين ترامب والملك عبد الله عن مستقبل غزة، موقع المنصة، 2025/2/12، في: https://manassa.news/stories/22295

[14] "وثيقة برلمانية عربية" ترفض "التهجير" وتدعم صمود الشعب الفلسطيني، **الشرق الأوسط**، 2025/2/22؛ ووثيقة برلمانية عربية لدعم صمود شعبنا ورفض مخططات التهجير والضم، وكالة وفا، 2025/2/22.

[15] بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية "قمة فلسطين"، القاهرة، رئاسة جمهورية مصر العربية، 2025/3/4.

[16] "المجلة" تنشر الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، مجلة **المجلة**، لندن، 2025/3/4، في:
https://www.majalla.com/node/324595/

[17] بيان مشترك صادر عن الاجتماع التشاوري بشأن التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمشاركة وفود رفيعة المستوى من الأمانة العامة لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي، منظمة التعاون الإسلامي، 2025/12/16، في: https://new.oic-oci.org/SitePages/NewsDetailAR.aspx?Item=3218

[18] جامعة الدول: نتائج حرب غزة الكاملة قد لا تتضح إلا بعد سنوات، سكاي نيوز عربية، 2025/10/7، في:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1825568

[19] قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (34)، جمهورية العراق، جامعة الدول العربية، 2025/5/17؛ وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16.

[20] أبو الغيط لصحيفة إسبانية: قطع العلاقات مع إسرائيل ليس سياسة حكيمة، **العربي الجديد**، 2025/5/29.

[21] إعلان بغداد: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بدورتها العادية (34)، والقمة العربية التنموية: الاقتصادية، الاجتماعية بدورتها الخامسة، بغداد، جامعة الدول العربية، 2025/5/17، في:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/summits/Documents/202025%بغداد20%اعلان.pdf

[22] القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية غير العادية، الرياض، منظمة التعاون الإسلامي، 2024/11/11.

[23] بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية "قمة فلسطين"، القاهرة، رئاسة جمهورية مصر العربية، 2025/3/4؛ وانظر أيضاً: "المجلة" تنشر الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، **المجلة**، 2025/3/4.

[24] القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية غير العادية، الرياض، منظمة التعاون الإسلامي، 2024/11/11.

[25] بيان عربي إسلامي يدين مصادقة الكنيست على مشروع لضم الضفة، الجزيرة.نت، 2025/10/23، في:
https://aja.ws/6hu3kq

[26] القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية غير العادية، الرياض، منظمة التعاون الإسلامي، 2024/11/11.

[27] المرجع نفسه؛ وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16.

[28] قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16.

[29] **القدس العربي**، 2025/9/24.

[30] مصر تشدد على ضرورة تعزيز مسار المصالحة الفلسطينية، **الشرق الأوسط**، 2024/10/12، في: https://aawsat.news/698v3؛ وجهود مصر مضنية لتوحيد الصف الفلسطيني.. دور فاعل لإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة بين فتح وحماس.. الدولة المصرية تتحرك لوقف العدوان على غزة وتفعيل الحل السلمي.. دعم دولي لجهود القاهرة فى إرساء الأمن والاستقرار، **اليوم السابع**، 2024/11/7، في: https://www.youm7.com/6769279؛ ومصدر مصري: بدء اجتماع بين حماس وفتح لبحث إنشاء لجنة لإدارة غزة، وكالة الأناضول، 2024/11/2، في: https://aa.com.tr/3382483؛ والقيادة الفلسطينية تُبلغ مصر رفضها لجنة إسناد غزّة بمشاركة حماس، **العربي الجديد**، 2025/1/13، في: https://edgs.co/cdu8p؛ وبيان الفصائل الفلسطينية من القاهرة: ندعم تسليم إدارة غزة إلى لجنة فلسطينية مؤقتة، **اليوم السابع**، 2025/10/24، في: https://www.youm7.com/7170420؛ ولجنة إدارة غزة تجتمع في مصر وحماس تتهم إسرائيل بعرقلة الاتفاق، الجزيرة.نت، 2026/1/16، في: https://aja.ws/41q1gz

[31] حماس: بدء لقاء خليل الحية مع حركة فتح برئاسة محمود العالول فى القاهرة، **اليوم السابع**، 2024/10/9، في: https://www.youm7.com/6735658؛ وانظر: محادثات بين حركتي فتح وحماس لبحث الوضع في غزة بعد الحرب، عرب 48، 2024/11/3، في: https://short.arab48.com/short/vw4j؛ و"فتح" و"حماس" في القاهرة... جولة جديدة بشأن مستقبل "إدارة غزة"، **الشرق الأوسط**، 2024/11/30، في: https://aawsat.news/yfewt؛ وحماس وفتح تبحثان في القاهرة إدارة غزة، الجزيرة.نت، 2024/12/2، في: https://aja.ws/z807nu؛ و"حماس" و"فتح" تتفقان على تشكيل لجنة لإدارة قطاع غزة، **الشرق الأوسط**، 2024/12/4، في: https://aawsat.news/zejgm؛ وفتح تبلغ مصر رفضها مقترح تشكيل لجنة إسناد غزة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/12/8، في: https://palinfo.com/news/2024/12/08/929407؛ والقيادة الفلسطينية تُبلغ مصر رفضها لجنة إسناد غزّة بمشاركة حماس، **العربي الجديد**، 2025/1/13؛ واجتماع بين حماس وفتح في القاهرة لبحث ترتيبات ما بعد الحرب في غزة، عربي 21، 2025/10/23، في: https://arabi21.com/story/1715276؛ والفصائل الفلسطينية تقرر تسليم إدارة غزة للجنة تكنوقراط وتدعو لتفعيل منظمة التحرير، الجزيرة.نت، 2025/10/24، في: https://aja.ws/ltxrzr

[32] وفد رئاسي فلسطيني في القاهرة لـ"إعادة ترتيب الوضع الداخلي"، **الشرق الأوسط**، 2025/10/22، في: https://aawsat.com/node/5200361

[33] مصر تؤكد حرصها على منع تجدد التصعيد العسكري في غزة، **الشرق الأوسط**، 2026/2/11، في: https://aawsat.news/yqa4b

[34] مصر تدرب 5 آلاف شرطي فلسطيني لنشرهم في غزة، موقع قناة العربية، 2025/8/14، في: https://ara.tv/nap4q

[35] انظر: قدس برس، 2024/2/18؛ و**القدس العربي**، 2024/2/18.

[36] محطات تفاوض بارزة سبقت اتفاق وقف إطلاق النار بغزة، الجزيرة.نت، 2025/1/15، في: https://aja.ws/8hhck2

[37] المرجع نفسه.

[38] بعد الحديث عن محور فيلادلفيا.. هل يقوض اجتياح رفح معاهدة كامب ديفيد؟، الجزيرة.نت، 2024/2/12، في: https://aja.ws/1jd11x

[39] محطات تفاوض بارزة سبقت اتفاق وقف إطلاق النار بغزة، الجزيرة.نت، 2025/1/15.

[40] صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2024/4/8. وانظر أيضاً:
Le Monde newspaper, 8/4/2024.

[41] موقع وزارة الخارجية المصرية، 2024/5/12.

[42] **القدس العربي**، 2024/5/23. وانظر أيضاً:
CNN, 22/5/2024.

[43] قطر تعلن بدء وقف إطلاق النار في غزة، الجزيرة.نت، 2025/1/19، في: https://aja.ws/cr2zmf

[44] الحرب على غزة مباشر.. أكثر من 400 شهيد بغارات إسرائيلية عنيفة على القطاع، الجزيرة.نت، 2025/3/18، في: https://aja.ws/dteard

[45] **العربي الجديد**، 2025/3/18.

[46] **الأيام**، رام الله، 2025/3/28.

[47] مباحثات مصرية قطرية بالقاهرة وحماس توافق على مقترح صفقة جديدة، و**الغد**، 2025/8/19، في: https://alghad.com/story/2042235

[48] بدء محادثات غير مباشرة بشأن غزة في شرم الشيخ، الجزيرة.نت، 2025/10/6، في: https://aja.ws/v2c0p5

[49] المرجع نفسه.

[50] ترامب: اتفاق على المرحلة الأولى لإنهاء الحرب في غزة وإطلاق الأسرى الاثنين، الجزيرة.نت، 2025/10/9، في: https://aja.ws/6ab50x

[51] ترامب يعلن إنهاء حرب غزة وتوقيع وثيقة اتفاق شاملة بشرم الشيخ، الجزيرة.نت، 2025/10/13، في: https://aja.ws/fnjk11

[52] بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية "قمة فلسطين"، القاهرة، رئاسة جمهورية مصر العربية، 2025/3/4.

[53] مصر تتحدث عن اليوم التالي في غزة.. ودور السلطة الفلسطينية، سكاي نيوز، 2025/2/8، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1775607؛ ومصر ترفض مقترح توليها إدارة غزة، الجزيرة.نت، 2025/2/26، في: https://aja.ws/uopjxy

[54] **الشرق الأوسط**، 2025/7/30؛ ومصر تكشف تفاصيل رؤيتها لإدارة غزة بعد الحرب خطوة خطوة، موقع قناة روسيا اليوم، 2025/8/13، في: https://ar.rt.com/10h8f

[55] القاهرة: لا مصر ولا أي دولة أجنبية ستحكم غزة، وكالة الأناضول، 2025/12/7، في: http://v.aa.com.tr/3764235

[56] أسوشيتد برس تكشف تفاصيل "خطة مصر" لإعادة إعمار غزة، الجزيرة.نت، 2025/2/18، في: https://aja.ws/2cg5fu؛ ومقترح مصري بإنشاء "مناطق آمنة" ضمن خطة إعمار غزة، الشرق الأوسط، 2025/2/18، في: https://aawsat.news/c3nkn

[57] مصر تعرض "أفكارا" باجتماع دولي بشأن "اليوم التالي" لحرب غزة، وكالة الأناضول، 2025/9/24، في: http://v.aa.com.tr/3697960

[58] المرجع نفسه.

[59] الجزيرة.نت، 2025/11/6.

[60] خطة مقترحة لليوم التالي للحرب في غزة تتضمن إدارة مصرية للقطاع، الجزيرة.نت، 2025/2/26، في: https://aja.ws/gl75ar؛ ومصر ترفض مقترح توليها إدارة غزة، الجزيرة.نت، 2025/2/26.

[61] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2024/7/8.

[62] الجزيرة.نت، 2024/1/12، وصحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2024/1/12؛ وموقع رئاسة الجمهورية المصرية، 2024/2/9؛ وصحيفة **الوطن**، القاهرة، 2024/2/28.

[63] **الشرق الأوسط**، 2024/5/14؛ والجزيرة.نت، 2025/8/5.

[64] موقع قناة العربية، 2024/4/7.

[65] وكالة وفا، 2024/5/24.

[66] **القدس العربي**، 8 و2024/1/31، و2024/4/28؛ والجزيرة.نت، 2024/1/27. وانظر أيضاً:
The Guardian, 8/1/2024; and site of Middle East Eye (MEE), 30/1/2024.

[67] الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية، فيسبوك، 2024/5/7.

[68] **الأيام**، رام الله، 2024/7/1.

[69] **الأيام**، رام الله، 2024/7/1.

[70] موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2024/1/22؛ و**الشرق الأوسط**، 2024/4/22.

[71] **القدس العربي**، 2025/9/5.

[72] موقع رئاسة الجمهورية المصرية، 2024/2/9.

[73] **الشرق الأوسط**، 2025/1/26.

[74] **الشرق الأوسط**، 2025/2/27.

[75] الهيئة العامة للاستعلامات، 2025/3/21.

[76] **العربي الجديد**، 2025/7/16. وانظر أيضاً: موقع وزارة الخارجية المصرية، 2025/7/16.

[77] **القدس العربي**، 2025/9/5.

[78] الجزيرة.نت، 2025/11/15.

[79] مصر: لا استقرار في المنطقة بدون حل عادل يضمن قيام دولة فلسطينية، موقع الشرق، 2025/9/23، في: https://asharq.co/mw5xe

[80] حل الدولتين.. كيف تواجه مصر محاولة تصفية القضية الفلسطينية؟، سكاي نيوز عربية، 2025/7/28، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1811003؛ وانظر أيضاً:

High-level International Conference for the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two-State Solution, UN: The Question of Palestine, https://www.un.org/unispal/high-level-conference-two-state-solution-july2025/

[81] مصر: لا استقرار في المنطقة بدون حل عادل يضمن قيام دولة فلسطينية، موقع الشرق للأخبار، 2025/9/23.

[82] **الشرق الأوسط**، 2025/4/5؛ ومصر تدين استمرار توسع إسرائيل عسكريا بغزة وتجاهل مقترح التهدئة، وكالة الأناضول، 2025/9/1، في: http://v.aa.com.tr/3675705

[83] مصر تدين استمرار توسع إسرائيل عسكريا بغزة وتجاهل مقترح التهدئة، وكالة الأناضول، 2025/9/1.

[84] مصر تدين الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، **اليوم السابع**، 2026/1/31، في: https://www.youm7.com/7288208

[85] **القدس العربي**، 2025/10/6.

[86] هجوم إسرائيلي جديد على مصر بسبب سفير تل أبيب الجديد، موقع قناة روسيا اليوم، 2024/9/11، في: https://ar.rt.com/ya9q؛ ومصر تجاهلت دعوة سفير إسرائيل لحفل استقبال الدبلوماسيين الجدد، الشرق الأوسط، 2025/3/30، في: https://aawsat.news/63ts4؛ ولماذا جمدت مصر تعيين سفير جديد لها في إسرائيل؟ ولأي حجم وصل مستوى العلاقات الديبلوماسية بين الجانبين؟، i24NEWS، 2025/5/11، في: https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/artc-94d76e78؛ **والعربي الجديد**، 2025/5/11.

[87] موقع وزارة الخارجية المصرية، 2024/5/12.

[88] **العربي الجديد**، 2024/5/7.

[89] عرب 48، 2024/4/24. وانظر أيضاً:

Emanuel Fabian, Shin Bet, IDF chiefs visited Egypt today to discuss looming Rafah offensive – report, The Times of Israel, 24/4/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/shin-bet-idf-chiefs-visited-egypt-today-to-discuss-looming-rafah-offensive-report/

[90] **العربي الجديد**، 2024/6/12. وانظر أيضاً:

Scoop: U.S. holds meeting with Israeli and Arab generals amid Gaza war, Axios, 12/6/2024, https://www.axios.com/2024/06/12/israel-arab-militaries-meeting-gaza

[91] **الشرق الأوسط**، 2024/7/12.

[92] David Kenner, Arab states expanded cooperation with Israeli military during Gaza war, files show, site of *The Washington Post* newspaper, 11/10/2025, https://www.washingtonpost.com/national-security/2025/10/11/us-israel-arab-military-leaked-documents/

[93] عربي 21، 2024/2/27.

[94] **الشرق الأوسط**، 2025/3/5.

[95] عربي 21، 2024/2/27. وانظر أيضاً:

Ari Rabinovitch, Israel says gas exports to Egypt, Jordan rose 25% in 2023, Reuters, 26/2/2024, https://www.reuters.com/business/energy/israel-says-gas-exports-egypt-jordan-rose-25-2023-2024-02-26/

[96] الجزيرة.نت، 2025/8/7؛ وصفحة إيلي كوهين (@elicoh1)، منصة إكس/ تويتر، 2025/8/7، في: https://x.com/elicoh1/status/1953442295975420270?s=20 (باللغة العبرية)

وانظر أيضاً:

Steven Scheer, Israel's Leviathan signs $35 billion natural gas supply deal with Egypt, 7/8/2025, Reuters, https://www.reuters.com/business/energy/israels-leviathan-signs-35-billion-natural-gas-supply-deal-with-egypt-2025-08-07/

[97] عرب 48، 2025/9/2. وانظر أيضاً:
Jacob Wirtschafter and Mina Nader, Gas and Gaza: Energy Pact Tests Israel–Egypt Relations, site of The Media Line, 9/9/2025, https://themedialine.org/top-stories/gas-and-gaza-energy-pact-tests-israel-egypt-relations/

[98] **الشرق الأوسط**، 2025/9/18. وانظر أيضاً:
Shadia Nasralla and Stephanie Kelly, Chevron, Israeli pipeline operator to kickstart new gas pipeline to Egypt, Reuters, 16/9/2025, https://www.reuters.com/business/energy/chevron-israeli-pipeline-operator-kickstart-new-gas-pipeline-egypt-2025-09-16/

[99] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/fr_trade12_2025/td1.pdf

[100] **القدس العربي**، 2025/4/1.

[101] مصر: اعتقال عشرات المتظاهرين السلميين، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2023/11/1، في: https://www.hrw.org/ar/news/2023/11/01/egypt-dozens-peaceful-protesters-detained

[102] منذ بداية حرب غزة: اعتقال 120 مصرياً على الأقل بينهم طفلين واتهامهم بـ"الإرهاب" بسبب دعم فلسطين، موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024/5/2، انظر: https://eipr.org؛ ومصر: يجب إطلاق سراح المتظاهرين والنشطاء المعتقلين بسبب تضامنهم مع فلسطين، موقع منظمة العفو الدولية، 2024/6/14، في: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/06/egypt-release-protesters-and-activists-detained-over-palestine-solidarity/؛ و"المبادرة المصرية" تدين إحالة 64 شخصاً إلى المحاكمة بعد اعتقالهم في مظاهرات داعمة لفلسطين، **القدس العربي**، 2025/12/9.

[103] الجزيرة.نت، 2024/5/5.

[104] الجزيرة.نت، 2024/10/8. وانظر أيضاً:
Stefanie Hausheer Ali, Five impacts of the Gaza war to watch, site of Atlantic Council, 3/6/2024, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/five-impacts-of-the-gaza-war-starbucks-boycotting/

[105] الجزيرة.نت، 2024/10/8.

[106] المؤشّر العربي 2025/2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/ يناير 2026، في: https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Documents/AOI-2025-Full-report.pdf؛ والمؤشّر العربي 2025/2024 في نقاط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/ يناير 2026، في: https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Documents/The-2025-Arab-Opinion-Index-in-Brief-AR.pdf

[107] **القدس العربي**، 2024/8/11.

[108] محمد غازي الجمل، الأردن وطوفان الأقصى.. أبعاد التأثّر والتأثير، الجزيرة.نت، 2024/1/17، في: https://aja.ws/639qv3

[109] مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4430، 2024/9/9، نقلاً عن **معاريف**، 2024/9/9، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/35195

[110] مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4464، 2024/10/20، نقلاً عن **هآرتس**، 2024/10/20، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/35488

[111] **الشرق الأوسط**، 2025/9/18. وانظر أيضاً:
Aid driver kills two Israeli military personnel at Jordan border crossing, Reuters, 18/9/2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-military-says-received-report-shooting-jordan-border-crossing-2025-09-18/

[112] الجزيرة.نت، 2025/5/19، في: https://aja.ws/2a5hmc؛ و**العربي الجديد**، 2025/12/8. وانظر أيضاً:
Israel begins construction of major eastern border security barrier, i24NEWS, 8/12/2025, https://www.i24news.tv/en/news/israel/defense/artc-israel-begins-construction-of-major-eastern-border-security-barrier

[113] عاطف الجولاني، ورقة سياسات: الأردن والتداعيات الأمنية لمعركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/12/5، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PP-alAqsaFlood-Jordan_Atef-alJoulani_12-24.pdf

[114] محمد العودات، قراءة في الموقف الأردني من الحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2023/12/17، في: https://aja.ws/wkd12f

[115] خلفيات الموقف الأردني من العدوان الإسرائيلي على غزة ومحدداته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023/11/14، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-jordanian-response-to-the-war-ongaza.aspx

[116] حسن البراري، خيارات الأردن ومخاوفه من الحرب الإسرائيلية على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2024/10/1، انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6040#a2

[117] خلفيات الموقف الأردني من العدوان الإسرائيلي على غزة ومحدداته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023/11/14.

[118] محمد غازي الجمل، الأردن وطوفان الأقصى.. أبعاد التأثّر والتأثير، الجزيرة.نت، 2024/1/17.

[119] الأبعاد الاستراتيجية والإقليمية لعملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة، موقع معهد السياسة والمجتمع، 2023/10/12، في: https://wp.me/pdSIuF-1E9

[120] عاطف الجولاني، ورقة سياسات: الأردن والتداعيات الأمنية لمعركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/12/5.

[121] سلام فريحات، الحرب الإسرائيلية على غزة.. كيف تلقي ظلالها على الاقتصاد الأردني؟، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2024/3/1، في: https://www.trtarabi.com/article/17184138

[122] خطاب الملك أمام الأمم المتحدة يضع العالم أمام مسؤولياته الإنسانية والقانونية تجاه معاناة الفلسطينيين، وكالة بترا، 2024/9/24، في: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=292060&lang=ar&name=news

[123] الصفدي: تهجير فلسطينيي الضفة للأردن بمثابة إعلان حرب، الجزيرة.نت، 2024/9/5، في: https://aja.ws/hrg66a

[124] معنيون: لقاء الملك مع ترمب عكس شجاعة جلالته في الدفاع عن مصالح الأردنيين والفلسطينيين، وكالة بترا، 2025/2/12، في: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=304560&lang=ar&name=news

[125] الملك يجدد التأكيد على لاءاته الثلاث، وكالة بترا، 2025/2/17، في: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=304984&lang=ar&name=news&cat=news

[126] عاطف الجولاني، ورقة سياسات: الأردن والتداعيات الأمنية لمعركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/12/5.

[127] **الشرق الأوسط**، 2025/4/22، في: https://aawsat.news/z98vg

[128] الجزيرة.نت، 2025/7/27، في: https://aja.ws/6zkmmv

[129] صفحة قناة المملكة، فيسبوك، 2025/7/28، في: https://www.facebook.com/watch/?v=1268025814724090

[130] **الشرق الأوسط**، 2025/10/27، في: https://aawsat.com/node/5201947؛ وانظر أيضاً:
Fergal Keane, International troops won't want to enforce Gaza peace, says King of Jordan, BBC, 27/10/2025, https://www.bbc.com/news/articles/cge5ngz11xpo

[131] الجزيرة.نت، 2026/1/21، في: https://aja.ws/m6mbhf

[132] عاطف الجولاني، ورقة سياسات: الأردن والتداعيات الأمنية لمعركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/12/5.

[133] طارق ديلواني، الأردن يدعو لضبط سقف "احتجاجات غزة" بعد تداخل "الإخوان"، إندبندنت عربية، 2025/4/6، في: https://www.independentarabia.com/node/621168/

[134] اعتقالات جديدة بحق عشرات المتظاهرين الداعمين لغزة في الأردن، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/4/10، في: https://refugeesps.net/post/30570

[135] الأردن يحلّ "الإخوان" ويحظر أنشطتها، **الشرق الأوسط**، 2025/4/23، في: https://aawsat.news/b6fk4

[136] الجزيرة.نت، 2025/4/16، في: https://aja.ws/ie2czo؛ وموقع قناة العربية، 2025/4/15، في: https://ara.tv/1om37

[137] عربي 21، 2026/1/13. وانظر أيضاً:
Treasury and State Departments Designate Muslim Brotherhood Branches as Terrorist Organizations, site of US Department of Treasury, 13/1/2026, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0357

[138] **الشرق الأوسط**، 2023/11/21، في: https://aawsat.news/6jg7a

[139] **الشرق الأوسط**، 2025/8/17، في: https://aawsat.news/5mjap؛ ووكالة بترا، 2025/8/18، في: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=322989&lang=ar&name=news

[140] **الشرق الأوسط**، 2024/10/1، في: https://aawsat.news/yma4s

[141] **الشرق الأوسط**، 2025/6/13، في: https://aawsat.news/nuky7؛ والجزيرة.نت، 2025/6/13، في: https://aja.ws/2n15qf

[142] وزير الاتصال الحكومي: المملكة لم ولن تسمح باختراق أجوائها ولن تكون ساحة حرب لأي صراع، وكالة بترا، 2025/6/13، في:
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=316539&lang=ar&name=news&cat=news

[143] منذ تأسيسها.. 556 مليون دولار مجموع مساعدات الخيرية الهاشمية لفلسطين، موقع قناة المملكة، 2025/8/5، في: https://www.almamlakatv.com//news/175490

[144] بعد ضغط أميركي: إسرائيل تمدد اتفاقية المياه مع الأردن لنصف سنة فقط، عرب 48، 2024/5/16، في: https://short.arab48.com/short/DGm8

[145] الجزيرة.نت، 2024/3/4.

[146] **الشرق الأوسط**، 2025/3/5، في: https://aawsat.news/28jb3

[147] عربي 21، 2024/2/22، في: https://arabi21.com/story/1577437

[148] الجزيرة.نت، 2024/8/15، في: https://aja.ws/2u6cyf

[149] محمد غازي الجمل، الأردن وطوفان الأقصى.. أبعاد التأثّر والتأثير، الجزيرة.نت، 2024/1/17.

[150] طارق أحمد حمود، التقدير الاستراتيجي (140): مستقبل الملف الفلسطيني في سورية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/5/8، في:
https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/St-Assessment/Str-Ass_140_5-25.pdf

[151] حنين عمر مراد، اللاجئون الفلسطينيون في سورية بعد سقوط النظام: واقع جديد – آمال وتحديات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/8/11، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_HaninMourad_PalIssue_PalSyria_Fall-Assad-Regime_8-25.pdf

[152] فاضل المناصفة، كيف يؤثر سقوط الأسد على القضية الفلسطينية؟، موقع إيلاف، 2024/12/13، في: https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2024/12/1555771.html

[153] حسام أبو حامد، ما بعد الأسد... إجابات سورية عن أسئلة فلسطينية، **العربي الجديد**، 2024/12/16، في: https://edgs.co/3cvyh

[154] حنين عمر مراد، اللاجئون الفلسطينيون في سورية بعد سقوط النظام: واقع جديد – آمال وتحديات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/8/11.

[155] الجزيرة.نت، 2025/10/5، في: https://aja.ws/xvb1q4

[156] **العربي الجديد**، 2025/1/9، في: https://edgs.co/8xrcd

[157] حنين عمر مراد، اللاجئون الفلسطينيون في سورية بعد سقوط النظام: واقع جديد – آمال وتحديات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/8/11.

158 أيمن فهمي أبو هاشم، شركاء المصير... هواجس فلسطينيي سورية وتطلعاتهم في الدولة السورية الجديدة "ورقة تقييم أولى ورؤية للمستقبل"، موقع المركز السوري لدراسات الرأي العام "مدى"، 2025/7/1، انظر:
https://mada-sy.net

159 حنين عمر مراد، اللاجئون الفلسطينيون في سورية بعد سقوط النظام: واقع جديد – آمال وتحديات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/8/11.

160 **العربي الجديد**، 2024/12/28، في: https://edgs.co/2lvja

161 **الشرق الأوسط**، 2025/4/22، في: https://aawsat.news/jzmxe

162 قيادي بحماس: الشرع سلَّم الحركة مقراتها في سوريا ورفع الحظر عن ممتلكاتها، المنصة، 2025/2/9، في:
https://manassa.news/news/22233

163 حنين عمر مراد، اللاجئون الفلسطينيون في سورية بعد سقوط النظام: واقع جديد – آمال وتحديات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/8/11.

164 أميركا تجدد مطالبتها لسوريا بترحيل الفصائل الفلسطينية والتفاوض مع "إسرائيل"، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/6/18، في: https://refugeesps.net/post/31183؛ وانظر:
Remarks at a UN Security Council Briefing on the Political and Humanitarian Situations in Syria, site of United States Mission to the United Nations, 17/6/2025, https://usun.usmission.gov/remarks-at-a-un-security-council-briefing-on-the-political-and-humanitarian-situations-in-syria-11/

165 الشيباني: سوريا لن تشكل تهديداً لأي من دول المنطقة بما فيها إسرائيل، الشرق، 2025/4/25، في:
https://asharq.co/6jj75

166 وكالة وفا، 2025/1/28، في: https://www.wafa.ps/pages/details/112791

167 فاضل المناصفة، كيف يؤثر سقوط الأسد على القضية الفلسطينية؟، إيلاف، 2024/12/13.

168 محمود البازي، الجبهة الصامتة في "محور المقاومة": مقاربة سوريا للحرب في غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2024/6/13، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5948

169 سياسة إسرائيل في سورية: تدخُّل عسكري ورهان على الأقليات، موقع مركز الإمارات للسياسات، 2025/3/28، في:
https://www.epc.ae/ar/details/brief/siasat-israel-fi-suria-tdkhkhul-askari-warihan-ala-alaqaliyat

170 مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4511، 2024/12/13، نقلاً عن **يسرائيل هيوم**، 2024/12/13، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/35919؛ وانظر:
Prime Minister's Office Statement - 12 December 2024, site of Ministry of Foreign Affairs of Israel, 12/12/2024, https://www.gov.il/en/pages/pmo-statement-12-dec-2024

171 أحمد الشرع: إسرائيل اعتدت علينا أكثر من 1000 مرة في الأشهر الأخيرة، صفحة قناة العربية، فيسبوك، 2025/9/22، في: https://www.facebook.com/watch/?v=728923043515466

172 الجزيرة.نت، 2024/12/10، في: https://aja.ws/p6cbli

173 مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4507، 2024/12/9، نقلاً عن **يسرائيل هيوم**، 2024/12/9، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/35883

174 عبد الوهاب عاصي، التحدي الإسرائيلي: سوريا بين استكمال الرؤية الإستراتيجية وتفادي الصدام، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/7/6، انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6259

175 فيصل علوش، "سورية تطلب الودّ، وإسرائيل تتمنّع: من المواجهة إلى النادي الأبراهيمي،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 144، خريف 2025، في:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657835

176 عبد الوهاب عاصي، التحدي الإسرائيلي: سوريا بين استكمال الرؤية الإستراتيجية وتفادي الصدام، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/7/6.

[177] أحمد الشرع: إسرائيل اعتدت علينا أكثر من 1000 مرة في الأشهر الأخيرة، صفحة قناة العربية، فيسبوك، 2025/9/22.

[178] مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4511، 2024/12/13، نقلاً عن **يسرائيل هيوم**، 2024/12/13.

[179] **الشرق الأوسط**، 2024/12/12، في: https://aawsat.news/9v8ff

[180] عربي 21، 2024/12/11، في: https://arabi21.com/story/1647327

[181] مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4573، 2025/2/27، نقلاً عن **معاريف**، 2025/2/27، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/36406

[182] **العربي الجديد**، 2025/8/26، في: https://edgs.co/vvbk7

[183] **الشرق الأوسط**، 2024/12/14، في: https://aawsat.news/buptg

[184] فيصل علوش، "سورية تطلب الودّ، وإسرائيل تتمنّع: من المواجهة إلى النادي الأبراهيمي".

[185] عبد الوهاب عاصي، التحدي الإسرائيلي: سوريا بين استكمال الرؤية الإستراتيجية وتفادي الصدام، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/7/6.

[186] Ragip Soylu, Turkey and Israel set up hotline over Syria tensions, MEE, 21/5/2025, https://www.middleeasteye.net/news/turkey-israel-establish-hotline-syria

[187] وزير الدفاع يستقبل وفداً رفيع المستوى من جمهورية روسيا الاتحادية، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2025/11/16، في: https://sana.sy/locals/2330189/؛ وانظر أيضاً:

Nada AlTaher and Nada Atallah, "Optimistic at best": Doubts over Syrian bid for Russia to deter Israeli attacks, *The National* newspaper, 18/11/2025, https://www.thenationalnews.com/news/mena/2025/11/18/syrian-and-russian-defence-officials-tour-southern-syria

[188] الجزيرة.نت، 2025/10/6، في: https://aja.ws/5jj3qq؛ و**القدس العربي**، 2024/12/11، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3432499

[189] وزير الخارجية الإسرائيلي يطالب بحكم فيدرالي ومناطق حكم ذاتي في سوريا، موقع تلفزيون سوريا، 2025/2/25، في: https://www.syria.tv/304511؛ وانظر أيضاً:

Israel-EU Association Council meeting convenes in Brussels, Ministry of Foreign Affairs of Israel, 24/2/2025, https://www.gov.il/en/pages/association-meeting

[190] سياسة إسرائيل في سورية: تدخُّل عسكري ورهان على الأقليات، مركز الإمارات للسياسات، 2025/3/28.

[191] قائد قوات سوريا الديمقراطية يطالب بإقامة منطقة حكم ذاتي، سكاي نيوز عربية، 2025/10/7، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1825545

[192] سياسة إسرائيل في سورية: تدخُّل عسكري ورهان على الأقليات، مركز الإمارات للسياسات، 2025/3/28.

[193] إبراهيم عبد الكريم، الجنوب السوري ومخاطر السيطرة الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/9/23، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Ibrahim-AbdelKarim_Israel-SouthSyria-Control_9-25.pdf

[194] **العربي الجديد**، 2025/3/2، في: https://edgs.co/esbgi

[195] عربي 21، 2025/3/3. وانظر أيضاً:

Emanuel Fabian, Netanyahu and Katz direct IDF to 'prepare to defend' Syrian Druze suburb of Damascus, The Times of Israel, 1/3/2025, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-and-katz-direct-idf-to-prepare-to-defend-syrian-druze-suburb-of-damascus/

[196] اشتباكات بين عشائر ومقاتلين دروز في محيط السويداء، سكاي نيوز عربية، 2025/7/18، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1809397

[197] الجزيرة.نت، 2025/7/16، في: https://aja.ws/zrf8ts

[198] مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4683، 2025/7/15، نقلاً عن **هآرتس**، 2025/7/14، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/37299

[199] وزير خارجية إسرائيل يوعز بإرسال مساعدات عاجلة لدروز السويداء، سكاي نيوز عربية، 2025/7/31، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1811582

[200] إبراهيم عبد الكريم، الجنوب السوري ومخاطر السيطرة الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/9/23.

[201] الجزيرة.نت، 2025/4/25، في: https://aja.ws/flf0wx

[202] عربي 21، 2025/9/17. وانظر أيضاً:

Israel said arming, paying salaries of Druze militia in Syria's Sweida area, The Times of Israel, 16/9/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/israel-said-arming-paying-salaries-of-druze-militia-in-syrias-sweida-area/

[203] الجزيرة.نت، 2025/9/25، في: https://aja.ws/t2gdt7؛ ووكالة الأناضول، 2025/7/16، في: http://v.aa.com.tr/3632505

[204] الجزيرة.نت، 2025/9/5، في: https://aja.ws/37avy8

[205] سكاي نيوز عربية، 2025/8/17، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1814287

[206] Carmit Valensi, From a "Jihadist in a Suit" to Hummus in Damascus? Shifts in Israeli Policy Toward Syria, INSS, 10/7/2025, https://www.inss.org.il/publication/syria-israel/

[207] سكاي نيوز عربية، 2025/7/25، في: https://www.skynewsarabia.com/world/1810510؛ والجزيرة.نت، 2025/8/20، في: https://aja.ws/sk3y49؛ وانظر أيضاً:

Barak Ravid, Senior Israeli and Syrian officials hold U.S.-brokered talks on de-escalation, Axios, 24/7/2025, https://www.axios.com/2025/07/24/senior-israeli-and-syrian-officials-hold-us-brokered-talks-on-de-escalation

[208] تقسيم سوريا إلى 3 مناطق أمنية ووقف نشاط المقاومة الفلسطينية، موقع عربي بوست، 2025/9/19، في: https://arabicpost.net/?p=1257519؛ وانظر أيضاً:

Barak Ravid, Scoop: Israel presented Syria with proposal for new security agreement, Axios, 16/9/2025, https://www.axios.com/2025/09/16/israel-syria-security-agreement-dermer

[209] ما هي بنود الاتفاق الأمني المرتقب بين دمشق وتل أبيب؟، موقع قناة العربية، 2025/8/25، في: https://ara.tv/6o96g؛ وانظر أيضاً:

Barak Ravid, Scoop: U.S. working on Israel-Syria deal for humanitarian corridor to Suwayda, Axios, 12/8/2025, https://www.axios.com/2025/08/12/israel-syria-corridor-suwayda-tom-barrack

[210] ركائز الاتفاق الأمني المرتقب بين إسرائيل وسورية، مركز الإمارات للسياسات، 2025/9/26، في: https://www.epc.ae/ar/details/featured/rakayiz-alaitifaq-alamni-almurtaqab-bayn-israel-wa-suria

[211] رويترز، 2025/11/6.

[212] CNN بالعربية، 2025/11/6.

[213] الجزيرة.نت، 2025/10/1، في: https://aja.ws/nq74lf

[214] **العربي الجديد**، 2025/6/30، في: https://edgs.co/4q5rb؛ وانظر أيضاً:

FM Sa'ar meets with Austrian Foreign Minister Beate Meinl-Reisinger, Ministry of Foreign Affairs of Israel, 30/6/2025, https://www.gov.il/en/pages/fm-sa-ar-meets-with-austrian-foreign-minister-beate-meinl-reisinger-30-june-2025

[215] **القدس العربي**، 2025/7/14، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3508830

[216] الجزيرة.نت، 2025/12/3، في: https://aja.ws/1u19n8؛ وانظر أيضاً:
General Assembly Adopts Texts Demanding Israeli Withdrawal from Occupied Territories, UN, 2/12/2025, https://press.un.org/en/2025/ga12737.doc.htm

[217] رياض معسعس، الشرع ومعضلة تربيع الدائرة في العلاقة مع إسرائيل"، **القدس العربي**، 2025/7/14، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3508830

[218] بسام بربندي، دمشق وتل أبيب.. هل اقتربت لحظة السلام؟، موقع تلفزيون سوريا، 2025/7/12، في: https://www.syria.tv/321709

[219] المباحثات السرية بين سورية وإسرائيل: مصالح أمنية آنية واستراتيجية مُؤجلة، مركز الإمارات للسياسات، 2025/6/4، في: https://www.epc.ae/ar/details/scenario/almubahathat-alsiriyat-bayn-suriat-wa-iisrayiyl-masalih-amniatan-aniat-wastiratijiat-muajala

[220] محمود علوش، هل تتجه سوريا نحو الانضمام إلى اتفاقيات أبراهام؟، موقع تلفزيون سوريا، 2025/6/28، في: https://www.syria.tv/320109

[221] Carmit Valensi, From a "Jihadist in a Suit" to Hummus in Damascus? Shifts in Israeli Policy Toward Syria, INSS, 10/7/2025.

[222] عاطف الجولاني، محددات الموقف السوري من العلاقة مع "إسرائيل"، سلسلة إضاءات سياسية 17، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/5/29، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/Political-Insights-17_Atef-alJoulani_5-25.pdf

[223] نصّ البيان بشأن الترتيبات الأمنية وآلية التنسيق بين إسرائيل وسوريا، الجزيرة.نت، 2026/1/7، في: https://aja.ws/xaduql؛ وانظر أيضاً:
Joint Statement on the Trilateral Meeting Between the Governments of the United States of America, the State of Israel, and the Syrian Arab Republic, site of U.S. Department of State, 6/1/2026, https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2026/01/joint-statement-on-the-trilateral-meeting-between-the-governments-of-the-united-states-of-america-the-state-of-israel-and-the-syrian-arab-republic/

[224] أحمد الحاج علي، "العدوان على لبنان يكشف الواقع الفلسطيني اجتماعياً وسياسياً،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 143، صيف 2025، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657435

[225] المرجع نفسه.

[226] السلاح الفلسطيني مُلاحَق في لبنان! بيروت تتعرّض لضغوط خارجية بسببه، فهل تتخلى المقاومة عنه؟، عربي بوست، 2025/5/20، في: ttps://arabicpost.net/?p=1253125

[227] الجزيرة.نت، 2025/5/21، في: https://aja.ws/13597p

[228] الجزيرة.نت، 2025/5/23، في: https://aja.ws/g5bpa6

[229] الجزيرة.نت، 2025/9/13، في: https://aja.ws/lhkvir

[230] الجزيرة.نت، 2024/12/21، في: https://aja.ws/jg7oh5

[231] موقع النشرة، 2025/9/21، في: https://www.elnashra.com/news/show/1742385

[232] موقع جنوبية، 2025/5/21، في: هل-رفضت-حماس-تسليم-السلاح؟/https://janoubia.com/2025/05/21

[233] بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/5/28، في: https://refugeesps.net/post/31003

[234] حنين غدار وإيهود يعاري، نزع سلاح الفصائل الفلسطينية في لبنان يعني نزع سلاح حزب الله، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني، 2025/5/22، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/nz-slah-alfsayl-alflstynyt-fy-lbnan-yny-nz-slah-hzb-allh

[235] عربي 21، 2025/9/15، في: https://arabi21.com/story/1707178

[236] سكاي نيوز عربية، 2023/11/3، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1667293

237 نوايا غامضة على الحدود: هل يتجه "حزب الله" إلى فتح جبهة حرب واسعة مع إسرائيل؟، مركز الإمارات للسياسات، 2023/10/18، في: https://epc.ae/ar/details/scenario/nawaya-ghamida-ala-alhudud

238 عباس عاصي، تداعيات حرب إسرائيل وحماس على حزب الله في لبنان، نشرة صدى الإلكترونية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2023/11/16، في: https://carnegieendowment.org/ar/sada/2023/11/hezbollah-and-the-israel-hamas-war-repercussions-for-lebanon

239 معالي لطفي سالم، السيناريوهات المتاحة أمام حزب الله فى مواجهة كسر "قواعد الاشتباك"، مجلة **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2024/10/7، في: https://www.siyassa.org.eg/News/21865.aspx

240 موقع الحدث، 2024/9/18، انظر: https://www.alhadath.net/؛ وانظر أيضاً:

Emanuel Fabian, Gallant says Israel's focus has moved to northern front as 'new phase' of war begins, The Times of Israel, 18/9/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/gallant-says-israels-focus-has-moved-to-northern-front-as-new-phase-of-war-begins/

241 موقع قناة العربية، 2024/9/18. وانظر أيضاً:

William Christou, 'We are isolated, tired, scared': pager attack leaves Lebanon in shock, *The Guardian*, 20/9/2024, https://www.theguardian.com/world/2024/sep/20/we-are-isolated-tired-scared-pager-attack-leaves-lebanon-in-shock

242 موقع النشرة، 2024/9/23، في: https://www.elnashra.com/news/show/1686357؛ وانظر أيضاً:

Emanuel Fabian, IDF announces name of military offensive against Hezbollah: Northern Arrows, The Times of Israel, 23/9/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-announces-name-of-military-offensive-against-hezbollah-northern-arrows/

243 رابحة سيف علام، اغتيال نصر الله: هل يُقوِّض نفوذ حزب الله وينهي قدراته العسكرية؟، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024/10/1، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/21278.aspx

244 موقع DW، 2024/10/1، في: https://p.dw.com/p/4lGRW

245 الجزيرة.نت، 2024/11/27، في: https://aja.ws/n8wnkt

246 Dw، 2024/11/26، في: https://p.dw.com/p/4nSpW

247 الجزيرة.نت، 2025/11/20، في: https://aja.ws/wtodqz

248 موقع قناة العربية، 2025/3/14، في: https://ara.tv/9r6eb

249 منير الربيع، خريطة إسرائيلية لجنوب لبنان بثلاثة خطوط... أزرق وأحمر وأخضر، موقع صحيفة المدن الإلكترونية، 2025/12/21، انظر: https://www.almodon.com/

250 "المجلة" تنشر النص الحرفي لـ"الورقة الأميركية" لنزع سلاح "حزب الله" وترسيم حدود لبنان، موقع **المجلة**، 2025/8/8، في: https://www.majalla.com/node/326816؛ وانظر أيضاً:

The 11 points of the 'Barrack plan' approved by the Salam Cabinet, site of L'Orient Today, 8/8/2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/us-plan-sees-hezbollah-disarmed-by-year-end-israeli-withdrawal-2025-08-07/

251 سكاي نيوز عربية، 2025/8/5، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1812405

252 موقع قناة العربية، 2025/8/7، في: https://ara.tv/x37r5

253 الجزيرة.نت، 2025/9/9، في: https://aja.ws/79z8vr

254 الجزيرة.نت، 2025/7/30، في: https://aja.ws/91uwcl

255 الجزيرة.نت، 2025/8/15، في: https://aja.ws/jirlkq

256 الشيخ قاسم: لن نسمح بنزع السلاح ومعركتنا مع العدو وجودية، **الأخبار**، 2025/9/27.

257 موقع العلاقات الإعلامية لحزب الله، 2025/11/6، في: https://mediarelations-lb.org/post.php?id=19449

258 **الشرق الأوسط**، 2025/9/24.

[259] الخيارات الإسرائيلية تجاه خطة الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله، مركز الإمارات للسياسات، 2025/9/19، في: https://www.epc.ae/ar/details/scenario/alkhiarat-al-israyiylia-tujah-khutat-alhukuma-allubnania-linaze-silah-hizballah

[260] الجزيرة.نت، 2025/11/26، في: https://aja.ws/2ogdt6

[261] موقع قناة القاهرة الإخبارية، 2025/8/19، في: https://alqaheranews.net/news/138464؛ وانظر أيضاً:
Ariel Kahana, Israel takes official step to end UN mission in Southern Lebanon, *Israel Hayom* newspaper, 19/8/2025, https://www.israelhayom.com/2025/08/19/israel-takes-official-step-to-end-un-mission-in-southern-lebanon/

[262] الجزيرة.نت، 2025/8/28، في: https://aja.ws/0jwsha

[263] ماهر الخطيب، "اليونيفيل" بين محاولات التمديد لعام أخير وضغوط اسرائيل لانهاء مهامها، موقع النشرة، 2025/8/20، في: https://www.elnashra.com/news/show/1737852

[264] الجزيرة.نت، 2025/8/19، في: https://aja.ws/ww3dsg

[265] الجزيرة.نت، 2025/8/28، في: https://aja.ws/0jwsha؛ وانظر أيضاً:
Unanimously Adopting Resolution 2790 (2025), Security Council Extends Mandate of United Nations Interim Force in Lebanon, UN, 28/8/2025, https://press.un.org/en/2025/sc16159.doc.htm

[266] الجزيرة.نت، 2025/7/11، في: https://aja.ws/4k7xrx

[267] وكالة الأناضول، 2025/12/3، في: http://v.aa.com.tr/3760595

[268] الجزيرة.نت، 2025/12/3، في: https://aja.ws/6ds3x2؛ وانظر أيضاً:
Prime Minister's Office announcement, Ministry of Foreign Affairs of Israel, 3/12/2025, https://www.gov.il/en/pages/prime-minister-s-office-announcement-3-dec-2025

[269] يوسف كامل خطاب، موقف المملكة العربية السعودية من الحرب على غزة، موقع مركز الخليج للأبحاث، 2025/6/1، في: https://www.grc.net/documents/683c44fd97239SaudiArabiapositionwarGaza2.pdf

[270] أحمد جميل عزم، قطر وتداعيات حرب ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر: بين إدارة الصراع وحلّه، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/1/21، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085

[271] مسارات الوجود السياسي لحركة حماس في قطر، موقع ستراتيجيكس، 2024/4/28، في: https://strategiecs.com/ar/analyses/the-paths-of-political-presence-of-hamas-movement-in-qatar?language=ar

[272] CNN بالعربية، 2021/1/5، في:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/01/05/gcc-qatar-crisis-2017-list-of-demands

[273] قدس برس، 2025/8/14، في: https://qudspress.com/212184/

[274] البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الخامسة والأربعين، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2024/12/1، في: https://www.gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news2024-12-1-3.aspx؛ والبيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته السادسة والأربعين، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2025/12/3، في: https://www.gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news2025-12-3-3.aspx

[275] CNN بالعربية، 2024/9/18.

[276] الجزيرة.نت، 2025/2/5، في: https://aja.ws/ijm6uf

[277] **الشرق الأوسط**، 2025/12/1، في: https://aawsat.news/jd2qs

[278] الشرق الأوسط، 2025/7/26.

[279] موقع الشرق، 2025/7/30، انظر: https://asharq.com/؛ وانظر أيضاً:
High-level International Conference for the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two-State Solution, UN, 28–29/7/2025, https://www.un.org/unispal/high-level-conference-two-state-solution-july2025/; and New York Declaration on the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two-State Solution, General Assembly, UN, A/CONF.243/2025/1, 4/8/2025, https://docs.un.org/en/A/CONF.243/2025/1

[280] ابتسام الكتبي، دولة الإمارات و"اليوم التالي" في قطاع غزة: الطريق نحو سلام إقليمي مُستدام، مركز الإمارات للسياسات، 2024/8/9، في: https://epc.ae/ar/details/featured/dawlat-al-imarat-wa-alyawm-attali-fi-qitae-gaza

[281] سكاي نيوز عربية، 2024/7/25، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1731404

[282] ميدل إيست آي: أمريكا وإسرائيل والإمارات يعملون على خطة لتسليم غزة إلى "لجنة وطنية" مؤيدة لدحلان، **القدس العربي**، 2024/7/29. وانظر أيضاً:
David Hearst, US, Israel and UAE working to create new body to govern post-war Gaza, MEE, 28/7/2024, https://www.middleeasteye.net/news/us-israel-uae-create-new-body-govern-post-war-gaza

[283] دولة قطر تؤكد أن الطريق الوحيد نحو الاستقرار والازدهار في المنطقة هو الحل السياسي الشامل والعادل للقضية الفلسطينية، موقع وزارة الخارجية القطرية، 2024/12/4، انظر: https://mofa.gov.qa

[284] عربي 21، 2/26 و2025/10/25. وانظر أيضاً:
Danny Zaken, Saudi Arabia, UAE demand Hamas disarmament – Egypt, Qatar oppose, *Israel Hayom*, 25/2/2025, https://www.israelhayom.com/2025/02/25/the-future-of-gaza-saudi-arabia-uae-demand-hamas-disarmament-egypt-and-qatar-oppose/

[285] محمد غازي الجمل، "المواقف العربية بعد عام من طوفان الأقصى،" ص 65.

[286] الجزيرة.نت، 2025/12/23، في: https://aja.ws/0lzlnj

[287] محمد غازي الجمل، "المواقف العربية بعد عام من طوفان الأقصى،" ص 70.

[288] عربي 21، 2024/9/9، في: https://arabi21.com/story/1623971

[289] الحملة الإسرائيلية على قطر بشأن دورها في مساندة غزة ووقف الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/2/23، في: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/the-israeli-campaign-against-qatar.pdf

[290] العدوان الإسرائيلي على قطر: دوافعه وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/9/11، في: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/israeli-attack-on-qatar-motivations-and-implications.pdf

[291] Lazar Berman, Netanyahu defends 'justified' Qatar strike, says Doha is 'tied to Hamas,' could apply much more pressure if it wanted to, The Times of Israel, 16/9/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/netanyahu-defends-justified-qatar-strike-says-doha-is-tied-to-hamas-could-apply-much-more-pressure-if-it-wanted-to/

[292] محمد إبراهيم حسن فرج، الهجوم الإسرائيلي على الدوحة وتداعياته على الأمن الإقليمي، **السياسة الدولية**، 2025/9/11، في: https://www.siyassa.org.eg/News/22106.aspx

[293] مسارات الوجود السياسي لحركة حماس في قطر، موقع ستراتيجيكس، 2024/4/28.

[294] محمد بن سعيد بن خلفان الرزيقي، "جهود الشيخ أحمد بن حمد الخليلي في نصرة القضية الفلسطينية،" **مجلة المرقاة للدراسات والبحوث الإسلامية**، هيئة علماء فلسطين، العدد 13، 2024، في: https://palscholars.org?p=24279

[295] الجزيرة.نت، 2024/3/21، في: https://aja.ws/1xl9vb

296 فلسطين أون لاين، 2025/2/24، في: https://felesteen.news/post/161309

297 الجزيرة.نت، 2025/1/15، في: https://aja.ws/m7ww9v

298 موقع قناة القاهرة الإخبارية، 2025/10/13، في: https://alqaheranews.net/news/144479

299 الجزيرة.نت، 2026/1/21، في: https://aja.ws/m6mbhf؛ وانظر أيضاً:
Joint Statement on the Board of Peace, site of Pakistan's Ministry of Foreign Affairs, 21/1/2026, https://mofa.gov.pk/press-releases/joint-statement-on-the-board-of-peace

300 علي الذوادي وريم الهاشمي وحسن رشاد.. 3 عرب في المجلس التنفيذي لغزة، **العربي الجديد**، 2026/1/18. وانظر أيضاً:
Statement by the International Media Office of the State of Qatar regarding the appointment of HE Mr Ali Al Thawadi to the Gaza Executive Board, site of Qatar's International Media Office, 18/1/2026, https://imo.gov.qa/media-centre/releases/statement-by-the-international-media-office-of-the-state-of-qatar-regarding-the-appointment-of-he-mr-ali-al-thawadi-to-the-gaza-executive-board; and UAE Welcomes Announcement of the Launch of Second Phase of Peace Plan and Formation of the National Committee for the Administration of Gaza, site of UAE Ministry of Foreign Affairs, 17/1/2026, https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2026/1/17/uae-palestinian-national-committee

301 الجزيرة.نت، 2026/1/19، في: https://aja.ws/24hnu1؛ وانظر أيضاً:
Lazar Berman, Netanyahu called Rubio to express dismay at inclusion of Qatar, Turkey on Executive Board, The Times of Israel, 19/1/2026, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/netanyahu-called-rubio-to-express-dismay-at-inclusion-of-qatar-turkey-on-executive-board/

302 موقع صحيفة **الرياض**، 2026/2/19، في: https://www.alriyadh.com/2176073

303 موقع قناة العربية، 2025/1/20، في: https://ara.tv/rg2nk

304 الجزيرة.نت، 2025/2/13، في: https://aja.ws/fwh0r8

305 الجزيرة.نت، 2025/9/26، في: https://aja.ws/jyl1a2

306 صحيفة **الأنباء**، الكويت، 2025/8/7، في: https://www.alanba.com.kw/1319142؛ ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2025/8/6، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3243593

307 موقع شؤون عمانية، 2025/7/22، في: https://shuoon.om/?p=199983

308 سكاي نيوز عربية، 2024/3/2، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1697056

309 عربي 21، 2025/7/26، في: https://arabi21.com/story/1696973

310 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/7/11، في: https://refugeesps.net/post/28246

311 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/10/11، في: https://refugeesps.net/post/29078

312 CNN بالعربية، 2024/3/21، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/03/22/blinken-gaps-are-narrowing-for-hostage-deal-but-theres-still-real-challenges

313 وكالة الأناضول، 2025/11/15، في: https://v.aa.com.tr/3744492؛ وانظر أيضاً:
Headwinds for Trump in persuading the Saudi crown prince to agree to normalize ties with Israel, AP, 16/11/2025, https://apnews.com/article/trump-saudi-arabia-israel-abraham-accords-mbs-24efae2972c9c4a488fcda5ff8c5ad1f

314 الجزيرة.نت، 2025/2/5، في: https://aja.ws/ijm6uf؛ وسكاي نيوز عربية، 2025/11/18، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1834961؛ وموقع قناة العربية، 2025/12/6، في: https://ara.tv/io7ve

315 السعودية تحدد شروط التطبيع مع إسرائيل، i24NEWS، 2024/5/3؛ وموقع قناة روسيا اليوم، 2024/7/16، في: https://ar.rt.com/xxhz؛ ومروان المعشر، تفكيك اتفاقية التطبيع السعودية الإسرائيلية، **القدس العربي**، 2025/4/27، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3481027؛ وعربي 21، 2025/11/16، في: https://arabi21.com/story/1720106

316 الجزيرة.نت، 2024/7/18، في: https://aja.ws/4us35y؛ وانظر أيضاً:
Jacob Magid, Knesset votes overwhelmingly against Palestinian statehood, days before PM's US trip, The Times of Israel, 18/7/2024, https://www.timesofisrael.com/knesset-votes-overwhelmingly-against-palestinian-statehood-days-before-pms-us-trip/

317 مروان المعشر، تفكيك اتفاقية التطبيع السعودية الإسرائيلية، **القدس العربي**، 2025/4/27، في:
https://www.alquds.co.uk/?p=3481027

318 Steve Holland, Matt Spetalnick and Humeyra Pamuk, Trump says visiting Saudi crown prince knew nothing about Khashoggi killing, contradicting US intel, Reuters, 18/11/2025, https://www.reuters.com/world/us/trump-welcome-saudi-crown-prince-with-offer-fighter-jets-business-deals-2025-11-18/

319 سكاي نيوز عربية، 2024/1/31، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1689755

320 سكاي نيوز عربية، 2025/9/15، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1820492؛ وانظر أيضاً:
Amichai Stein and Ariel Feiglin, Qatar leading efforts to impose blockade on Israel, Netanyahu tells 'Post,' *The Jerusalem Post*, 15/9/2025, https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-867546

321 الجزيرة.نت، 2025/9/15، في: https://aja.ws/e2cpn0

322 سكاي نيوز عربية، 2025/9/29، في: ttps://www.skynewsarabia.com/middle-east/1823780؛ وانظر أيضاً:
The White House (@WhiteHouse), X (Twitter), 29/9/2025, https://x.com/WhiteHouse/status/1972723540177674363?s=20

323 قدس برس، 2025/8/14، في: https://qudspress.com/212184

324 موقع قناة روسيا اليوم، 2024/9/14، في: https://ar.rt.com/yb2t

325 عربي 21، 2024/11/29، في: https://arabi21.com/story/1643829

326 **العربي الجديد**، 2025/3/21، في: https://edgs.co/rbxbg

327 مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 4530، 2025/1/8، نقلاً عن **معاريف**، 2025/1/8، في: https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/36070؛ وانظر أيضاً:
Abdullah Bin Zayed receives Foreign Minister of Israel, UAE Ministry of Foreign Affairs, 7/1/2025, https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2025/1/7/7-1-2024-uae-israel

328 **الشرق الأوسط**، 2025/4/6، في: https://aawsat.news/pvyk3

329 قدس برس، 2025/7/30، في: https://qudspress.com/209894/؛ وانظر أيضاً:
Lazar Berman, Official: Israeli envoy to UAE 'crossed a huge red line' in Abu Dhabi bar, The Times of Israel, 30/7/2025, https://www.timesofisrael.com/official-israeli-envoy-to-uae-crossed-a-huge-red-line-in-abu-dhabi-bar/

330 **القدس العربي**، 2025/10/15، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3541751

331 مودّة اسكندر، كيف تدعم دول الخليج سراً "إسرائيل" في حربها على غزة؟، موقع The Cradleعربي، 2025/4/10، في: https://thecradlearabic.com/articles-id/30005

332 عربي 21، 2024/4/14؛ وانظر أيضاً:
David S. Cloud, Dov Lieber, Stephen Kalin and Summer Said, How the U.S. Forged a Fragile Middle Eastern Alliance to Repel Iran's Israel Attack, *The Wall Street Journal* newspaper, 15/4/2024, https://www.wsj.com/world/middle-east/how-the-u-s-forged-a-fragile-middle-eastern-alliance-to-repel-irans-israel-attack-4a1fbc00?mod=hp_lead_pos8

333 عربي 21، 2024/3/15، في: https://arabi21.com/story/1582637

334 الجزيرة.نت، 2025/4/2، في: https://aja.ws/j0ejc4

335 عربي 21، 2025/6/4، في: https://arabi21.com/story/1685968؛ وانظر أيضاً:
Israel sets new record in defense exports with over $14.7 billion, site of Israel National News, 4/6/2025, https://www.israelnationalnews.com/news/409433

336 وكالة الأناضول، 2025/9/9، في: http://v.aa.com.tr/3682717

337 هجوم "إسرائيل" على قطر سيعيد تشكيل علاقة الاحتلال بدول المنطقة، موقع أسباب، 2025/9/9، انظر: https://www.asbab.com/

338 بيان الدورة الاستثنائية لمجلس الدفاع المشترك، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2025/9/18، في: https://www.gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news2025-9-18-5.aspx؛ وسكاي نيوز عربية، 2025/9/18، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1821196

339 موقع قناة العربية، 2025/12/3، في: https://ara.tv/5s95x

340 لقاء مكي، العراق.. وتداعيات الصراع في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/9/3، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6305

341 محمد غازي الجمل، "المواقف العربية بعد عام من طوفان الأقصى،" ص 75.

342 العراق يقدّم شكوى إلى مجلس الأمن ضد خروقات الكيان الإسرائيلي، موقع وزارة الخارجية العراقية، 2025/6/13، في: https://mofa.gov.iq/2025/57640/

343 قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16؛ وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (34)، جمهورية العراق، جامعة الدول العربية، 2025/5/17.

344 ضغوط تركية – عراقية منعت مشاركة نتنياهو في قمة شرم الشيخ، **الأخبار**، 2025/10/13، في: https://www.al-akhbar.com/world/863606

345 الجزيرة.نت، 2024/2/5، في: https://aja.ws/c123dv

346 موقع الخنادق، 2025/10/11، في: https://alkhanadeq.com/toufan.php

347 CNN بالعربية، 2024/1/29؛ وCNN بالعربية، 2024/1/31، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/02/01/white-house-formally-assigns-blame-for-drone-strike-says-response-will-be-multiphased

348 الجزيرة.نت، 2024/10/4، في: https://aja.ws/suiiu5

349 لقاء مكي، العراق.. وتداعيات الصراع في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/9/3.

350 **الشرق الأوسط**، 2024/11/19، في: https://aawsat.news/9fx7e

351 رشا العزاوي، العراق والضغوط الأمريكية – الاسرائيلية.. التحول نحو الامر الواقع، مركز الخليج للأبحاث، 2025/9/25، في: https://www.grc.net/documents/68d3e5fb2c29bIraqandUSIsraeliPressures2.pdf

352 عربي 21، 2024/12/13، في: https://arabi21.com/story/1647787

353 **العربي الجديد**، 2025/8/11، في: https://edgs.co/zfe8d

354 **العربي الجديد**، 2025/9/16، في: https://edgs.co/k4yes

355 **الشرق الأوسط**، 2025/11/4، في: https://aawsat.news/ct84t

356 علي الذهب، اليمن في الطوفان: مشاركة الحوثيين في إسناد غزة والعسكرة الأجنبية للبحر الأحمر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/12/3، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/yemen-and-alaqsa-flood-the-houthi-support-for-gaza-and-foreign-militarization-of-red-sea.aspx

357 المرجع نفسه.

358 عربي بوست، 2025/7/18، في: https://arabicpost.net/?p=1255016

359 علي الذهب، اليمن في الطوفان: مشاركة الحوثيين في إسناد غزة والعسكرة الأجنبية للبحر الأحمر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/12/3.

[360] الجزيرة.نت، 2025/5/4، في: https://aja.ws/7e8no5

[361] **العربي الجديد**، 2025/7/24، في: https://edgs.co/1q0su

[362] **القدس العربي**، 2025/11/11، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3551175

[363] سعيد عكاشة، معضلة الحوثيين تضع إسرائيل أمام خيارات صعبة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025/5/5، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/21418.aspx?__cf_chl_rt_tk=hWqBI2s zxt7eccvo5q3Doz8ULDzwtNPBDJ_ZD3OaiLE-1746722265-1.0.1.1-4ZXMEzuxBeNqEEYfUKcl_CyFYczoxgxEah3nMzDzuAg

[364] الجزيرة.نت، 2025/7/22، في: https://aja.ws/eez1ht

[365] CNN بالعربية، 2025/5/6؛ وانظر أيضاً:

Oman says it mediated ceasefire between US, Yemen's Houthis, Reuters, 6/5/2025, https://www.reuters.com/world/oman-says-it-has-mediated-ceasefire-deal-between-yemens-houthis-us-2025-05-06/

[366] موقع قناة الميادين، 2025/5/7، في: https://mdn.tv/8Rd3؛ وانظر أيضاً:

Oman says it mediated ceasefire between US, Yemen's Houthis, Reuters, 6/5/2025.

[367] سعيد عكاشة، معضلة الحوثيين تضع إسرائيل أمام خيارات صعبة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025/5/5.

[368] طالت مطار صنعاء ومواقع أخرى.. سلسلة غارات إسرائيلية على اليمن، موقع التلفزيون العربي، 2025/5/6.

[369] الجزيرة.نت، 2025/10/7، في: https://aja.ws/3pos14

[370] محمد فوزي، أنماط تعاطي الحوثيين مع الضربات الإسرائيلية، وسيناريوهات المستقبل، مركز اليمن والخليج للدراسات، 2025/9/27، في: https://ygcs.center/ar/estimates/article186.html

[371] موقع النشرة، 2025/5/6، في: https://www.elnashra.com/news/show/1722211؛ والهجوم الإسرائيلي على اليمن.. الرسائل وسيناريوهات المواجهة مستقبلًا، موقع الترا صوت، 2025/8/25، انظر: https://www.ultrasawt.com؛ وانظر أيضاً:

Emanual Fabian, IDF 'completely disables' Houthi-controlled Sanaa airport in strikes on Yemen capital, The Times of Israel, 6/5/2025, https://www.timesofisrael.com/idf-completely-disables-houthi-controlled-sanaa-airport-in-strikes-on-yemen-capital/

[372] **العربي الجديد**، 2025/9/18، في: https://edgs.co/j035q

[373] علي الذهب، الدلالات العسكرية والإستراتيجية للهجمات الإسرائيلية على الحوثيين، مركز الجزيرة للدراسات، 2025/9/14، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6313

[374] الجزيرة.نت، 2025/10/16، في: https://aja.ws/uf5g8y

[375] موقع الخنادق، 2025/8/29، في: https://alkhanadeq.com/post/9287

[376] مهاب عادل حسن، هل فشلت تل أبيب في تحييد تهديد الحوثي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024/4/24، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/21401.aspx

[377] أبريل لونغلي ألي، إسرائيل والحوثيون على أعتاب مرحلة جديدة من التصعيد، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني، 2025/9/5، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/asrayyl-walhwthywn-ly-atab-mrhlt-jdydt-mn-altsyd

[378] أنور العنسي، خميس صنعاء الدامي... خرق أمني كبير وضربة موجعة للحوثيين، موقع **المجلة**، 2025/8/31، في: https://www.majalla.com/node/327139

[379] الجزيرة.نت، 2025/11/22، في: https://aja.ws/es0vhl

[380] مهاب عادل حسن، هل فشلت تل أبيب في تحييد تهديد الحوثي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024/4/24.

[381] الجزيرة.نت، 2025/10/31، في: https://aja.ws/7g3fua

[382] محمد فوزي، أنماط تعاطي الحوثيين مع الضربات الإسرائيلية، وسيناريوهات المستقبل، مركز اليمن والخليج للدراسات، 2025/9/27.

[383] Nava Freiberg, Israel and Ethiopia must fight 'shared threat' of terrorism, says Sa'ar, The Times of Israel, 12/3/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/israel-and-ethiopia-must-fight-shared-threat-of-terrorism-says-saar/; and Yoel Guzansky, Yuval Eylon and Ofir Winter, Israel in the Red Sea: From Threats to Cooperation, INSS, 9/10/2024, https://www.inss.org.il/publication/israel-in-the-red-sea/

[384] الجزيرة.نت، 2025/12/29، في: https://aja.ws/o5r21b؛ وانظر أيضاً:

Brian McDonald, Israel's strategic recognition of Somaliland, The Times of Israel, 26/12/2025, https://blogs.timesofisrael.com/israels-strategic-recognition-of-somaliland/

[385] الجزيرة.نت، 2025/11/15، في: https://aja.ws/03plva؛ وانظر أيضاً:

UN, Security Council Extends Mandate of 2140 Yemen Sanctions Regime for One Year, Adopting Resolution 2801 (2025) by Vote of 13 in Favour, 2 Abstentions, site of UN Meetings Coverage and Press Releases, 14/11/2025, https://press.un.org/en/2025/sc16222.doc.htm

[386] سكاي نيوز عربية، 2025/7/11، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1808096؛ وانظر أيضاً:

Nava Freiberg, Israel urging US to resume strikes on Yemen's Houthis, form broad coalition — report, The Times of Israel, 11/7/2025, https://www.timesofisrael.com/israel-urging-us-to-resume-strikes-on-yemens-houthis-form-broad-coalition-report/

[387] عربي 21، 2025/9/15، في: https://arabi21.com/storyamp/1707237

[388] **الشرق الأوسط**، 2025/8/12، في: https://aawsat.news/bw2aq

[389] عربي 21، 2025/9/25، في: https://arabi21.com/story/1709276؛ وانظر:

Mohamad Ali Harisi, Southern independence and what comes next, *The National*, 25/9/2025, https://www.thenationalnews.com/news/us/2025/09/24/southern-independence-opens-door-to-ties-with-israel-says-yemens-al-zubaidi/

[390] بن جداه عبد الله وراغني بوزيد، دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد 13، العدد 1، 2025. ص 172–199. وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 2024/2/1، في: https://aawsat.news/mhavd

[391] الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار يطالب بالوقف الإنساني لإطلاق النار في غزة، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/2/20، في: https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128592

[392] مجلس الأمن يعتمد قراراً يطالب بوقف إطلاق النار في غزة خلال رمضان، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/3/25، في: https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129546

[393] شبكة قدس الإخبارية، 2025/11/16، في: https://qudsn.co/post/213221/

[394] تغطية شاملة: مجلس الأمن يعتمد قراراً يأذن بإنشاء قوة دولية مؤقتة في غزة، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2025/11/17، في: https://news.un.org/ar/story/2025/11/1143741

[395] **القدس العربي**، 2025/11/18، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3553728

[396] **العربي الجديد**، 2025/5/12، في: https://edgs.co/jffcn

[397] **العربي الجديد**، 2025/3/3، في: https://edgs.co/6lhf1

[398] ندين عباس، الدبلوماسية الجزائرية والحضور القوي في "طوفان الأقصى"، موقع قناة الميادين، 2024/2/28، في: https://mdn.tv/7evo

[399] انظر: **القدس العربي**، 2025/8/5، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3553728

400 **العربي الجديد**، 2024/2/20، في: https://edgs.co/p25z1

401 موقع الإذاعة الجزائرية، 2024/11/26، في: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/55764

402 **العربي الجديد**، 2024/11/11، في: https://edgs.co/tri6w

403 موقع قناة العربية، 2025/2/2، في: https://ara.tv/olc94؛ وانظر أيضاً:

L'évolution politique et géopolitique du monde (poussée des populistes, retour des conflits, guerre commerciale Chine-Etats-Unis) appelle-t-elle une évolution de la diplomatie de l'Algérie ?, *L'Opinion* newspaper, 2/2/2025, https://www.lopinion.fr/international/exclusif-abdelmadjid-tebboune-lalgerie-serait-prete-a-normaliser-ses-relations-avec-israel-le-jour-meme-ou-il-y-aura-un-etat-palestinien

404 تحوّل في موقف الجزائر بشأن التطبيع مع إسرائيل، موقع مركز التقدم العربي للسياسات، 2025/2/5، انظر: https://www.arabprogress.org/

405 **القدس العربي**، 2025/9/30، في: https://www.alquds.co.uk/?p=3536111

406 بتعليمات ملكية سامية، يتم إرسال مساعدات إنسانية جديدة إلى غزة، موقع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، 2025/8/18، انظر: https://www.fm5.ma/ar/

407 المغرب يوزع مساعدات غذائية في غزة، موقع هسبريس، 2025/6/12، في: https://www.hespress.com/1575172-1575172.html

408 الجزيرة.نت، 2025/7/31، في: https://aja.ws/tpqudh

409 علي أموزاي، التطبيع بين المغرب وإسرائيل: من المستفيد؟، موقع الصفر، 2025/6/17، في: https://alsifr.org/normalization-between-morocco-israel

410 **القدس العربي**، 2024/12/27، و2025/3/11.

411 المغرب يقبل دعوة ترامب للانضمام لمجلس السلام لغزة، رويترز، 2026/1/19، في: https://www.reuters.com/ar/world/V6KLK6FPHRNFPGQWCSWYGO6CLE-2026-01-19

412 Caroline Dupuy, Fuelling the 'machinery of genocide': Morocco's backdoor support for Israel's war on Gaza, MEE, 1/7/2025, https://www.middleeasteye.net/news/morocco-support-israel-military-equipment-war-gaza

413 وكالة الأناضول، 2025/5/14، في: https://v.aa.com.tr/3566507؛ وانظر أيضاً:

Adil Faouzi, Morocco, US Launch 21st Edition of African Lion Military Exercise in Agadir, site of Morocco World News, 12/5/2025, https://www.moroccoworldnews.com/2025/05/199364/morocco-us-launch-21st-edition-of-african-lion-military-exercise-in-agadir/

414 Yuval Azulay, Israel Aerospace Industries strikes $1 billion spy satellite deal with Morocco, site of Calcalistech, 9/7/2024, https://www.calcalistech.com/ctechnews/article/r1xry9qpr; and Morocco to acquire Israeli spy satellite worth $1 bln, Reuters, 10/7/2024, https://www.reuters.com/world/africa/morocco-acquire-israeli-spy-satellite-worth-1-bln-media-2024-07-10

415 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/fr_trade12_2025/td1.pdf

416 تفعيلاً لإمكانيات التبادل التجاري التي أتاحتها "اتفاقيات أبراهام": "إسرائيل تعين أول ملحقة اقتصادية في المغرب"، i24NEWS، 2025/7/11.

417 قدس برس، 2024/7/12، في: https://qudspress.com/144310/؛ وانظر أيضاً:

Ohad Merlin, Moroccan delegation led by Sharaka tours Israel, defies prejudice, *The Jerusalem Post*, 11/7/2024, https://www.jpost.com/israel-news/article-810023

418 **العربي الجديد**، 2024/9/25، في: https://edgs.co/1gulz

419 محمد حازم، دوافع التعاون العسكري بين المغرب وإسرائيل، موقع مركز ترو للدراسات، 2025/1/30، في: https://truestudies.org/1190/

[420] الجزيرة.نت، 2024/5/11، في: https://aja.ws/38zuo4؛ وانظر أيضاً:
Libya files a declaration of intervention in the proceedings under Article 63 of the Statute, site of International Court of Justice (ICJ), 10/5/2024, https://www.icj-cij.org/node/204024

[421] عربي 21، 2025/2/6، في: https://arabi21.com/story/1659713

[422] حجم المساعدات الدولية المُقدمة لقطاع غزة منذ بداية الأزمة وحتى 11 مارس 2024، موقع مركز المعلومات ودعم القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري، 2024/3/14، في: https://www.idsc.gov.eg/InfoGraph/details/1576؛ وموقع فيتو، 2024/3/14، في: https://www.vetogate.com/5108783

[423] **الشرق الأوسط**، 2025/6/13، في: https://aawsat.news/pqpvt

[424] الجزيرة.نت، 2025/5/17، في: https://aja.ws/br1fei؛ و**الشرق الأوسط**، 2025/7/19؛ وموقع بوابة الوسط، 2025/8/8، في: https://alwasat.ly/news/libya/486017

[425] Faisal Edroos, Powerful Libyan official in talks with Israel to resettle Palestinians from Gaza, MEE, 19/8/2025, https://www.middleeasteye.net/news/libya-senior-official-secret-talks-israel-resettle-palestinians-gaza

[426] عربي 21، 2025/8/10، في: https://arabi21.com/story/1699868؛ وانظر أيضاً:
Israel's Agriculture Minister Proposes Relocating 1,5 Million Palestinians to Libya, site of Nova Agency, 9/8/2025, https://www.agenzianova.com/news/israele-il-ministro-dellagricoltura-propone-il-trasferimento-di-15-milioni-di-palestinesi-in-libia/

[427] وكالة الأناضول، 2025/7/23، في: https://v.aa.com.tr/3639107

[428] **الشرق الأوسط**، 2025/8/18، في: https://aawsat.news/2yqtb

[429] **الشرق الأوسط**، 2025/2/6، في: https://aawsat.news/bgkw4

[430] صفحة السفارة الأمريكية – ليبيا (@USEmbassyLibya)، إكس/ تويتر، 2025/7/25، في: https://x.com/USEmbassyLibya/status/1948704494172209595؛ والجزيرة.نت، 2025/7/25، في: https://aja.ws/oe7gmw

[431] نجلاء المنقوش تكشف لـ"الجزيرة" حقيقة اللقاء مع كوهين وتنفي التطبيع مع إسرائيل وتؤكد أنها "مظلومة" – (تدوينة)، **القدس العربي**، 2025/1/5.

[432] الخارجية الليبية: ليست لنا أي روابط مع إسرائيل ولا يوجد أي سبب لتكون هناك علاقات مع الكيان، **القدس العربي**، 2025/1/9.

[433] 17 Press (@17Pressly), X (Twitter), 1/5/2025, 5:50 p.m., https://x.com/17Pressly/status/1917954702483849578?s=20; and Yossi Melman, Son of Libyan Strongman Haftar Visited Israel, Seeking Diplomatic Ties for Military Aid, *Haaretz*, 8/11/2021, https://www.haaretz.com/israel-news/2021-11-08/ty-article/.highlight/libya-khalifa-haftar-son-israel-visit-diplomatic-ties-for-military-aid/0000017f-f889-d460-afff-fbefa5830000

[434] قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (33)، البحرين، جامعة الدول العربية، 2024/5/16؛ وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (34)، جمهورية العراق، جامعة الدول العربية، 2025/5/17.

[435] **الشرق الأوسط**، 2024/10/21، في: https://aawsat.news/csk8g

[436] تونس: مبادرة برلمانية جديدة لتجريم التطبيع مع إسرائيل.. و"إضراب جماعي" تضامنا مع غزة، **القدس العربي**، 2025/8/6.

[437] Netanyahu ordered drone attacks on Gaza-bound humanitarian aid boats off Tunisia, sources say, CBS News, 3/10/2025, https://www.cbsnews.com/news/netanyahu-drone-attacks-gaza-aid-boats-tunisia/

[438] انظر: دعماً للشعب الفلسطيني.. الباخرة التونسية المحملة بالمساعدات ترسو في مصر، موقع الترا تونس، 2024/7/26، انظر: https://ultratunisia.usawtiq.com/

439 وكالة الأناضول، 2025/4/11، في: https://v.aa.com.tr/3534004

440 **الشرق الأوسط**، 2025/3/15، في: https://aawsat.news/wabuv

441 Niger Innis, Sudan's Terror Gatekeeper: Why Israel Must Take Down Iran's Man in Khartoum, *The Jerusalem Post*, 1/7/2025, https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-859644

442 عماد عنان، ما الدور الذي تلعبه "إسرائيل" في معادلة السودان؟، موقع نون بوست، 2025/10/29، في: https://www.noonpost.com/340423/

443 Yinka Adegoke and Mathias Hammer, Mauritania to meet Israel at Trump White House meeting, site of Semafor, 9/7/2025, https://www.semafor.com/article/07/09/2025/mauritania-set-to-resume-relations-with-israel-at-trump-white-house-meeting

444 **العربي الجديد**، 2025/7/12، في: https://edgs.co/yi414؛ ووكالة أنباء الإمارات – وام، 2025/7/12، في: https://www.wam.ae/a/15nxd5w؛ وانظر أيضاً:

Mauritania denies reports of planned meeting with Netanyahu during Washington visit, site of Hespress, 9/7/2025, https://en.hespress.com/115279-mauritania-denies-reports-of-planned-meeting-with-netanyahu-during-washington-visit.html#google_vignette

445 إلهام جبر شمالي، التطبيع الإسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/2/23، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_ElhamShamali_Mauritania-Israel_Normalization_2-21.pdf

446 الجزيرة.نت، 2025/12/26، في: https://aja.ws/5zo3jk؛ وانظر أيضاً:

Ministry of Foreign Affairs, Israel recognizes the Republic of Somaliland as an independent and sovereign state, Ministry of Foreign Affairs of Israel, 26/12/2025, https://www.gov.il/en/pages/israel-recognizes-the-republic-of-somaliland-as-an-independent-and-sovereign-state-26-dec-2025; Gideon Sa'ar (@gidonsaar), X (Twitter), 26/12/2025, https://x.com/gidonsaar/status/2004549275817013353?s=20

447 الجزيرة.نت، 2025/12/31، في: https://aja.ws/3eq53v

448 عرب 48، 2025/2/5، في: https://short.arab48.com/short/6dRj؛ وانظر أيضاً:

Trump considers Morocco, Puntland, Somaliland for relocated Gazans – report, *The Jerusalem Post*, 5/2/2025, https://www.jpost.com/breaking-news/article-840859

449 Ahmet Vefa Rende, Israel's quest for strategic depth in the Horn of Africa through Somaliland, Middle East Monitor (MEMO), 15/10/2024, https://www.middleeastmonitor.com/20241015-israels-quest-for-strategic-depth-in-the-horn-of-africa-through-somaliland/

450 عبد القادر محمد علي، الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال: الدوافع والأهداف والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 2026/1/8، انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6409؛ وانظر أيضاً:

Pesach Wolicki, Israel's recognition of Somaliland a strategic earthquake – opinion, *The Jerusalem Post*, 29/12/2025, https://www.jpost.com/opinion/article-881684

451 عربي 21، 2023/12/29، في: https://arabi21.com/story/1562711

452 الجزيرة.نت، 2024/1/25، في: https://aja.ws/s09b2t

453 الجزيرة.نت، 2025/12/3، في: https://aja.ws/1u19n8؛ وانظر:

General Assembly Adopts Texts Demanding Israeli Withdrawal from Occupied Territories, UN, 2/12/2025; and Peaceful settlement of the question of Palestine, UN, General Assembly, A/80/L.16, 25/11/2025, https://docs.un.org/en/A/80/L.16

454 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/fr_trade12_2025/td1.pdf

455 **العربي الجديد**، 2025/9/9، في: https://edgs.co/ozmlt

[456] المغرب: عشرات الآلاف في مظاهرة الأكبر من نوعها منذ عدة أشهر ضد "الإبادة والتجويع" في غزة، موقع فرانس 24، 2025/4/6، في: https://f24.my/B4Zb

[457] وكالة الأناضول، 2025/2/20، في: https://v.aa.com.tr/3487310؛ وانظر أيضاً:
Adil Faouzi, Morocco Road Safety Conference: Several Delegations Shun Israeli Minister's Speech, Morocco World News, 19/2/2025, https://www.moroccoworldnews.com/2025/02/171753/morocco-road-safety-conference-several-delegations-shun-israeli-ministers-speech/

[458] فرانس 24، 2025/4/19، في: https://f24.my/B6Ze؛ وانظر أيضاً:
Basma El Atti, Morocco's powerful port workers union seeks to block Maersk's 'military shipment' to Israel, The New Arab, 15/4/2025, https://www.newarab.com/news/morocco-port-workers-block-maersks-arms-shipment-israel

[459] **العربي الجديد**، 2025/9/21، في: https://edgs.co/c06ae

[460] **العربي الجديد**، 2025/10/16، في: https://edgs.co/ultsm

[461] **العربي الجديد**، 2025/1/7، في: https://edgs.co/z2fsn؛ و**العربي الجديد**، 2025/1/10، في: https://edgs.co/y1e9e

[462] ليبيا.. مواطنون في طرابلس يشاركون في الحراك العالمي احتجاجاً على تجويع غزة (صور)، موقع قناة روسيا اليوم، 2025/7/21.

[463] **العربي الجديد**، 2025/8/22، في: https://edgs.co/h57qc

[464] الموريتانيون يواصلون ويوسعون انتفاضتهم الشاملة من أجل غزة عبر مهرجانات ومبادرات ومواقف ترفض الصمت والتطبيع، **القدس العربي**، 2025/4/22.

[465] انظر مثلاً: بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/9/12، في: https://refugeesps.net/p/31989

[466] انظر مثلاً: بي بي سي، 2024/3/29، في: https://www.bbc.com/arabic/articles/c6pke9dzkllo

[467] انظر مثلاً: الجزيرة.نت، 2024/4/19، في: https://aja.ws/9634b7

[468] انظر مثلاً: **العربي الجديد**، 2025/10/7، في: https://edgs.co/5y8rc

[469] انظر مثلاً: قدس برس، 2025/4/4، في: https://qudspress.com/189665/

[470] المركز الفلسطيني للإعلام، 2025/5/2، في: https://palinfo.com/news/2025/05/02/950453/

[471] اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/1/10، في: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/arab-opinion-war-on-gaza-full-report-ar.pdf

[472] عام من المقاطعة بسبب حرب غزة.. كبرى الشركات العالمية تتكبّد خسائر فادحة، موقع التلفزيون العربي، 2024/10/7.

[473] إغلاق متاجر "كارفور" الفرنسية في دول عربية يفرح أنصار مقاطعة إسرائيل، **القدس العربي**، 2025/10/3.

[474] قدس برس، 2025/6/30، في: https://qudspress.com/204941/

[475] الجزيرة.نت، 2025/9/9، في: https://aja.ws/htby8m

[476] **العربي الجديد**، 2025/9/1، في: https://edgs.co/enp9g

[477] **السبيل**، 2025/10/4، في: https://assabeel.net/49931

[478] أسطول الصمود المغاربي: سيرّنا من تونس إلى غزة 12 سفينة من أصل 23، **القدس العربي**، 2025/9/17.

[479] قافلة الصمود المغاربية تنطلق من تونس لكسر الحصار على غزة.. ودعوات لليبيا ومصر لتسهيل عبورها إلى رفح، **القدس العربي**، 2025/6/9.

[480] الجزيرة.نت، 2025/6/18، في: https://aja.ws/pvdi5w

[481] شهادات للجزيرة نت من قافلة الكرامة اللبنانية لكسر حصار غزة، الجزيرة.نت، 2025/6/15، في: https://aja.ws/kpp7m8؛ والسلطات السورية تمنع عبور "قافلة الكرامة" إلى غزة.. وناشطون: الرسالة وصلت، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2025/6/16، في: https://refugeesps.net/p/31163

[482] تأسيس فريق قانوني عربي لملاحقة إسرائيل أمام القضاء الوطني والدولي، **القدس العربي**، 2025/10/28.

[483] الجزيرة.نت، 2025/11/2، في: https://aja.ws/8atmg8

[484] عربي 21، 2025/9/2، في: https://arabi21.com/story/1704345

[485] صحيفة **الرياض**، 2026/2/19.

[486] الجزيرة.نت، 2024/7/15، في: https://aja.ws/c67yzj؛ وموريتانيا وغزة: قبائل تتبرع بالملايين وفتوى بأن إغاثة غزة أولى من عمرة في رمضان، **القدس العربي**، 2024/3/28.

[487] الجزيرة.نت، 2024/8/2، في: https://aja.ws/cfe3nq

[488] الجزيرة.نت، 2026/1/2، في: https://aja.ws/mim0zh

[489] عربي 21، 2024/10/18، في: https://arabi21.com/story/1633962

[490] عربي 21، 2024/10/18، في: https://arabi21.com/story/1633976

[491] الجزيرة.نت، 2025/12/30، في: https://aja.ws/ikatnm

[492] أحمد العطاونة، قراءة في تفاعل الشارع العربي مع الحرب على غزة، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2024/6/13، في: https://vision-pd.org/?p=525930

[493] إيمان علاء الدين، لماذا سكتت الشعوب العربية عن إبادة إسرائيل لغزة؟ اتجاهات الإجابة ودلالاتها، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2025/11/12.

[494] المرجع نفسه.

The Palestine Strategic Report 2024-2025

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024-2025

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2024–2025 الذي يصدر للمرة الرابعة عشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2025؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-069-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net